

قمة بغداد تحت النار

الفصائل ترفض ودبلوماسية السوداني في اختبار صعب أمام الانتخابات



التجارة الرقمية في العراق تتوسع بلا ضوابط وتكشف تحديات تنظيمية

اقرأ أيضاً:

- واشنطن تريد العراق خالياً من النفوذ الخبيث
- مهرجان أربيل الدولي للمسرح يطلق فعالياته وسط حضور لافت
- هل يكون الأردن الضحية التالية لانفجار الشرق الأوسط؟
- التجديد الديني ومواجهة التطرف دعوة لاستراتيجية شاملة



حكومة الإقليم: تنظيم الوضع الاجتماعي على مستوى السلطين

د. كاوه ياسين سليم

صاحب الامتياز

ورئيس التحرير:

د. سعد الهموندي

هيئة التحرير

حسام الغزالي

د آراس اسماعيل

د. هاوزين عمر

د. نازدار علاء الدين سجادي

نازنيين مندلاوي

د. مهدي نور الدين محمد

فراس النجماوي

التدقيق اللغوي

د. هشام فالح حامد

العلاقات العامة

أحمد حسين الجاف

د نادية طلعت سعيد

سهين مفتي

آشنا بابان

رزكار لشكري

جنان الطيار

رامز إيليا

أمير زكنه

وفا كريم

امنة فاضل القوج

ترسل المقالات على الايميل:

www.ruaafoundation.com

ceo@ruaafoundation.com

info@ruaafoundation.com

009647502471973



مؤسسة رؤى للتوثيق والدراسات الاستراتيجية والمستقبلية

مؤسسة تعمل على مواكبة الرؤى التنموية الطموحة في العراق ومنطقة الشرق الأوسط، ودعم السياسات العامة واستشراف المستقبل في ظل التطورات المتسارعة من أجل التنبؤ السليم لمستقبل أفضل يُعنى أيضاً بإجراء الدراسات والبحوث في النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية للقضايا التي تهم المنطقة وتؤثر في مستقبلها، إضافة إلى إجراء استطلاعات الرأي بهدف تزويد الباحثين وصانعي القرار بالبيانات والمعطيات المطلوبة، وتنظيم الفعاليات والأنشطة مثل الندوات والمؤتمرات.

مرخصة من قبل حكومة إقليم كردستان العراق
رئاسة مجلس الوزراء - رئاسة الديوان - دائرة المنظمات
غير الحكومية، رقم -5760- تاريخ 31/10/2022

هيئة المستشارين

د. همام الشماع

د. غازي فيصل

د. هدى النعيمي

د. سلامة الخفاجي

عبد اللطيف كلي

د. كوفند شيرواني

د. فارس الخطاب

د سولاف كاكائي

هيوا سعاد

د. فرهاد كاكائي

حسين الجاف

العمليات الفنية: مؤسسة مورول

جميع المقالات تعبر عن رأي كاتبها



د. سعد الهموندي

سوق النخاسة الرقمية

من يبيع كرامته أولاً؟

السطحية.

لقد آن الأوان أن ندرك أن العصر لا يقاس بضجيجه، بل بعظمته. وأن المستقبل لا يصنع على الشاشات، بل في العقول والضمائر.

إن مسؤوليتنا اليوم أن لا نكون مجرد شهود على انحدار القيم، بل أن نكون جنوداً في معركة إنقاذ المستقبل من براثن التفاهة والانحدار، إن التفاهة التي تحاصرنا اليوم ليست مجرد ظاهرة عابرة، بل خطرٌ ثقافي عميق يهدد جوهر الإنسان وقيم المجتمعات ومستقبل الأوطان. كل دقيقة نسمح فيها لهذا الانحدار بالترسخ، نخسر جزءاً من وعينا، ونقايط جزءاً من مستقبلنا بثمن بخس من الضجيج والإعجابات الزائفة.

لا بد أن نصرخ في وجه هذا الطوفان، لا بد أن نعيد ضبط البوصلة قبل أن تتيه الأجيال القادمة في صحراء الفراغ المعرفي والأخلاقي. فالتاريخ لا يرحم الأمم التي استسلمت للخواء، بل يمجّد تلك التي قاومت الجهل بالتنوير، وحاربت التفاهة بالعلم، وانتشلت شبابها من مستنقع الضياع إلى قمم الإبداع والابتكار. فلن يصنعنا عدد المتابعين، ولن نقيمنا الترنندات العشوائية، ولن يخلدنا صخب الشاشات. الذي يبقى حقاً هو من يبني، ومن يعلم، ومن يترك أثراً يشبه الضوء في عتمة هذا العصر الرقمي الصاخب، ولذلك، فإن رؤى المستقبل لا بد أن تبدأ من هنا: من مقاومة التفاهة، ورفع راية الفكر، وبناء أجيال تعرف أن النجاح الحقيقي يقاس بما نضيفه إلى الحياة، لا بما نعرضه على شاشات الجوال.

السياسة، والإعلام، وحتى البحث العلمي، حيث أصبح بعض السياسيين يقيسون وزنهم بمدى انتشار صورهم ومقاطعهم على المنصات، بدل أن يقاسوا بإنجازاتهم وخدمتهم الحقيقية للناس، الإعلاميون تراجعوا عن رسالتهم التنويرية، وتحولوا إلى «مؤثرين» يبحثون عن أكبر عدد من المشاهدات بأي وسيلة، أما بعض الباحثين، فقد انجرفوا إلى سوق الضجيج، يصدرون الأبحاث لا لرفد المعرفة، بل لجذب الأضواء والشهرة السريعة.

إن السوشيال ميديا لم تكن يوماً، ولن تكون، مقياساً حقيقياً للنجاح أو إثبات الذات. الشهرة الرقمية سراب، يخطف الأبصار لكنه يفتقر إلى الجذور التي تمنح الإنسان قيمة حقيقية وديمومة، فبناء الذات الحقيقي لا يتم عبر نشر المقاطع المثيرة، بل عبر البناء الصامت الطويل: جهد، علم، أخلاق، وأثر حقيقي في حياة الآخرين.

وأمام هذا الانحدار، لا بد أن نمتلك آليات واعية للمواجهة:

التربية النقدية: تعليم الشباب أن لا ينبهروا بكل ما يرونه، وأن يميزوا بين القيمة الحقيقية والضجيج الزائف، مع تعزيز القناعات الحقيقية: إبراز العلماء، والمفكرين، والمبدعين الحقيقيين كنماذج يحتذى بها، بدل تصدير نجوم التفاهة.

فرض معايير مهنية صارمة في الإعلام والسياسة، بحيث تبنى المكانة على الإنجاز لا على الضجيج، وخلق مساحات بديلة تقدم محتوى عالي القيمة يجذب الشباب ويغنيهم عن السقوط في مستنقع

في زمن قريب مضى، كانت الأفكار تصنع الرجال، وكانت الجهود تقيم الإنجازات، وكانت المكانة تنتزع انتزاعاً بالعلم والعمل والكفاح. أما اليوم، فقد اجتاحتنا طوفانٌ رقمي جارف، مسح الحدود بين الجاد والسخيف، وبين العميق والهش، وبين الحقيقي والوهمي. أصبحنا نعيش عصراً يمكن أن يسمى دون مبالغة «عصر التفاهة»، حيث يتصدر المشهد من يجيد إثارة الضجيج، لا من يصنع القيمة.

لم يعد العرش يُمنح للعقول، بل تنصب فوقه وجوه فارغة لا تحمل من الرصيد إلا عدد المتابعين وعدد الإعجابات المصطنعة. في زمن السوشيال ميديا، أصبح الطريق إلى الشهرة لا يتطلب أكثر من مقطع تافه، أو لقطة مثيرة للجدل، أو كلمة تافهة تحصد ملايين المشاهدات، فتحوّلت المنصات إلى سوق نخاسة رقمية، تُباع فيها الكرامة مقابل شهرة مؤقتة، ويشتري فيها التأثير بالضحالة والانحدار.

الشباب - الذين هم وقود الأمم ومستقبلها - باتوا ضحايا هذا الطوفان. عوض أن يكونوا رواد فكر وإبداع، أغرق كثير منهم في مستنقع «الترندات» الزائفة، وأوهام النجومية الرقمية، والتسابق المحموم نحو إثارة التفاهة لكسب جمهورٍ عابر. لقد صنعت السوشيال ميديا ملوكاً من رماد، قادتهم إلى تصدر المشهد بلا أدنى مؤهل حقيقي: لا ثقافة، لا إنجاز، ولا أدنى رؤية. والأخطر من ذلك، أن هذه الظاهرة بدأت تتسلل إلى مفاصل أكثر خطورة:

مسرور بارزاني يفتح طريق النور إلى مكة

دعم حكومي بـ4.2 مليار دينار لتسهيل حج الكورد في 2025



وأشار نقشبندي إلى أن المبلغ الذي خصص هذا العام يعد من أكبر أشكال الدعم الحكومي في مواسم الحج الأخيرة، ويغطي جوانب متعددة من العملية، من النقل والإقامة، إلى الدعم اللوجستي والتنسيق مع السلطات السعودية لضمان راحة الحجاج.

مواعيد انطلاق القوافل البرية والجوية بحسب الجدول الزمني المعلن، تنطلق أولى قوافل الحج البرية يوم 16 أيار 2025، وتضم 1645 حاجاً من السليمانية، حلبجة، كرميان، ورابرين، تليها قافلة أخرى يوم 17 أيار لحجاج

الاستعدادات لاستقبال الحجاج لهذا الموسم، مؤكدة أن التوجيه المباشر من رئيس الحكومة لعب دوراً محورياً في تسهيل جميع جوانب الحملة.

وقال مدير عام الحج والعمرة في الإقليم، الشيخ نياز راغب نقشبندي، في تصريح رسمي:

“جميع الترتيبات اللازمة قد أنجزت، ونسعى هذا العام لتوفير أفضل خدمة ممكنة لحجاج كوردستان، بفضل دعم الحكومة المستمر وحرص الرئيس مسرور بارزاني على تخفيف الأعباء عن المواطنين.”

في لفتة إنسانية ومبادرة حكومية تعكس عمق المسؤولية والرعاية، وجه رئيس حكومة إقليم كوردستان مسرور بارزاني بتخصيص مبلغ 4 مليارات و200 مليون دينار لدعم موسم الحج لهذا العام 2025، في خطوة تهدف إلى تخفيف الأعباء المالية عن الحجاج الكورد وتوفير أفضل مستوى من التنظيم والخدمات لهم.

دعم حكومي شامل واستعدادات متكاملة

أعلنت المديرية العامة للحج والعمرة في إقليم كوردستان عن اكتمال كافة



الحكومة مسرور بارزاني، وهو ما أكد عليه نقشبندی بقوله: "الحكومة مستمرة في دعم هذا الملف المبارك، وهناك تعليمات مباشرة لتقديم أفضل الخدمات، والارتقاء بمستوى التنظيم عاماً بعد عام." وفي ظل هذا الدعم، يرى المراقبون أن حكومة كوردستان تسير بخطى ثابتة نحو مؤسسة تنظيم الحج والعمرة، وتحويله إلى تجربة إنسانية وروحانية متكاملة، تتجاوز كونها رحلة موسمية، لتصبح رمزاً للثقة بين المواطن والحكومة.

الجانب المالي فقط، بل تشمل رؤية متكاملة لتعزيز الجانب الروحاني والإنساني والاجتماعي لهذا الركن العظيم. فمن خلال هذا الدعم، ترسخ حكومة الإقليم التزامها العميق برعاية مواطنيها، وتعزيز الهوية الدينية والثقافية، وتسهيل أداء المناسك للمواطنين من مختلف الفئات، خصوصاً كبار السن وذوي الدخل المحدود. مسؤولية تتجدد كل عام يعد ملف الحج والعمرة من الملفات التي تحظى بعناية شخصية من رئيس

أربيل، دهوك، سوران، وزاخو. أما الرحلات الجوية، فتنتطلق يوم 19 أيار 2025 من مطاري أربيل والسليمانية، وتستمر حتى 28 أيار، لتنقل 3491 حاجاً إلى الديار المقدسة ضمن جداول دقيقة لضمان الانسيابية والتنظيم. وقد أكد نقشبندی أن الحاج المنطلقين براً سيتم نقلهم على دفعتين خلال يومين متتاليين، فيما تم تنسيق جدول خاص للرحلات الجوية بما يضمن الراحة والوصول الآمن. رؤية واضحة وخدمة إنسانية سامية لا تقتصر المبادرة الحكومية على

روناكي مشروع النور الذي يبّدد ظ

في خطوة جديدة نحو تحسين مستوى معيشة المواطنين وتعزيز البنية التحتية للخدمات، أعلنت وزارة الكهرباء في حكومة إقليم كردستان عن توسيع مشروع «روناكي» ليشمل 14 حيّاً جديداً في مدينتي أربيل والسليمانية، وذلك في إطار خطة طموحة تهدف إلى توفير التيار الكهربائي الوطني على مدار 24 ساعة يومياً، وإنهاء الاعتماد على المولدات الأهلية التي ظلت لعقود المصدر الأساسي للكهرباء في الإقليم.

ما هو مشروع «روناكي»؟

كلمة «روناكي» تعني «الإنارة» أو «النور» باللغة الكردية، وهو اسم يعبر عن جوهر المشروع: إيصال الكهرباء الوطنية للمواطنين بشكل دائم وآمن، دون انقطاع، ودون الحاجة إلى المولدات الأهلية وما تسببه من مشاكل بيئية وصحية واقتصادية. أطلق المشروع ضمن خطة استراتيجية تنفذها وزارة الكهرباء في حكومة الإقليم، ويمثل تحولاً نوعياً في إدارة ملف الطاقة من نظام يعتمد على الحلول المؤقتة





سلام المولدات في كوردستان

متى تصل «رونابي» إلى الجميع؟

أكدت الوزارة أن العمل مستمر لتوسيع المشروع ليشمل مدناً جديدة مثل دهوك وحلبجة، إلى جانب استكمال تغطية أربيل والسليمانية. وتتم العمليات بالتوازي مع تطوير محطات التوليد والشبكات الأرضية، واستحداث مراكز تحكم حديثة تضمن الاستقرار والعدالة في توزيع التيار.

بين الأمس واليوم.. حياة مختلفة

كان المواطن في كوردستان يعتمد يومياً على مزج الكهرباء الوطنية مع كهرباء المولدات، وهو ما خلق عبئاً مالياً ثقيلاً، خاصة في فصل الصيف. اليوم، يجد المواطن نفسه أمام واقع مختلف: كهرباء بلا انقطاع، وبدون الضجيج والدخان والروائح الكريهة. إن نجاح مشروع «رونابي» حتى الآن يعكس التزام حكومة الإقليم بتحسين الخدمات الأساسية، كما يفتح الباب أمام تطوير مشاريع مشابهة في قطاعات المياه والنقل والبيئة، ويبعث برسالة واضحة: المستقبل في كوردستان سيكون أكثر إشراقاً.

عمل أكثر من 750 مولدة أهلية حتى الآن. هذه الخطوة أسهمت في خفض استهلاك كميات كبيرة من الوقود، بما يعادل وقوداً كافياً لتشغيل 126 ألف سيارة، ما ينعكس إيجاباً على البيئة وجودة الهواء والصحة العامة.

أهداف استراتيجية أبعد من الكهرباء

يمتد طموح مشروع رونابي إلى ما هو أبعد من مجرد إيصال الكهرباء. فهو يسعى إلى:

خفض الانبعاثات الناتجة عن حرق الوقود في المولدات. تقليل التلوث الضوضائي الذي تسببه المولدات، خاصة في المناطق السكنية. تحسين البيئة الاستثمارية، إذ تُعد الكهرباء المستقرة من أبرز عوامل جذب المستثمرين. تعزيز العدالة الاجتماعية، من خلال تساوي جميع المواطنين في الحصول على الخدمة ذاتها، بجودة عالية وتكلفة أقل. تحقيق الاكتفاء الذاتي تدريجياً في مجال الطاقة عبر بناء شبكات توزيع حديثة.

والمولدات إلى بنية تحتية كهربائية حديثة، تغذي الأحياء السكنية بالتيار الوطني المستقر والنظيف.

14 حياً جديداً في نطاق النور

وفقاً للبيان الرسمي الصادر عن الوزارة، فقد شمل التوسع الأخير في المشروع 12 حياً في مدينة أربيل، وهي: (شورش، كاني، نوسران، كويستان، كوماري، رونابي، بزيشكان، منتكاوه، آزار، زانكو، حميرين، وشاروانى)، بالإضافة إلى حي هوارى تازة وجزء من حي توي مليك في السليمانية. وبهذا، يدخل آلاف المواطنين في هذه الأحياء ضمن دائرة الاستفادة من الكهرباء الوطنية المستمرة، مما يعني تحسناً فورياً في جودة الحياة اليومية، وتقليصاً في التكاليف التي كانت تُدفع لأصحاب المولدات.

أرقام تعكس التأثير الحقيقي

تشير الإحصاءات إلى أن المشروع قد غطى حتى الآن 43 حياً في عموم الإقليم، موفرًا الكهرباء الوطنية لنحو 600 ألف مواطن، وهو ما مكن من إيقاف

رصاص البوكمال السورية يقتل أبناء القائم العراقية

حدود بلا أمان

في مدينة القائم العراقية، على امتداد الحدود الغربية المحاذية لسوريا، لا يسمع صوت الأذان فقط، بل يتخلله أحياناً صدى طلقات نارية لا تأتي من معارك أو مواجهات، بل من أعراس، ومجالس عزاء، أو خلافات عشائرية في بلدة البوكمال السورية المجاورة. خلف سور إسمنتي لا يتجاوز ارتفاعه الثلاثة أمتار، يسكن الرعب قلوب العائلات العراقية التي اعتادت مؤخراً أن تنام على صوت الرصاص وتصحو على أنباء عن إصابات أو وفيات بين





أبنائها، نتيجة ما يُعرف بـ الرصاص العشوائي.

ليست الحرب من يطرق أبواب القائم هذه المرة، بل طلقات طائشة من الطرف الآخر، تخرق الحدود بلا إذن، وتخترق أجساد أطفال ونساء ورجال أبرياء. وفيما تبدو الحدود ساكنة على الخريطة، فإن الواقع يشي بحالة من القلق المستمر يعيشها السكان، مع تكرار مشاهد الإصابة أو الموت، دون أن تلوح في الأفق حلول حقيقية تنهي هذا الخطر الذي يترصد بحياتهم.



القادمة من الطرف الآخر، حيث تسود مظاهر الانفلات الأمني والنزاعات المسلحة.

حادثة طفل فبراير: الموت في فناء المنزل

في فبراير الماضي، ودعت القائم طفلاً صغيراً لم يكن له ذنب سوى أنه خرج للعب في باحة منزله، حين باغتته رصاصة نازلة من السماء، أردته قتيلاً على الفور. هذه الحادثة لم تكن الأولى، فقد سبقتها حوادث أخرى وأعقبها إصابات جديدة، أغلبها ناتج عن إطلاق النار في مناسبات أو اشتباكات عشائرية بالبوكمال.

مصادر محلية: قرابة الدم لا توقف الرصاص

تشير مصادر محلية إلى أن القائم والبوكمال تتقاسمان أواصر عشائرية وقرابة ونمط حياة متشابه، لكن ذلك لم يمنع تسلل الرصاص بين المدينتين. تقول إحدى الروايات أن «المشاجرات في البوكمال، ولو كانت بين أبناء عمومة، تنتهي عادة بإطلاق

رغم جهود الأمن العراقي في ضبط السلاح ومنع إطلاقه في المناسبات، تظل الخطورة قائمة من الطرف السوري، حيث تنتشر الفوضى الأمنية والمظاهر المسلحة، وتكرر الاشتباكات والمشكلات الاجتماعية التي عادة ما يستخدم فيها السلاح. التحقيق التالي يرصد واقع هذه الأزمة المتفاقمة، مستنداً إلى شهادات الأهالي والمسؤولين المحليين والناشطين من الميدان، وي طرح تساؤلاً ملخاً: إلى متى يبقى دم العراقيين مستباحاً بطلقات لا تأتي من العدو، بل من أقرب الجيران؟

الرصاص الذي لا يعترف بالحدود منذ أشهر، تسجل مدينة القائم العراقية، الواقعة على الشريط الحدودي مع سوريا، إصابات متكررة في صفوف المدنيين، بعضها قاتل، بسبب الرصاص الطائش المنطلق من بلدة البوكمال السورية. لا يفصل المدينتين سوى جدار إسمنتي، لا يقوى على صد طلقات الرصاص



تبرق ببيانات رسمية إلى دمشق توضح حجم الخطر الذي يهدد حياة المدنيين العراقيين.

سلاح العشائر.. ورصاص الأفراح في بعض المجتمعات العشائرية، يعتبر إطلاق النار جزءاً من الطقوس الاجتماعية في الأفراح والأحزان، لكن في البوكمال، بات هذا السلوك يحصد أرواحاً بريئة في بلد مجاور. ومع غياب الضبط الأمني الحازم، يستمر تدفق الرصاص كالطرر، والضحايا غالباً ما يكونون من الأطفال أو النساء أو المارة العاديين.

في منطقة يفترض أنها حدود سلام وتبادل تجاري واجتماعي، تحولت الحياة إلى حقل خطر دائم. ومع استمرار الصمت الرسمي، وغياب الإجراءات الجدية من الجانب السوري، يبقى أهالي القوائم في مواجهة مفتوحة مع رصاص لا يرونه، لكنهم يعرفون جيداً ما يفعله بجدراهم وأجسادهم. فهل تظل الأرواح العراقية رهينة طقوس السلاح واللامبالاة العابرة للحدود؟

نار، وقد يصل الأمر إلى استخدام أسلحة متوسطة، وهو ما يهدد يوميا حياة العراقيين في القوائم. مدير ناحية الكرابلة: القتل اليومي بصمت

رافع حمود النوار، مدير ناحية الكرابلة، أكد أن «المقذوفات والرصاص الحي من الجانب السوري تسببت فعليا بقتل وإصابة عراقيين»، مشيراً إلى أن «الحالة تتكرر يوميا»، رغم توقف العراقيين عن إطلاق النار في مناسباتهم بفضل جهود الأمن المحلي.

غياب التنسيق بين بغداد ودمشق: ثغرة قاتلة

يرى متابعون أن غياب التنسيق الأمني الفعال بين بغداد ودمشق يمثل أحد أسباب استمرار الظاهرة. ورغم وعود الحكومة السورية الجديدة بالحد من المظاهر المسلحة وضبط السلاح، إلا أن الواقع يؤكد عكس ذلك. الناشط خالد الحياني قال إن «الانفلات المسلح في البوكمال يجب أن يتوقف، وعلى بغداد أن

من الفوضى إلى الأمل دور الشرق الأوسط

في عالم يشهد صراعات متزايدة، ويكاد ينفجر على صوته صدى الحروب التي تدور رحاها في مختلف أركان الأرض، يظل الشرق الأوسط نقطة مفصلية في صناعة السلام في هذا العصر المضطرب. من جبهات الحرب في غزة إلى الانقسام



حسان يوسف ياسين

مستشار خادم الحرمين الشريفين



سي إيجاد حلول للصراعات العالمية

الجهود الدبلوماسية التي تبذلها هذه الدول، سواء عبر الوساطة بين إيران والولايات المتحدة أو تقديم الحلول العاجلة للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، أصبح الشرق الأوسط اليوم حارساً للأمل في عالم يضج بالفوضى.

السياسي في أوروبا، تبدو المنطقة وكأنها مسرح يتلاعب به القدر بين المأساة والكوميديا. في هذا السياق، تشكل دول شبه الجزيرة العربية، وبشكل خاص المملكة العربية السعودية، نموذجاً نادراً للسلام والجهود الدؤوبة لتسوية النزاعات. بفضل



إن التغيير الذي حققته المملكة العربية السعودية من خلال «رؤية ٢٠٣٠» ليس مجرد تحول اقتصادي أو اجتماعي، بل هو أيضًا انعكاس لنهج جديد يعكس الإرادة القوية لبناء شرق أوسط أكثر استقرارًا. في هذه المقالة، نفوض في دور المملكة العربية السعودية في دفع المنطقة نحو السلام، وكيف يمكن لها أن تكون حجر الزاوية لبناء مستقبل أكثر إشراقًا في زمنٍ يعصف به الاضطراب.

كلمات ويليام شكسبير في مسرحية «كما تشاء»، تخبرنا أن «العالم مسرح، والرجال والنساء مجرد ممثلين»، تبدو صحيحة، خصوصاً اليوم في عالم يتأرجح يومياً بين المأساة والكوميديا.

وسط كل هذا الاضطراب، يمكن لشبه الجزيرة العربية أن تفخر بالوضوح الذي جعلها واحة للسلام والحوار. ففي الوقت الذي تواصل فيه إسرائيل قصف غزة كما لو كانت وحشاً هائجاً يحمل قنبلة نووية بين أنيابه، وبينما تستعر الحرب في قلب أوروبا بتكلفة بشرية ومادية هائلة، تواصل دول شبه الجزيرة العربية البحث بلا كلل عن حلول وتسويات وأرضية مشتركة بين الأطراف المتنازعة.

تتولى سلطنة عمان قيادة محادثات غير مباشرة بين إيران والولايات المتحدة لتهدئة التوترات الإقليمية، وفي نهاية المطاف، أملاً في التوصل إلى اتفاق سلمي بين البلدين حول القضية النووية

الإيرانية. وتقوم دولة قطر بدور الوسيط النشط بين الإسرائيليين والفلسطينيين، بمن فيهم ممثلو حركة «حماس»، ساعية إلى وقف دائم لإطلاق النار في غزة، والسماح على المدى الطويل بإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة.

وقد أسهمت المملكة العربية السعودية في كل هذه الجهود على مر السنين، كما استضافت مؤخراً محادثات دولية بين الولايات المتحدة وروسيا؛ لإنهاء القطيعة بينهما والحرب المدمرة في أوكرانيا.

أستطيع التحدث بشكل أفضل عن بلدي، المملكة العربية السعودية، التي حققت إنجازات عظيمة لشعبها وللسلام والاستقرار العالمي في

أسهمت المملكة العربية السعودية في كل هذه الجهود على مر السنين، كما استضافت مؤخراً محادثات دولية بين الولايات المتحدة وروسيا؛ لإنهاء القطيعة بينهما والحرب المدمرة في أوكرانيا.

رؤية
VISION
2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

أوسط جديداً عبر تقديم فرص جديدة وبناء السلام بدلا من حمل الضغائن. إن الرجال والنساء في السعودية وفي دول الشرق الأوسط الأخرى يضيئون العالم ببريق من النور والأمل، ويقودون الطريق نحو السلام في وقت ينادي فيه آخرون بالحرب.

وبصفتها مهد الديانات التوحيدية الثلاث، لا تزال منطقة الشرق الأوسط تلعب دوراً لا غنى عنه بعد ألفي عام في نشر رسالة السلام والتعاطف للعالم. وهذه الثقافة العريقة تظهر لأوروبا والولايات المتحدة أن شعوب الشرق والغرب المحبة للسلام تتطلع إلى الشرق الأوسط بوصفه نقطة محورية للأمل والسلام في العالم.

في سوق العمل، وفي القطاع العام، وفي المناصب الإدارية العليا، أكثر التوقعات تفاؤلاً. وتفخر المملكة اليوم بمراكز تعليم وأبحاث متقدمة مثل جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية (كاوست)، حيث يخصص نحو ٢٠ في المائة من ميزانية المملكة للتعليم، وتشكل الطالبات ٦٠ في المائة من خريجي الجامعات. كما أصبحت السعودية رائدة في مجالات الطاقة المتجددة، والذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيا المالية، والرعاية الصحية، ناهيك بمواقع التراث الاستثنائية مثل الغلا أو مشروع المربع للتطوير الحضري في الرياض.

هذا هو الواقع في المملكة العربية السعودية اليوم؛ بلد يبني شرق

السنوات الأخيرة. فالسعودية تقوم ببناء شرق أوسط جديداً ومملوءاً بالأمل، يمكن أن يصبح نموذجاً يحتذى به في أنحاء العالم. عندما أعلن الملك سلمان وولي عهده الأمير محمد بن سلمان «رؤية ٢٠٣٠» منذ نحو تسع سنوات بالضبط، كان هناك كثير من الشكوك الدولية حول التغييرات المنتظرة في المملكة، فضلاً عن المشاريع المستقبلية الطموحة مثل مدينة نيوم. أما اليوم، فقد ثبت بوضوح خطأ المشككين، حيث أصبح المجتمع السعودي شاباً وناضجاً بالحياة، ويتمتع بفرص جديدة له ولوطنه.

لم تعد النساء السعوديات مجرد مشاركات في مسيرة التقدم والنجاح الوطني، بل فاق تمثيلهن

أصبحت السعودية رائدة في مجالات الطاقة المتجددة، والذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيا المالية، والرعاية الصحية، ناهيك بمواقع التراث الاستثنائية مثل الغلا أو مشروع المربع للتطوير الحضري



الحلبوسي بين الات-

سيناريوهات الصراع على

في

مشهد سياسي يتقاطع

فيه القانون بالتوافقات، ويختلط فيه

القضاء بالصفقات، أثارت تبرئة رئيس مجلس

النواب العراقي السابق، محمد الحبوسي، من تهم التزوير

التي أنهت عضويته، زوبعة سياسية وقانونية جديدة في

بغداد. فهل البراءة تعني بالضرورة العودة؟ وهل سيتسع المشهد

السياسي لوجه قديم في موقع كان قد غادره بقرار قضائي؟ أم أن

العراق يتجه نحو صراع جديد داخل المؤسسة التشريعية، ينذر بمزيد

من الانقسام والتجاذب؟

هذا التحقيق يستقصي حيثيات القضية، ويستعرض السيناريوهات

المحتملة لعودة الحبوسي، وتأثيرها على البرلمان العراقي، توازنات

القوى، وتماسك النظام السياسي الذي بات يركز على توافق هش.

فقد أثار قرار القضاء العراقي بتبرئة رئيس البرلمان السابق، محمد

الحبوسي، من تهم التزوير، التي أدت إلى إنهاء عضويته في

المجلس، جدلاً واسعاً بشأن مستقبل المشهد السياسي

بالبلاد، خاصة في ظل وجود رئيس جديد للبرلمان

هو محمود المشهداني.

هـام والعودة

ى رئاسة البرلمان العراقي

الحبوسى : حين
سكت أهل الحق عن
الباطل توهم أهل
الباطل أنهم على
حق، فالحق يعلو ولا
يُعلى عليه».

قرار إعادة الحبوسى
لرئاسة البرلمان
العراقي هو موضوع
معقد للغاية
ويتطلب حوارا
واسعا وحلا وتوافقا
سياسيا





وتضمن القرار رد الشكاوى، وإلغاء التهم، وإغلاق التحقيق مع مصادقة محكمة التمييز الاتحادية، ليفتح الباب أمام تساؤلات عن السيناريوهات المحتملة لعودة الحلبوسي إلى منصبه، وتأثير ذلك على استقرار البرلمان وتوازنات القوى السياسية في العراق.

وقال الحلبوسي في تدوينه على منصة إكس «حين سكت أهل الحق عن الباطل توهم أهل الباطل أنهم على حق، فالحق يعلو ولا يعلى عليه». وكان قد تولى رئاسة البرلمان للمرة الأولى عام ٢٠١٨، ثم سنة ٢٠٢٢ في ولاية لم تكتمل، إذ أصدرت المحكمة الاتحادية العليا عام ٢٠٢٣ قراراً بإنهاء عضويته بناء على دعوى تزوير تقدم بها النائب ليث الدليمي.

حق العودة

واتهم الدليمي الحلبوسي بتزوير تاريخ طلب استقالة باسمه قدم سابقاً بهدف إنهاء عضويته كنائب في ٢٠٢٣، لتبدأ محاكمته في فبراير/شباط ٢٠٢٣ أمام المحكمة الاتحادية، وهي أعلى سلطة قضائية في العراق.

وأكد القيادي في حزب تقدم عمار الجميلي، أن القرار القضائي يمنح الحلبوسي الحق القانوني الكامل في العودة إلى رئاسة مجلس النواب، منوهاً إلى أن القرار النهائي لم يحسم بعد وهو رهن بإرادة الحلبوسي نفسه.

وأضاف أن الحلبوسي، وبعد حصوله على البراءة، سيكون المرشح رقم ١ عن كتلة تقدم في العاصمة بغداد خلال الانتخابات المقبلة، وأن «منصب رئاسة البرلمان سيحسم لصالحه في الدورة البرلمانية القادمة».

أما النائب محمد عنوز، عضو اللجنة القانونية في المجلس، فقال إن البرلمان ملزم بقانونه ونظامه الداخلي، وعليه اتخاذ الإجراءات الواضحة والمحددة فيهما، والتي

من جانبه، يرى عضو مجلس النواب حسين السعبري أن القرارات المتعلقة بالحلبوسي تحمل في طياتها طابعاً سياسياً يطفئ على الجانب القضائي.

وقال إن «التناقض بين القرارات السابقة الصادرة عن المحكمة الاتحادية والقرارات التمييزية اللاحقة التي برأت الحلبوسي، يمثل تراجعاً ويضعنا أمام صعوبات جمة في تطبيقها، وإن الوضع القانوني الحالي يشوبه التشابك والتداخل والغموض، مما يجعل من الصعب تحديد أي القرارات سيتم اعتمادها».

من جهته، قال عضو مجلس النواب عن كتلة إشرافة القانون الشيعية، مصطفى الكرعاوي، إن قرار إعادة الحلبوسي لرئاسة البرلمان العراقي هو موضوع معقد للغاية ويتطلب حواراً واسعاً وحلاً وتوافقاً سياسياً.

لا تقبل التأويل، بدءاً من التعامل مع حالات الغياب وصولاً إلى تطبيق لائحة السلوك النيابي.

ووفقاً لعنوز، فإن منصب رئيس البرلمان ونائبه هو نتاج محاصصة سياسية، وبالتالي فإن بقاء الرئيس الحالي أو اختيار آخر جديد لن يغير من واقع أن الأعضاء هم الأساس في تعزيز مكانة المجلس وتطوير عمله من خلال الالتزام.

وبشأن إمكانية اختيار رئيس جديد للمجلس، قال «كل شيء ممكن على قاعدة التوافق السياسي، إلا أنني لا أرى في ذلك حلاً عملياً، العملية الحقيقية للإصلاح ولتحقيق استقرار البلاد تبدأ بنظام انتخابي سليم يجعل العراق دائرة انتخابية واحدة، وقانون أحزاب فعلي وليس شكلياً».

قرارات سياسية

الناحية القانونية.

وأشار إلى وجود مسارين قانونيين لتمكين الحلبوسي من العودة:

أولاً: قيام الحلبوسي برفع دعوى أمام محاكم البداية (صاحبة الولاية العامة والاختصاص) للطعن في قرار المحكمة العليا، مستنداً إلى زوال الأسباب الواقعية التي استندت إليها والمتعلقة بتهم تزوير استقالة نائب سابق. وأضاف أنه إذا حصل الحلبوسي على حكم قضائي نهائي من محكمة التمييز، فإنه يصبح ممكناً عودته لرئاسة البرلمان.

ثانياً: الطعن بعدم صحة عضوية النائب البديل الذي شغل مقعد الحلبوسي، باعتبار أن صعوده جاء بناءً على شغور نيابي لحزب تقدم. وفي هذه الحالة، يعرض الأمر على مجلس النواب وفق المادة (٥٢) من الدستور، ويتعين عليه البت في الطلب خلال ٣٠ يوماً.

وإن امتنع المجلس، فيحق للحلبوسي الطعن أمام المحكمة الاتحادية التي ستقرر في إمكانية عودته كعضو بدلاً من النائب الحالي.

وإن عاد الحلبوسي كعضو، فإن مسألة رئاسته للمجلس تتطلب استقالة الرئيس الحالي، ثم إجراء انتخابات جديدة لا يشترط فوز الحلبوسي بها، حيث تخضع لرغبة الكتل السياسية وتوافقاتها، وفق الخبير البياتي.

ونوه إلى عدم وجود سوابق قضائية مماثلة في التجربة الديمقراطية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، وحتى في فترة العهد الملكي، مؤكداً أن جميع القرارات التي اتخذت في فترة رئاسة المشهدي تعتبر صحيحة استناداً إلى قاعدة «صحة الأصل الظاهر»، والتي تقضي بصحة التصرفات الصادرة عن موظف عام ما دام ظهر بمظهر ممارسة مهامه بناءً على سند قانوني لانتخابه وشغور المنصب آنذاك.



صدور قرار قضائي بهذا الشأن، وفي هذه الحالة لا حاجة لإجراء انتخابات، بالتالي فإن الأمر يتطلب استشارة قانونية في حال أصدرت المحكمة قراراً بإعادة الحلبوسي إلى منصبه. وأوضح أن الفترة المتبقية من عمر المجلس قصيرة جداً، وأن المنظومة السياسية متفقة على الوضع الحالي الذي يهدف إلى دعم الحكومة حتى نهاية ولايتها.

من ناحيته، قال الخبير القانوني وائل البياتي إنه إذا تم صدور قرارات قضائية نهائية وباتة تقضي بوقف الإجراءات التحقيقية المتعلقة بالقضايا التي سبق أن رفعت ضد الحلبوسي، وتأيينها من قبل قاضي التحقيق أو المحاكم الجنائية المختصة، فإن الأساس الذي استندت إليه المحكمة الاتحادية في قرار إنهاء عضويته وإقالته يصبح في حكم العدم من

وأوضح أن الإجراءات التي اتخذت خلال فترة تولي المشهدي رئاسة المجلس، أو فترة تولي محسن المندلاوي النائب الأول لرئيس المجلس، لا يمكن تغييرها، حيث إن غياب رئيس البرلمان -لأي سبب كان- يقتضي تولي النائب الأول مهامه، وإذا غاب، يتولى النائب الثاني ذلك.

ووفقاً له، فإن الأسباب التي أدت إلى غياب الرئيس السابق كانت قانونية وقضائية، مما استدعى إجراء انتخابات تأخرت بسبب التوافقات السياسية، إلى حين الاتفاق على تولي المشهدي للمنصب.

سيناريوهات

وأضاف الكرعاوي «إذا أرادوا إعادة الحلبوسي فإن ذلك يعني وجود اتفاق سياسي جديد يتضمن إقالة المشهدي واختيار رئيس جديد أو

لماذا ظهر التسجيل الصوتي المنـ

هل هو إعادة صياغة للتاريخ



في تطور مثير، انتشر مؤخرًا على منصات التواصل الاجتماعي تسجيل صوتي نادر يُنسب إلى الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر، ويضم محادثة بينه وبين الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي. يعود تاريخ هذا التسجيل إلى الثامن من أغسطس/آب 1970، وقد تضمن تصريحات مثيرة للجدل لرئيس مصر السابق، وهو يوجه انتقادًا حادًا لأولئك الذين يزايدون على مصر بشأن الحرب.

سوب لعبد الناصر في هذا الوقت

خ أم تمهيد لتنازلات جديدة؟

يكون بمثابة عملية «هندسة للوعي الجمعي».

يتم من خلالها محاولة إعادة تشكيل نظرة الجمهور تجاه القضايا العربية الكبرى. وقد يشير البعض إلى أن هذا التسريب يهدف إلى تأكيد فكرة أن الشخصيات السياسية الكبرى في التاريخ العربي كانت على استعداد لقبول الحلول التفاوضية، حتى إذا كانت في نهاية المطاف تمثل تنازلات على حساب الحقوق المشروعة للأمة العربية.

تسريبات ووثائق:

يتساءل البعض عن الجهة التي تقف وراء نشر هذا التسجيل، فهل هو تسريب عفوي أم أن وراءه يدا خفية تهدف إلى نشر خطاب سياسي جديد؟ في هذا الصدد، أكدت مكتبة الإسكندرية في بيان رسمي لها أنها غير مسؤولة عن التسريب، وأن المواد الرسمية المتعلقة بجمال عبد الناصر متوفرة فقط على الموقع الرسمي للرئيس الراحل.

من هنا، تبرز تساؤلات حول ما إذا كان التسريب يمثل بالفعل محاولة لتغيير أو تحريف الإرث السياسي لعبد الناصر.

في النهاية، يبقى التساؤل الأكبر: ما الهدف من نشر هذا التسجيل في هذا التوقيت تحديداً؟ هل هو مجرد تسريب عابر، أم أن وراءه أهدافاً سياسية خطيرة تستهدف تقويض الذاكرة الجماعية العربية وتشويه الرموز الكبرى التي تمثل مواقف الأمة الثابتة؟ إذا كان الهدف هو إعادة صياغة التاريخ لصالح مشاريع سياسية حديثة، فإن ذلك قد يمثل تحدياً كبيراً للوعي الشعبي العربي. وفي ظل هذا الجدل، يبقى السؤال الأهم: كيف سيتفاعل العرب مع هذا التحريف التاريخي المحتمل؟

وإظهاره على أنه مستعد للتنازل وقبول الحلول السلمية على حساب قضايا العرب المركزية، مثل القضية الفلسطينية. واستشهد العديد من المتابعين بأن هذه الخطوات قد تكون تمهيداً لفرض تنازلات سياسية، حيث أشاروا إلى أن ظهور هذا التسجيل في هذا التوقيت قد يكون محاولة لتبرير خطوات سياسية تطبيع محتملة أو تراجع عن مواقف سابقة كانت تعتبر من الثوابت في السياسة العربية.

تحليل سياسي

إعادة استحضار شخصية تاريخية مثل جمال عبد الناصر، الذي كان يعتبر بطلا قومياً عربياً ورمزاً للمقاومة ضد الاستعمار والصهيونية، في سياق حديث عن الاستسلام والتنازل، قد

في التسجيل، يقول عبد الناصر: «لن أحارب، ومن يريد أن يحارب فليأت يحارب، وحلوا عنا بقى».

هذا التسريب الصوتي، الذي يبدو للوهلة الأولى كأنه تسجيل عابر، يثير العديد من التساؤلات حول توقيته، وبالأخص ما يتعلق بالسياق السياسي الحالي في المنطقة.

فما وراء هذا التسريب؟ هل هو مجرد تسجيل صوتي عادي أم أنه يحمل أهدافاً سياسية خفية؟ هذا التقرير الاستقصائي سيتناول تحليل التسريب، وتسليط الضوء على التوقيت المشبوه له، وتفكيك الأبعاد السياسية المحتملة وراء نشره.

التسريب وتوقيته: انتشار هذا التسجيل في هذه اللحظة السياسية الحساسة يتزامن مع مستجدات إقليمية ودولية مهمة، خصوصاً مع التوقعات بزيارة مرتقبة للرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى المنطقة.

زيارة ترامب تأتي في وقت يشهد تحولات جذرية في المشهد العربي، من بينها خطوات تطبيع العلاقات مع إسرائيل وضيوط متزايدة على الحكومات العربية بشأن القضية الفلسطينية. يمكن القول أن ظهور هذا التسجيل الآن لم يكن مصادفة، بل ربما كان جزءاً من حملة أوسع تهدف إلى إعادة تشكيل الوعي الجمعي في المنطقة.

أثار التسجيل حالة من الجدل الواسع بين النشطاء، حيث تباينت الآراء بين مؤيد ومعارض. بعضهم يرى أن التسريب ليس إلا محاولة للتلاعب بالتاريخ وتغيير الصورة التقليدية التي ارتبطت بجمال عبد الناصر كرمز للمقاومة والقومية العربية، بينما يرى آخرون أن التسجيل قد يكون جزءاً من خطة لتشويه صورة عبد الناصر

انتشار هذا التسجيل في هذه اللحظة السياسية الحساسة يتزامن مع مستجدات إقليمية ودولية مهمة

كيف ستقلب حرب غزة الطاولة



نبيل عمرو

وزير سابق في السلطة الفلسطينية
ومستشار الرئيس الفلسطيني
محمود عباس لشؤون الثقافة
والإعلام

آخر خطاب ألقاه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو بعد ترويج مبالغ فيه قبل أن يلقيه، كشف بالسطور وما بينها عمق المأزق الذي تردت إليه إسرائيل، والذي تعمق في عهد الرئيس ترمب بدلا من أن تخرج منه.

الرئيس ترمب ومساعدوه منحوا نتانياهو أسابيع قليلة لإنجاز المهمة، أو على الأقل الاتفاق على وقف لإطلاق النار، يمهد الطريق للدخول في مفاوضات تنهي الحرب.

استغل نتانياهو الأسابيع الممنوحة له بتوسيع مساحة احتلاله لأجزاء من غزة، بلغت ما يزيد على الخمسين في المائة من أراضيها، ورفع وتيرة القتل والتدمير كما لو أن الحرب في



سلة على حماس وإسرائيل معاً؟



بدايتها، من دون أن يقترب من تحقيق الهدف الذي يشاركه الأميركيون فيه، وهو استعادة الرهائن وفرض الاستسلام على «حماس».

وجد نتنياهو نفسه في حالة بالغة الصعوبة، فهو من جهة يواصل حرباً من دون تحقيق نتائج حاسمة، ومن جهة أخرى تشتعل في إسرائيل مظاهرات وعرائض وأنشطة جماعية تتسع كل يوم، تطالبه بمفاوضات جديدة نحو صفقة تبادل تعيد جميع المحتجزين الأربعة والعشرين الأحياء وما تبقى من جثث للأموات، وهذا ما يرفضه نتنياهو ويرى أن الذهاب إلى ذلك يعني نهايته السياسية.



وتدرك «حماس» صعوبة الحالة التي وصلت إليها، وتدرك كذلك كم تأثرت بتخلي الحلفاء عنها من «حزب الله» القريب، إلى إيران البعيدة

الخطاب الأخير لنتنياهو هو استقبل في إسرائيل بالسخرية، كونه لم يتضمن أي إشارة مقنعة لما يتعين عليه أن يفعل من أجل تخليص الرهائن، وكذلك لاجتراره المتكرر لما وصفه بالإنجازات المذهلة التي حققها في حرب الجبهات السبع، ولكنه يجد من يسعى إلى سلبها منه وإلقائها في «البالوعة» كما قال حرفياً.

مأزق نتنياهو يقابله مأزق «حماس»، التي تقدم عروضاً لإسرائيل والوسطاء يرفضها نتنياهو بصورة مطلقة، ويعزز رفضه بمزيد من التوغل في الحرب، وتدمير البعض القليل مما تبقى في غزة من مرافق وبيوت وحتى خيام. ذلك مع تشديد الحصار بإغلاق المعابر لمنع دخول أي مساعدات. ما دفع فلسطينيين إلى التظاهر رافعين شعار «بدنا نعيش»، بينما «حماس» صاحبة قرار الحرب أو التسوية لا تملك ما تجيبهم به، وما يخفف من

هي استسلام «حماس»، ومغادرة قادتها الميدانيين قطاع غزة إلى منافٍ بعيدة، ذلك بعد حصوله على مشهد إذلال ومهانة لا لبس فيه بتسليم السلاح.

وتدرك «حماس» صعوبة الحالة التي وصلت إليها، وتدرك كذلك كم تأثرت بتخلي الحلفاء عنها من «حزب الله» القريب، إلى إيران البعيدة، وتدرك كذلك أن المشاغلة الحوثية لا تصل في تأثيرها ما

معاناتهم المتفاقمة كل يوم بل وكل ساعة.

مأزق «حماس» متداخل مع مأزق إسرائيل، «حماس» تقاتل بلحمها الحي وبإمكانات تتناقص بما لا يقاس مع إمكانات الخصم العسكرية والتسليحية والتدميرية، وكل ما تقدمه من مبادرات للخروج من المأزق، يتعارض مع أجندة نتنياهو القائمة على مواصلة الحرب، حتى يتحقق النصر الذي ينشده، وعلامته

نار غزة المشتعلة من دون هواده، والفشل في الوصول إلى تهدئة عبر هدنٍ محدودة وتبادل الأسرى، واستشراس نتنياهو عليها

بتوسيع احتلاله لها، أخذ الاهتمام بعيداً عن الضفة وما يجري فيها، بما في ذلك إجراءات إسرائيل ضد السلطة ورئيسها الذي أعيق سفره إلى سوريا إلى أن تم تجاوز الإعاقة التي انطوت على رسالة إلى رئيس الحكومة الفلسطينية الذي منع من زيارة بعض المناطق في الضفة، المفترض أنها واقعة تحت سيطرته وفق الاتفاقيات، مع إجراءات لا يعلن عنها وكلها تصب في مصلحة الأجندة اليمينية الإسرائيلية الهادفة إلى مزيدٍ من السيطرة على الضفة وعلى حياة الناس فيها.

إنه المأزق المتداخل بين إسرائيل و«حماس»، وبين غزة الواقعة تحت النار، والضفة الواقعة في حرب تكاد تكون منسية، وبين العالم الذي لا يستطيع فعل شيء بينما المأساة الإنسانية تتواصل وتعمق وتتسع، والإغلاق السياسي يزداد إحكاماً ولا أحد يعرف الآتي بعد.



وليس لـ«حماس» بمفردها، ذلك أن ما أفرزته من عصيفٍ على الضفة، وإغراءٍ لإسرائيل على تطوير مشاريعها الاستيطانية والإلحاقية فيها، تجاوز حدود جغرافية غزة واليوم التالي بشأنها، لي طرح السؤال الأهم حول الضفة ومصيرها.

نار غزة المشتعلة من دون هواده، والفشل في الوصول إلى تهدئة عبر هدنٍ محدودة وتبادل الأسرى، واستشراس نتنياهو عليها

يعيق الأجندة العسكرية للجيش الإسرائيلي، فضلاً عن أن الحوثيين واقعون تحت وطأة حرب مباشرة، تشنها الولايات المتحدة ومن معها من حلف «الناتو»، وتسجل خسائر فادحة في الأرواح والمنشآت.

تطورت أمور الحرب في غزة، لتصل إلى حد كونها مأزقاً لا يظهر منه أفق عملي لإنهائها، وهي مأزق للفلسطينيين جميعاً ولقضيّتهم ولكل ما بين أيديهم،

هل تفعد

وتفكك النووي والصواريخ وش



بعد أسابيع من التهديد الأميركي وممانعة من جانب إيران، وفي ظل مشهد إقليمي شديد التوتر والاضطراب، انطلقت في 12 من أبريل/نيسان الماضي الجولة الأولى من المباحثات بين واشنطن وطهران التي تجري بوساطة عمانية للوصول إلى اتفاق جديد حول البرنامج النووي الإيراني. وفي وقت لاحق؛ أجريت الجولة الثانية يوم السبت 19 أبريل/نيسان في العاصمة الإيطالية روما، لم تسفر الجولتان عن شيء معلن، لكن الطرفين وصفا كلا من الجولتين بأنها «بناءة».





هلها إيران

بكة الحلفاء لتفادي الحرب



تجري المفاوضات في ظل استمرار التهديد الأميركي بأن طهران ستواجه عملاً عسكرياً يستهدف منشآتها النووية إذا فشلت المفاوضات في الوصول إلى اتفاق خلال 60 يوماً من بدايتها، في حين أنه قبل عقد من الزمن؛ استغرقت المفاوضات بين القوى الكبرى وطهران 18 شهراً كاملة للوصول إلى الاتفاق النووي الذي وُقِعَ في مدينة لوزان السويسرية في 2 أبريل/نيسان 2015، والذي انسحب منه ترامب لاحقاً في 8 مايو/أيار 2018، مما أدى إلى انهياره.



ثمة دوافع لدى الطرفين لإنجاح المباحثات، في ظل رغبة طهران في تفادي تبعات التصعيد المحتمل في المنطقة وتفويت الفرصة على رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، الذي يمارس ضغوطا شديدة على ترامب لإقناعه بأن العمل العسكري هو السبيل الوحيد لتحديد الخطر النووي الإيراني.

لكن السقف المرتفع -المعلن حتى الآن- من قبل الرئيس الأميركي الذي يشمل تخلي طهران عن برنامجها النووي بشكل كامل، فضلا عن تقليص قدراتها الصاروخية وتحجيم حضورها الإقليمي، قد يجعل طهران أمام موقف لا تستطيع فيه التخلي عما يمثل لها ضرورات أمنية وجودة، مما يعقد فرص الوصول إلى اتفاق ويفتح الباب للتصعيد مجددا.

بدأت إيران في إحياء برنامجها النووي منذ قرابة ثلاثة عقود، لم تنتج فيها القنبلة النووية ولم تتخل عن البرنامج، ومنذ ذلك الحين ظل هذا البرنامج يمثل مادة رئيسية لصراعها مع الغرب من جهة ولرحلتها الذاتية لاستعادة المكانة التاريخية من جهة أخرى. فماذا يمثل البرنامج النووي للجمهورية الإسلامية الإيرانية؟ وما هي احتمالات التخلي عنه أمام الضغوط الأميركية؟ وهل يمكن أن تنجح جولات المباحثات الجارية؟

لماذا نجح الاتفاق في ٢٠١٥؟ وما الذي تغير الآن؟

في ٢٠١٥؛ وافقت إيران في اتفاقية «خطة العمل الشاملة المشتركة» (JCPOA) التي

وقعتها مع عدد من القوى الدولية (الصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وألمانيا) على كبح تقدم

البرنامج لمدة ١٥ عاما -على الأقل- بتعليق عمل أكثر من ثلثي أجهزة الطرد المركزي وتخفيض نسبة تخصيب اليورانيوم إلى أقل من ٣,٦٧٪، وعدم بناء أي منشأة جديدة بغرض تخصيب اليورانيوم خلال ١٥ عاما. وذلك؛ مقابل رفع العقوبات الغربية عن طهران.

في تلك السنوات حدث أمران جعل الحل الدبلوماسي ليس ممكنا للطرفين فحسب، بل مفضلا، بحسب جاكوب شايبير، مدير مركز العمليات الأسبق في ستراتفور. أولا، برز تنظيم الدولة عدوا مشتركا للولايات المتحدة وإيران، واحتاجت الولايات المتحدة إلى مساعدة طهران وحلفائها

بدأ نظام العقوبات الذي تقوده الولايات المتحدة يؤثر بشدة في الأوضاع الداخلية في إيران، إذ كانت الأوضاع الاقتصادية تتدهور



فضلا عن امتلاك إيران العديد من الكهوف والأنفاق التي يمكن إخفاء الأنشطة النووية فيها، في حين تركز عمليات التفتيش على منشآت معروفة نظرا إلى قلة المفتشين واتساع مساحة البلاد. كما لم يتناول الاتفاق برنامج الصواريخ الباليستية الإيراني، الذي يتضمن صواريخ متعددة المدى والحمولة، ويقول معارضو الاتفاق إن بعضها مصمم لحمل رؤوس نووية متى وجدت. والأهم من ذلك كله؛ أن الاتفاق لم يتضمن خططا لتحجيم نفوذ إيران الإقليمي الذي يتمثل في شبكة من الوكلاء تطوق المشرق العربي وتعرض حلفاء واشنطن للخطر.

الاقتصادية وفي نفس الوقت الاحتفاظ بالقدرات النووية الأساسية وبالتقنيات اللازمة لإعادة تطوير البرنامج متى أرادت،

لم يتناول الاتفاق برنامج الصواريخ الباليستية الإيراني، الذي يتضمن صواريخ متعددة المدى والحمولة

في العراق لخوض الحرب ضد التنظيم. وثانيا، بدأ نظام العقوبات الذي تقوده الولايات المتحدة يؤثر بشدة في الأوضاع الداخلية في إيران، إذ كانت الأوضاع الاقتصادية تتدهور، وكانت إدارة حسن روحاني على استعداد لمقايضة أجهزة الطرد المركزي واليورانيوم بفتح البلاد أمام الاستثمار الأجنبي، ووصول النفط الإيراني إلى أسواق العالم دون قيود، وتحسين جودة الحياة في إيران. بيد أن ترامب يقول إن الاتفاق كان «كارثيا»، ويوافقه آخرون في الولايات المتحدة، لأنه سمح لإيران بالاستفادة من رفع العقوبات وتحسين أوضاعها



والحقيقة أن أوباما لم يكن بأقل حرصا من ترامب على تفكيك مجمل قوة إيران، حيث لا يوجد داخل الولايات المتحدة خلاف يذكر على أن إيران تمثل تهديدا يجب تفكيكه وتحجيده. لكن أوباما كان يدرك أن تلك الملفات لا يمكن حلها جملة واحدة، وأن طهران ليست بصدد الاستعداد لمناقشة نفوذها الإقليمي الذي تراكم عبر عقود تحت أي ضغوط. كانت الإستراتيجية البديلة هي استخدام الحوافز الاقتصادية لدفع إيران إلى مزيد من الاتفاقات الجزئية سعيا لمزيد من مزايا الانفتاح على الاقتصاد العالمي.

في ٢٠١٨ وأثناء وجود ترامب في السلطة؛ كان خطر تنظيم الدولة قد جرى تحييده نسبيا، مما سهل له الانسحاب من الاتفاق بشكل أحادي، وبدلاً من استخدام حافز تعزيز العلاقات الاقتصادية، فرض عقوبات صارمة على إيران دفعته إلى النكوص عن التزاماتها تدريجياً، ومن ثم انهار الاتفاق.

واليوم يعود ترامب إلى البيت الأبيض وقد بدا له أن هناك فرصة تاريخية لتحديد التهديد الإيراني مرة واحدة إلى الأبد، بعدما تضررت قدرات إيران الإستراتيجية في السنتين الأخيرتين، وذلك من خلال إجبارها على تفكيك مصادر قوتها الثلاثية: البرنامج النووي، والقدرات الصاروخية، وشبكة الحلفاء من غير الدول.

في المقابل؛ ثمة أصوات في إيران أصبحت تقول إن طريقاً واحداً تبقى أمام إيران لتحتفظ بقوتها الإقليمية وهي إنتاج

من المرشد الأعلى، علي خامنئي، إعادة النظر في الفتوى التي سبق أن اعتمدها بتحريم أسلحة الدمار الشامل.

وطبقاً لمركز الدراسات الإستراتيجية والأمنية الأميركي ستراتفور؛ كثفت إيران نشاطها النووي بشكل كبير خلال العام الماضي، وسرعت إنتاجها من اليورانيوم المخصب بنسبة تصل إلى ٦٠٪، وهو ما يقترب جداً من معيار ٩٠٪ الذي يعد هو المطلوب لإنتاج القنبلة.

وفي فبراير/شباط الماضي، أفادت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن مخزونات إيران من اليورانيوم العالي التخصيب ارتفعت بأكثر من ٥٠٪ إلى ٢٧٤,٨

القنبلة النووية، بل أوردت صحيفة التلغراف البريطانية في فبراير/شباط الماضي أن قادة عسكريين إيرانيين طلبوا

يعود ترامب إلى البيت

الأبيض وقد بدا له أن

هناك فرصة تاريخية

لتحديد التهديد الإيراني

مرة واحدة إلى الأبد



الحملة على الاقتصاد الإيراني، مثل هبوط العملة المحلية إلى أدنى مستوياتها تاريخياً وارتفاع التضخم، فإنه على المدى المتوسط، تستطيع إيران التعايش مع هذه التهديدات واحتواءها داخلياً، مما يجعلها تبدو ليست في عجلة من أمرها أثناء التفاوض.

بيد أنه على المدى البعيد لا تستطيع طهران تحمل العزلة الاقتصادية عن العالم، إذ لم يصمّم الاقتصاد الإيراني ليكون منعزلاً كما في حالة كوريا الشمالية. تحتاج إيران إلى إيصال النفط لأسواق العالم بوصفه مصدراً رئيسياً من مصادر الدخل، كما اعتادت بنوكها العمل بنظام

العقوبات على طهران في ٨ مارس/آذار، الذي كان يسمح له باستيراد الكهرباء الإيرانية. ورغم الآثار المباشرة لهذه

كثفت إيران نشاطها

النووي خلال العام

الماضي، وسرعت

إنتاجها من اليورانيوم

المخصب بنسبة 60 %

كيلوغراماً في الأشهر الثلاثة الأولى بعد انتخاب ترامب في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٤.

كيف ستسير المفاوضات إذن؟ بعد وصوله إلى البيت الأبيض؛ أعاد ترامب تفعيل سياسية «الضغوط القصوى» على طهران واضعاً هدفاً رئيسياً يتمثل في إيصال صادرات النفط الإيرانية إلى الصفر، ويناقش مسؤولو إدارته خططا لتفتيش ناقلات النفط المشتبه في أنها تحمل نفطاً إيرانياً خاضعاً للعقوبات في نقاط اختناق عالمية رئيسية، مثل مضيق ملقا، حسبما ذكرت وكالة رويترز في ٦ مارس/آذار. وفي إطار ذلك؛ ألغت الولايات المتحدة إعفاء العراق من



ستكون هناك معضلة في المفاوضات إذا استمر ترامب في رفع سقف مطالبه

سويقت (جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك) الذي أخرجتها منه واشنطن بعد العقوبات، كما أن اقتصادها يعتمد أنماطا من السوق الحرة التي يحتاج فيها المستثمرون إلى التواصل مع الأسواق العالمية. وبما أن البرنامج النووي قد أسسته إيران أصلا ليكون أداة للردع، فإنها ستكون مستعدة لمقايضة عملية تقييده مرة أخرى بمكتسبات تشمل الحفاظ على مصالحها وضرورتها الإستراتيجية مثل تعزيز الوضع الاقتصادي ووقف الانهيار الجاري، والأهم هو قطع الطريق على العمل العسكري الذي تهدد به الولايات المتحدة وتتحفز له إسرائيل. في هذه الحالة سيكون البرنامج أداة ردع يعمل بشكل فعال وكفاء.

لكن ستكون هناك معضلة في المفاوضات إذا استمر ترامب في رفع سقف مطالبه بتحجيم القدرات الصاروخية أو توقف طهران عن دعم حلفائها في الإقليم، وليس مجرد التفاهم حول حدود هؤلاء الحلفاء فحسب. سيكون من المستبعد تماما أن يتخلى الحرس الثوري الإيراني عن أي من الملفين، حتى وإن كانت

تيارات أخرى في الدولة أكثر مرونة ستكون مستعدة لذلك. ولأن إدارة ترامب تبدو غير

متفقة بشكل نهائي على ما تريده من طهران، فإن ذلك يفتح الباب لاحتمال الوصول إلى اتفاق جزئي، إذا جرت عقلنة المطالب والتصورات من الطرفين، ومن الولايات المتحدة أولا.

يذكر أنه في ١٥ أبريل/نيسان، دعا المبعوث الخاص للرئيس الأميركي إلى الشرق الأوسط، ستيف ويتكوف، عبر وسائل التواصل الاجتماعي، إيران إلى إنهاء برنامجها للتخصيب النووي. وقبل ذلك بيوم، وبعد اجتماعه مع وزير الخارجية الإيراني في عمان، صرح ويتكوف لقناة فوكس نيوز بأن الإدارة تسعى فقط إلى فرض قيود على قدرات

**دعا المبعوث الخاص
للرئيس الأميركي
إلى الشرق الأوسط،
ستيف ويتكوف إيران
إلى إنهاء برنامجها
للتخصيب النووي**



لإنهاء خطر إيران النووية. والخلاصة أنه إذا استمرت الولايات المتحدة في تصعيد مطالبها إلى السقف الذي يصطدم بضرورات إيران الإستراتيجية التي يستلهم منها النظام الحاكم شرعية وجوده، فإن احتمال الاتفاق يبدو منعدماً، ويبقى احتمال العمل العسكري قائماً. وإذا ابتعدت مطالب واشنطن عن فكرة التخلي عن البرنامج الصاروخي بصفة خاصة وعن شبكة الحلفاء الرئيسيين فإن احتمال الوصول إلى اتفاق جزئي سيكون مرتفعاً، في ظل حاجة الطرفين إلى ذلك.

للبرنامج على نمط ما فعله العقيد الليبي معمر القذافي عام ٢٠٠٣ هو الضمانة الوحيدة

**إذا ابتعدت مطالب
واشنطن عن فكرة
التخلي عن البرنامج
الصاروخي وعن شبكة
الحلفاء فإن احتمال
الوصول إلى اتفاق**

إيران على التخصيب، وليس إلى التفكيك الكامل.

وتقول صحيفة نيويورك تايمز إن هذا التحول جاء بعد اجتماع في البيت الأبيض ضم ويتكوف، ونائب الرئيس جيه دي فانس، ووزير الخارجية ماركو روبيو، ووزير الدفاع بيت هيغسيث، ومستشار الأمن القومي مايك والتز، ومدير وكالة المخابرات المركزية جون راتكليف.

ووفقاً للصحيفة، يرى كل من فانس وهيغسيث وويتكوف أن التوصل إلى اتفاق يتطلب الاكتفاء بوضع قيود على برنامج طهران النووي، بينما يرى روبيو والتز أن «التفكيك الكامل»

الخيار الحاسم

هل يختار الفاتيكان البابا القادم مبشراً أم معلماً ؟



أمير طاهري

صحافي إيراني عمل رئيساً لتحرير
صحيفة «كيهان» المعارضة

في لحظات التحول العميق التي يشهدها العالم، لا تبدو الكنيسة الكاثوليكية بمنأى عن رياح الأسئلة الكبرى: إلى أين تمضي رسالتها في القرن الحادي والعشرين؟ هل تواصل الكرازة والانفتاح على العالم كما فعل البابا فرنسيس؟ أم تعود إلى جادة العقيدة والانضباط كما سعى سلفه بنديكت السادس عشر؟ بين هذين النقيضين، يقف الفاتيكان اليوم على أعتاب لحظة اختيار مصيرية، لن تحدد ملامح البابا القادم فحسب، بل سترسم مستقبل الكنيسة في مواجهة الحداثة، والعلمانية، وتحديات الزمن المتسارع. عام 2013، عندما جرى انتخاب كاردينال غير معروف



أقر البابا فرنسيس في كتابه، بأن هذا الكتاب: «أسهم في تثقيفي السياسي». كما عدّ أن «الرأسمالية الليبرالية» غير أخلاقية، وأبدى بعض التعاطف مع لاهوت التحرير

من الأرجنتين ليصبح بابا الكنيسة الكاثوليكية، واتخذ لقب «فرنسيس»، تساءل الكثيرون عن الاتجاه الذي سيسلكه في أثر القديس بطرس. جاء هذا الانتخاب بمثابة مفاجأة، في أعقاب القرار غير المسبوق للبابا بنديكت السادس عشر بالتنازل عن الكرسي الرسولي. كان بنديكت، وهو ألماني، قد عرف بأنه «بابا محافظ»، يركز على العقيدة في إطار ما أسماه «زمن الاضطرابات». كان ذلك في وقت كانت فيه العولمة في صعود، بينما بدت الأديان جميعها وكأنها في موقع الدفاع عن نفسها، في مواجهة قوى سياسية وثقافية تدعو إلى التعددية الثقافية والعلمانية.

قبل وفاته بعام، نشر البابا فرنسيس كتيباً عن الأدب، أوصى فيه أتباعه بقراءة كل ما يمكن، حتى مؤلفات غير المؤمنين أو خصوم الإيمان

على تصويره بأنه «رفيق درب»، أو حتى «شيعوي».

وفي كتابه، اعترف البابا فرنسيس بأنه كان منجذباً إلى «الموضوعات الشيوعية»، إن لم تكن السياسات الفعلية. في الواقع، الكتاب السياسي الوحيد الذي استشهد به، كتاب «كلمتنا ومقترحاتنا» للكاتب الشيوعي الأرجنتيني ليونيداس بارليت. وأقر البابا فرنسيس في كتابه، بأن هذا الكتاب: «أسهم في تثقيفي السياسي». كما عدّ أن «الرأسمالية الليبرالية» غير أخلاقية، وأبدى بعض التعاطف مع «لاهوت التحرير» الخاص بقساوسة حرب العصابات في أميركا اللاتينية خلال الستينات، رغم تأكيد أنه «لم يكن شيوعياً قط».

في الواقع، لقد وضع الشيوعية، إلى جانب الرأسمالية المتوحشة، والنازية، والليبرالية، في قائمة الأيديولوجيات الاستبدادية. ومع ذلك، فإنه عدّ العلمانية العدو الأول للإيمان. وشدد على أنه: «هناك إنكار لله بسبب العلمانية، أي الأنانية البشرية».

وعلى غرار بنديكت، شدّد البابا فرنسيس على أن المهم جوهر المسيحية، والمصطلح الفني الذي يشير إليها «الكريغما»، أو الكرازة. وفوق ذلك، لدينا ما أسماها «التعاليم المسيحية»، التي، بالمعنى الذي

وفي كتابه «الأمل في زمن الاضطرابات»، تحدّث بنديكت عن «الخرافات الثلاث» التي تهدّد البشرية: العلم، والتقدم والحرية، التي تحوّلت إلى قيم مطلقة تزعم أن بمقدورها أن تحلّ محل الإيمان الديني. (وقدمت مراجعة للكتاب بصحيفة «الشرق الأوسط»).

وبمجرد انتخابه، أظهر البابا فرنسيس أنه يقع في الطرف الآخر من الطيف مقارنة ببنديكت، من حيث رؤيتهما للعالم. وفي الوقت الذي انصرف فيه بنديكت عن السياسة اليومية، وركز على جوهر العقيدة الإيمانية، حسب رؤيته، والتي عبّر عنها بوضوح في كتابه الآخر «يسوع الناصرة». (قدمت مراجعة لهذا الكتاب - كذلك - في «الشرق الأوسط»).

وبوصفه أول راهب يسوعي يجلس على كرسي البابوية، لم يكن من المفاجئ أن يؤكد البابا فرنسيس على رسالته التبشيرية بوصفه «جندياً للمسيح»، وركّز على جذب أكبر جمهور ممكن للكنيسة الكاثوليكية، بدلاً من الدفاع عن الشكل الصارم للعقيدة في عصر النسبية الثقافية.

وعندما وضعت الحرب الباردة أوزارها بانهار الإمبراطورية السوفياتية، كان يوحنا بولس الثاني من بين المنتصرين في التاريخ، وجرى التفاوض عن توجهاته العقائدية المحافظة.

في المقابل، ركّز بنديكت السادس عشر، عالم اللاهوت بتكوينه وطبعه، على القضايا العقائدية، في محاولة شجاعة لإنقاذ الكنيسة الكاثوليكية من ويلات الصوابية السياسية، واليقظوية، والتعددية الثقافية. ونتيجة لذلك، لم يرحّب به كثير من الكاثوليك، بينما عده غير كاثوليك رجعيًا.

اختار فرنسيس أن ينظر إلى يوحنا بولس الثاني نموذجاً يحتذى به، لا إلى بنديكت، لكن الفارق أن يوحنا بولس الثاني كان بابا سياسي النزعة يميل إلى اليمين، بينما اتضح أن فرنسيس يميل إلى اليسار. وشجّع هذا بعض منتقدي البابا فرنسيس اليمينيين

أو أي تنظيم ديني رسمي، ضروري للخلاص، لم يكن بمقدور البابا فرنسيس سوى الإجابة بـ «نعم» مدوية. ومع ذلك، فقد أضعف تلك «نعم» بتذكره أنه، في شبابه، حلم بأن يصبح مبشراً في اليابان، حيث نجح المسيحيون في البقاء، بل وحتى الازدهار جزئياً، من دون كهنة ولا تنظيم، لأكثر من قرنين.

وكثيراً ما كرّر البابا فرنسيس تأكيد أندريه مالرو بأن القرن الحادي والعشرين سيكون «دينياً، أو لن يكون على الإطلاق».

السؤال: ديني في أي صورة من صور الدين الكثيرة؟

هناك من يرون «الكريغما»، أي الكرازة، مجرد بلاغة شعرية، ويركزون على التعاليم (أو ما يكافئ الشريعة في الإسلام) بوصفها أداة للسيطرة والهيمنة الاجتماعية والسياسية. هناك من يصرون على أهمية «الكريغما»، فيسمحون لهذا التوجه المطاطي بأن يسحب في الاتجاه المعاكس إلى أقصى قدر ممكن. المشكلة أنه في مرحلة ما، قد يتمزق المطاط.

وعليه، فإن التساؤل الذي يفرض نفسه اليوم، هو: هل سيمضي البابا القادم في أجندة فرنسيس «التقدمية»، أم سيعود إلى طريق بنديكت «التقليدي»؟

هناك مثل إيطالي يقول: «موت بابا يصنع باباً آخر»، وبما أن غالبية الكرادلة الـ ١٣٥ المخبولين بانتخاب البابا القادم قد عينهم فرنسيس، فقد يفترض البعض أنهم سيختارون من يواصل إرثه التقدمي.

ومع ذلك، فإنه إذا التزمنا نصيحة القديس ماثيو: «لا تفترضوا ولا تياسوا»، فسندرك أنه لا يمكننا الجزم بأي شيء، فمزاج العالم تغير منذ انتخاب البابا فرنسيس، ويبدو أن روح بنديكت تعود من جديد، في عالم خابت آماله في عود التقدمية الزائفة. لذلك، لا تتفاجأوا إن وجد الكرادلة أنفسهم أمام خيار صعب بين الكرازة والتعاليم المسيحية.

كثيراً ما كرّر البابا فرنسيس تأكيد أندريه مالرو بأن القرن الحادي والعشرين سيكون «دينياً، أو لن يكون على الإطلاق»

استخدمه، تتعلق بالسلوك والتنظيم الاجتماعي.

المثير للاهتمام أنه نادراً ما ذكر كلمة «العقيدة» - الجسر الواصل بين الكرازة والتعاليم المسيحية. وبالتالي، فإن قضايا مثل الإجهاض، وزواج المثليين، والقربان المقدس للمطلقين، لا تؤثر على الكرازة. أما امتناع القساوسة عن الزواج، فقد أكد أنه «نظام، وليس مسألة عقيدة»، وبالتالي يمكن التخلي عنه في المستقبل.

وقبل وفاته بعام، نشر البابا فرنسيس كتاباً عن الأدب، أوصى فيه أتباعه بقراءة كل ما يمكن، حتى مؤلفات غير المؤمنين أو خصوم الإيمان. وبالتأكيد، كانت هذه خطوة جريئة من رجل ورث المنصب الذي أنشأ «قائمة الكتب المحظورة»، التي ظلت سارية حتى عام ١٩٦٦.

في الواقع، المشهد الفكري المهيمن على ذهن البابا فرنسيس خضع لهيمنة أفكار يمكن إيعازها إلى أثينا القديمة، أكثر من أورشليم، فقد بدا أكثر ارتياحاً في صحبة أرسطو، منه مع آباء الكنيسة، والوحيد الذي استشهد به من بينهم القديس أوغسطينوس، الذي تبنى أفكاراً شبه أرسطوية، متجاهلاً مواقف جيروم وترتليان المتباينة، وغيرهما.

وفيما يخص التساؤل: هل الكنيسة،



خور عب

صراع السيادة بين بغداد وال

في

خضم التحولات السياسية

والدبلوماسية التي يعيشها العراق،

تعود قضية خور عبد الله إلى الواجهة كواحدة

من أكثر الملفات حساسية وإثارة للجدل. فالممر البحري

الذي كان يوماً شاهداً على تداعيات الحروب الإقليمية، أصبح

اليوم رمزا لصراع مستمر على السيادة والحدود والكرامة الوطنية.

وبينما تحاول الحكومة العراقية موازنة علاقاتها الإقليمية مع الحفاظ

على وحدة التراب الوطني، خرج عشرات الناشطين وأعضاء من البرلمان

إلى ساحة التحرير في بغداد، ليعلموا رفضهم القاطع لأي تنازل عن هذا

الممر الحيوي، مؤكدين دعمهم الكامل لقرار المحكمة الاتحادية العليا

الذي أبطل اتفاقية تنظيم الملاحة مع الكويت.

هذه القضية التي تمتد جذورها إلى قرارات أممية أعقبت الغزو

العراقي للكويت عام 1990، تتجدد اليوم على وقع مطالبات بتوثيق

الموقف العراقي لدى المحافل الدولية، وسط انقسام داخلي حاد

بين أطراف ترى في الالتزام بالاتفاقيات الدولية ضرورة

لحفظ مكانة العراق الدبلوماسية، وأخرى تعتبر

تلك الاتفاقيات مساساً بالسيادة الوطنية

ورضوخاً لضغوط خارجية.

سد الله

كويت يعود إلى الواجهة



وينتظر أن تنظر المحكمة في الطعنين في ٣٠ أبريل/نيسان الجاري، في جلستين «من دون مرافعة»، مما يعني أن القرار قد يصدر دون مداخلات إضافية من الأطراف المعنية.

ملف حساس في علاقات الجوار يعد خور عبد الله أحد أبرز الملفات المتعلقة بقضية ترسيم الحدود البحرية بين العراق والكويت، حيث يمتد الممر بين جزيرتي وربة وبوبيان الكويتيتين وشبه جزيرة الفاو العراقية.

ومع أن الاتفاقية كانت تهدف إلى تنظيم الملاحة وضمان مصالح الطرفين، إلا أن كثيرين يرون أنها أضرت بالمصالح العراقية، خاصة مع مشاريع الكويت التوسعية في بناء موانئ عملاقة في المنطقة مثل ميناء مبارك الكبير.

مستقبل غامض ومخاوف مشروعة مع احتدام الجدل، تلوح

خور عبد الله أحد أبرز الملفات المتعلقة بقضية ترسيم الحدود البحرية بين العراق والكويت

أصدرت المحكمة الاتحادية العليا في العراق حكماً يقضي بعدم دستورية القانون الذي صادق على الاتفاقية. استندت المحكمة إلى المادة ٦١ من الدستور العراقي، التي تنص على ضرورة موافقة ثلثي أعضاء البرلمان على التصديق على الاتفاقيات الدولية، وهو الشرط الذي لم يتحقق حين تمت المصادقة على الاتفاقية في ٢٠١٣.

هذا القرار القضائي أعاد فتح الملف على مصراعيه، وأعطى شرعية قانونية لمطالب المحتجين الذين يطالبون الحكومة العراقية بتوثيق قرار المحكمة لدى الأمم المتحدة لتثبيت الموقف العراقي دولياً.

الحكومة بين المطرقة والسندان ورغم قرار المحكمة،

قدم رئيس الوزراء محمد شياع السوداني ورئيس الجمهورية عبد اللطيف جمال رشيد طعناً بحكم المحكمة الاتحادية، حرصاً على تجنب توتر العلاقات مع الكويت والسعي لحل الخلاف بالطرق الدبلوماسية.

فكيف وصلت الأمور إلى هذا التصعيد؟ ولماذا تحولت اتفاقية ملاحية وقعت قبل أكثر من عقد إلى شرارة غضب في الشارع العراقي؟ وما هو مستقبل العلاقات بين بغداد والكويت في ظل هذا الملف المتفجر؟ ساحة الاحتجاج.. صدى الغضب الشعبي

في مشهد يعيد إلى الأذهان محطات مفصلية من تاريخ العراق السياسي، احتشد عشرات من الناشطين وأعضاء مجلس النواب في ساحة التحرير وسط بغداد، حاملين لافتات كتب عليها شعارات ترفض أي «تنازل» عن خور عبد الله، ومنددين بما وصفوه بـ«اتفاقيات تنتهك سيادة العراق».

وبينما علت أصوات المتظاهرين بهتافات تندد باتفاقية خور عبد الله واصفين إياها بـ«المذلة»، كان المشهد يعبر عن رفض شعبي متنامٍ لأي خطوة ينظر إليها على أنها تفريط بالأراضي أو المياه الإقليمية العراقية.

خلفية الاتفاقية المثيرة للجدل تعود جذور الأزمة إلى عام ١٩٩٣، حين أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم ٨٣٣، الذي رسم الحدود البرية والبحرية بين العراق والكويت بعد الغزو العراقي.

وفي عام ٢٠١٢، وقعت بغداد والكويت اتفاقية لتنظيم الملاحة في ممر خور عبد الله، صادق عليها البرلمان العراقي في ٢٠١٣ بموجب القانون رقم ٤٢.

الاتفاقية قسمت الممر المائي بين البلدين، وهو ما أثار ولا يزال يثير حفيظة الكثير من العراقيين، خاصة وأن خور عبد الله يعتبر شرياناً حيوياً يربط الموانئ العراقية بالخليج العربي، وعلى رأسها ميناء أم قصر في محافظة البصرة.

القضاء العراقي يدخل على الخط في الرابع من سبتمبر/أيلول ٢٠٢٣،



إلى ضعف إجراءات التصديق البرلماني عام ٢٠١٣، حيث لم تتحقق الأغلبية المطلوبة حينها، مما جعل الاتفاقية عرضة للطعن الدستوري.

ويرى بعضهم أن قرار المحكمة الاتحادية صحيح من الناحية الدستورية، لكنه قد يضع العراق في مواجهة مطالبات دولية بالالتزام بتعهداته، خاصة أن الكويت استندت في توقيع الاتفاقية إلى قرارات مجلس الأمن الدولي.

وفي المقابل، شدد آخرون على أن السيادة الوطنية لا تسقط بمرور الزمن، وأن من حق أي دولة أن تصحح أخطاءها الدستورية متى ما اكتشفت، خصوصاً إذا كانت تلك الأخطاء تمس حدودها ومقدراتها الاستراتيجية.

في نهاية المطاف، يتجلى ملف خور عبد الله كأحد أكثر التحديات دقة في معادلة السيادة الوطنية مقابل ضرورات التوازن الإقليمي.

فالعراق، الذي ينهض اليوم من عقود من النزاعات والحروب، يجد نفسه أمام اختبار صعب: كيف يحمي حدوده ومصالحه الحيوية دون أن يغلق أبواب الحوار مع جيرانه؟

المشهد في ساحة التحرير ليس مجرد وقفة احتجاجية عابرة، بل هو تعبير عميق عن وجدان وطني يرفض المساومة على الأرض والمياه والسيادة.

وبين سطور هذا الصراع تكمن دروس مهمة لكل من يكتب مستقبل العراق: أن السيادة ليست شعاراً، بل مسؤولية تحمل على عاتق الجميع، وأن حفظ الحقوق لا يتحقق إلا بإرادة موحدة ورؤية استراتيجية بعيدة المدى.

وأمام هذا المشهد، يبقى السؤال الكبير معلقاً:

هل يستطيع العراق أن يكتب فصلاً جديداً من تاريخه يحفظ فيه أرضه ومياهه وكرامته، دون أن يخسر مكانته كدولة تسعى للسلام والانفتاح على العالم؟

الانقسام السياسي عكس هشاشة التوافق الداخلي حول قضايا السيادة

الرافضة للتدخلات الإقليمية، دعمها الكامل لقرار المحكمة الاتحادية ببطلان الاتفاقية.

في المقابل، تبنت بعض الكتل الأخرى موقفاً أكثر تحفظاً، داعية إلى «مراعاة العلاقات التاريخية والجغرافية» مع الكويت، وعدم الانجرار نحو تأزيم جديد قد يضر بالمصالح الاقتصادية والسياسية للعراق.

هذا الانقسام السياسي عكس هشاشة التوافق الداخلي حول قضايا السيادة، مما يثير تساؤلات حول مدى قدرة القوى السياسية العراقية على تبني موقف موحد في الملفات المصيرية.

آراء خبراء القانون الدولي.. من يتحمل المسؤولية؟ في تحليلات قانونية متعددة، اعتبر خبراء القانون الدولي أن أصل الإشكال يعود

عدة سيناريوهات في الأفق: فإما أن يؤيد القضاء العراقي طعن الحكومة، مما قد يعيد الاتفاقية إلى حيز التنفيذ ويثير مزيداً من الغضب الشعبي، أو أن يثبت على قراره ببطلان المصادقة، ما قد يؤدي إلى أزمة دبلوماسية مع الكويت.

في كل الأحوال، فإن هذا الملف الحساس يظهر الحاجة الماسة إلى إعادة النظر في كيفية إدارة الملفات السيادية، مع ضرورة تحقيق التوازن بين المصالح الوطنية والحفاظ على علاقات حسن الجوار مع الدول المحيطة.

مواقف الكتل السياسية.. بين الرفض والتحفّظ

لم يكن الحراك الشعبي وحده الرافض لاتفاقية خور عبد الله، بل وجدت القضية صدى واسعاً داخل قبة البرلمان العراقي.

أعلنت عدة كتل سياسية، لاسيما تلك المحسوبة على التيار الوطني والقوى



السيناري

هل يكون الأردن الضحية الت



كيرتس ر. راين

أستاذ العلوم السياسية في جامعة
أبالاتشيان الأميركية ومؤلف كتاب
الأردن والانتفاضات العربية



عودة دونالد ترمب إلى البيت الأبيض قادت الشرق الأوسط، الذي كان يعاني الاضطراب منذ هجوم «حماس» على إسرائيل في السابع من أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠٢٣، إلى مزيد من الأزمات. ولم تكد تمر أسابيع قليلة على تسلم ترمب منصبه، حتى شرع بمحاولة إغلاق الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) وتجميد المساعدات الأجنبية لجميع الجهات المستفيدة منها ما خلا إسرائيل ومصر. وخلال اجتماعه مع العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني وولي العهد

سوء الأخطار

سالية لانفجار الشرق الأوسط ؟



الأمير حسين خلال فبراير (شباط) الماضي، طرح ترمب فكرة «تطهير» غزة واستيلاء الولايات المتحدة على القطاع و«إعادة توطين» كل سكان غزة داخل الدول العربية المجاورة. لكن الملك عبدالله رفض مقترح ترمب فوراً وقطعاً، مدعوماً من مصر وقطر والسعودية والإمارات، فناقض بذلك تصريح ترمب الواصل خلال يناير (كانون الثاني) الماضي بأن الأردن «سينفذ ذلك»، لأن الولايات المتحدة «تفعل كثيراً من أجله».



كثيراً ما جمعت العلاقات الودية الدافئة بين الرؤساء الأميركيين والملوك الأردنيين

والملوك الأردنيين، بدءاً بأول لقاء بين الملك حسين والرئيس الأميركي دوايت آيزنهاور خلال عام ١٩٥٩ ووصولاً إلى حكم الملك عبدالله اليوم. وتدعمت هذه العلاقة الثنائية التي امتدت لما يقارب الـ ٧٠ عاماً بسمعة الأردن الدولية كدولة معتدلة في منطقة تشهد تقلبات. وخلال عام ٢٠٠٨، اشتهرت مقولة وزير الخارجية الأردني السابق مروان المعشر حين عرف المملكة بأنها جزء من «الوسط العربي».

وخلال عام ٢٠٠١، أبرم الأردن اتفاقاً للتجارة الحرة كان الأول من نوعه بين الولايات المتحدة ودولة عربية، وهو من أكثر الدول المستفيدة من المساعدات الخارجية الأميركية. وإضافة إلى علاقاته مع الولايات

فيه باعتمادها عليها. درجت العادة أن تدعم الحكومة الأردنية الولايات المتحدة في سياساتها، وعقدت خلافاً لمعظم الدول العربية المجاورة لها، معاهدة سلام شاملة مع إسرائيل. لكن غضب الأردنيين جميعهم يحكم على أية محاولة تقوم بها إدارة ترمب بغرض إرغام البلاد على القبول بلجوء الغزايين إليها بالفشل. وعلى الولايات المتحدة أن تستمع إلى نداءات حليفها المخلص وتحول دون حدوث كارثة للفلسطينيين وللأردن والمنطقة.

نقض الحلف؟

كثيراً ما جمعت العلاقات الودية الدافئة بين الرؤساء الأميركيين

اجتاز الأردن عبر تاريخه حروباً خارجية وداخلية وموجات من اللجوء وانعدام الاستقرار في الدول المجاورة وانتكاسات اقتصادية عميقة، لكن يمكن اعتبار الأزمة الأخيرة التي تواجهه أزمة وجودية بحق. صحيح أن الولايات المتحدة أقرب حلفاء الأردن، لكن الحكومة الأردنية والمعارضة السياسية كما المجتمع المدني في البلاد قابلوا خطة التوطين التي طرحها ترمب برد فعل غاضب وموحد بصورة قلما تحدث، رافضين أي تهجير قسري للفلسطينيين إلى الأردن، بيد أن العلاقة التي تربط الأردن بالولايات المتحدة عقدت الوضع. فباتت عمان في مواجهة مهمة مستحيلة تتمثل بمقاومة واشنطن خلال وقت تستمر

فوز جو بايدن في الانتخابات الرئاسية لعام 2020 بمثابة استعادة للمكانة المعتادة للأردن كحليف مهم



ومثلت عودة ترمب ضغطاً جديداً على العلاقات الأميركية الأردنية وأربكت عدداً كبيراً من المسؤولين الأردنيين الذين توقعوا من واشنطن أن تبدي حساسية أكبر تجاه مصالح عمان الإقليمية وأخطارها الداخلية. في الانتخابات النيابية الأردنية التي أجريت خلال سبتمبر (أيلول) ٢٠٢٤، حصدت الأحزاب الوسطية والمحافظات المالية للنظام معظم المقاعد البالغ عددها ١٣٨ في المجلس النيابي، لكن أداء حزب جبهة العمل الإسلامي المعارض كان جيداً كذلك، إذ حصد ٣١ مقعداً أمنت له صوتاً قيماً في البرلمان الجديد. ومع تزايد أصوات المعارضة داخل البرلمان وظهور معارضة مدنية متجددة تضم قوى علمانية وإسلامية في الشوارع،

الأونروا، الوكالة الرئيسية التابعة للأمم المتحدة التي تقدم المساعدة للاجئين الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية والأردن نفسه. وعلى رغم استمرار المساعدة الأميركية الرسمية للأردن وتواصل تعاون الولايات المتحدة معه.

كان فوز جو بايدن في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٢٠ بمثابة استعادة للمكانة المعتادة للأردن كحليف مهم للولايات المتحدة. وفي عام ٢٠٢٢، وقعت واشنطن وعلاناً مذكراً تفاهم تعهدت بإعطاء المملكة مساعدات أميركية تبلغ ١,٤٥ مليار دولار على امتداد سبعة أعوام. لكن في أعقاب السابع من أكتوبر ٢٠٢٣، ومع اقتراب الشرق الأوسط من حرب إقليمية، علق بايدن تمويل الأونروا لمدة عام.

المتحدة وغيرها من القوى الغربية، ما زال الأردن يقيم معاهدة سلام رسمية وشاملة مع إسرائيل منذ عام ١٩٩٤. ويجمع بين الأردن والولايات المتحدة تاريخ طويل من التعاون في المجالات العسكرية والأمنية. وخلال عام ٢٠١٤، حين بدأ التحالف الذي قادتته الولايات المتحدة بشن عمليات عسكرية ضد «داعش»، استضاف الأردن القوات الأميركية واستخدمت أراضيها كقاعدة انطلقت منها عمليات التحالف بحكم الأمر الواقع.

وظلت هذه العلاقة ثابتة على حالها دون أي انقطاع باستثناء مرة وحيدة نسبياً، هي ولاية ترمب الرئاسية الأولى. خلافاً لرغبة الأردن، قطع ترمب التمويل عام ٢٠١٨ عن



لا توجد مغريات اقتصادية أو سياسية يمكن أن تقدمها الولايات المتحدة للأردن قد تجعل استقبال مئات آلاف الغزائيين أمراً قابلاً للتحقيق

شأن تدفق اللاجئين أن يخل أيضاً في ما يعده أردنيون كثر توازناً ديموغرافياً هشاً بين الأردنيين الفلسطينيين الذين يتحدرون من غرب نهر الأردن من جهة، والشرق أردنيون الذين تعود أصولهم إلى شرق نهر الأردن من جهة أخرى. وينظر المتطرفون للأصول القومية الذين يشغل بعضهم مقاعد برلمانية أو مناصب رئيسة داخل أجهزة الاستخبارات أو الأمن الأردنية، بريبة إلى أية خطة قد تغير الوضع الديموغرافي الراهن.

لكن حتى بالنسبة لعدد من الأردنيين الذين يرفضون هذا السرد القومي المتطرف، فإن تهديد النقل الجماعي للاجئين الفلسطينيين إلى الأردن يبدو وكأنه يلامس ما خافوا منه لعقود، ما يسمى «خيار الأردن» الذي يدعمه اليمين الإسرائيلي المتطرف والذي تسعى

للمساعدات الإنسانية بدخول غزة. لكن بدل استغلال الهدنة لتهدئة المنطقة، سارعت الإدارة الجديدة إلى وقف كل المساعدات الخارجية لمدة ٩٠ يوماً وقطعت التمويل تماماً عن الأونروا، وحاولت أن تلغي الوكالة الأميركية للتنمية الدولية تماماً.

ومع أن ترمب يظن نفسه قادراً على لي ذراع حليف، فإن ظروف الأردن تجعل مشاركة الحكومة في خطة كهذه أمراً محالاً. إذ على رغم ضعف اقتصاده وافتقاره إلى الموارد الطبيعية، فقد استقبل الأردن بالفعل موجات من اللاجئين الفلسطينيين منذ عام ١٩٤٨ وما بعده، والعراقيين الهاربين من حروب الخليج، وبعد عام ٢٠١١ اللاجئين السوريين الفارين من الحرب الأهلية، ولا تمتلك المملكة القدرة الاقتصادية على استقبال ملايين اللاجئين الفلسطينيين. ومن

سيواجه النظام مقاومة حقيقية ضد سياسته الخارجية. ولكن حتى إذا اختلفت قوى المعارضة مع الدولة في مجموعة من القضايا السياسية، فقد تجمع رأي عام قوي ضد نقل الفلسطينيين من غزة (وربما الضفة الغربية كذلك).

أثبتت القرارات التي اتخذها ترمب في مجال السياسة الخارجية خلال مطلع ولايته الثانية أن هؤلاء المعارضين على حق إلى درجة كبيرة. وكان الأردن إحدى الدول التي أوقفت الإدارة إرسال المساعدات إليها، فيما أثار ضغط ترمب من أجل إعادة توطين أكثر من مليوني غزائي في مصر والأردن غضب الشعب، كما الحكومة الأردنية. وقبل أيام قليلة من تنصيب ترمب عام ٢٠٢٥، أبرم اتفاق هش لوقف إطلاق النار بين إسرائيل و«حماس» بعد طول انتظار، علق القصف لبعض الوقت وسمح

اعتاد الأردنيون على التحذيرات التي غالباً ما تكون مبالغاً فيها ومنشؤها خارج المملكة بأن البلاد على حافة الهاوية



طبيعة الأزمة الوجودية هذه. اعتاد الأردنيون على التحذيرات، التي غالباً ما تكون مبالغاً فيها ومنشؤها خارج المملكة، بأن البلاد على حافة الهاوية. لكن انتشار الذعر وتضافر المعارضة داخل الأردن مؤشر إلى أن الأزمة التي تلوح في الأفق فريدة من نوعها من حيث شدتها، وقد تقوض مقترحات إدارة ترمب الأردن اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، وستشعر المنطقة بأسرها، بما في ذلك إسرائيل، بتداعياتها. ومع ذلك، لم يفت الأوان بعد للولايات المتحدة لاستعادة التزاماتها السابقة تجاه المساعدات، والأهم من ذلك، التوقف عن الدعوة إلى طرد الفلسطينيين من غزة بصورة جماعية. ويجب على الولايات المتحدة أن تستمع إلى حليفها. نظراً إلى عقود من العلاقات الوثيقة بين واشنطن وعمان، فإن الأردن يستحق أن يسمع رأيه.

سياسية يمكن أن تقدمها الولايات المتحدة للأردن قد تجعل استقبال مئات آلاف الغزائيين أمراً قابلاً للتحقيق. وربما يحاول ترمب أن يدفع جهات أخرى داخل الشرق الأوسط نحو القبول بتسويات عبر التلويح بخطة جذرية لإعادة التوطين، لكن هذا التهديد وحده يزعزع وينفر حليفاً رئيساً ويزيد الضغط على الدولة كي تغير سياساتها وربما تنأى بنفسها عن الولايات المتحدة، وهو أمر لا يرغب الساسة داخل الأردن في فعله. إن مجرد اتحاد المسؤولين الحكوميين ونشطاء المعارضة والمواطنين العاديين في رفضهم لخطة ترمب يجب أن يدفع الولايات المتحدة إلى التفكير ملياً في مقاربتها لخطة غزة وتعليق المساعدات خلال الوقت نفسه. فهذا الشكل من الإجماع نادر الحدوث في السياسة الأردنية يعكس بالتالي

إسرائيل بموجهه إلى «حل» القضية الفلسطينية على حساب الأردن، عبر إرغامه على التحول إلى دولة فلسطينية بحكم الواقع. ويعرف هذا المشروع داخل الأردن باعتباره سيناريو «الوطن البديل». وكثيراً ما عده المسؤولون الفلسطينيون خطأ أحمر. وخلال يناير الماضي لخص رئيس مجلس النواب أحمد الصفدي رأي الهيئة التشريعية بتصريحه «لا للتهجير ولا للوطن البديل، فلسطين للفلسطينيين والأردن للأردنيين»، ثم قدم وزير الخارجية أيمن الصفدي مزيداً من التوضيح بقوله إن «موقف (المملكة) ثابت لا يتغير... بأن فلسطين للفلسطينيين وأنه يجب تجسيد الدولة الفلسطينية على التراب الفلسطيني، وهذه هي الطريقة الوحيدة لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة». لا توجد مغريات اقتصادية أو

الإطار التنسيقي ينقسم انتخابياً تكتيك أم تصدع داخلي؟



في تحول مفصلي قد يعيد رسم ملامح الخارطة السياسية في العراق، قرر تحالف «الإطار التنسيقي» خوض الانتخابات التشريعية المقبلة بقوائم منفردة، بدلاً من التكتل ضمن قائمة موحدة. هذه الخطوة، التي وصفت بأنها «تكتيك انتخابي»، تحمل في طياتها دلالات أعمق تتجاوز مجرد الحسابات الانتخابية إلى ما يُعتقد أنه تصاعد واضح في حدة الخلافات بين مكوناته. وبين من يرى فيها استراتيجية ذكية لتوزيع الأصوات، ومن يراها مؤشراً على هشاشة التوافق الداخلي، يبقى مستقبل التحالف مرهوناً بما ستسفر عنه نتائج نوفمبر المرتقب.



قرر تحالف «الإطار التنسيقي» في العراق خوض الانتخابات التشريعية المقررة في نوفمبر/تشرين الثاني القادم، بقوائم انتخابية متفرقة، في خطوة أرجعها مراقبون إلى حدة الصراع الانتخابي بين كتل وأحزاب التحالف الذي يجمع غالبية القوى السياسية الشيعية. وتشكل تحالف «الإطار التنسيقي» عقب الانتخابات البرلمانية في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢١، التي فاز بها «التيار الصدري»، إذ دفع فوز الأخير القوى الحليفة لإيران إلى تشكيل إطار موحد لمنافسته، وما إن انسحب التيار من العملية السياسية، حتى أصبح «الإطار التنسيقي» الكتلة الكبرى برلمانياً بحصوله على ١٣٠ نائباً، ليتمكن بذلك من تشكيل الحكومة.

وضم تحالف «الإطار التنسيقي» قوى ائتلاف «دولة القانون» بزعامة نوري المالكي، وتحالف «الفتح» بزعامة هادي العامري، وتحالف «قوى الدولة» بزعامة عمار الحكيم، وكتل «عطاء»، وحركة «حقوق»، و«حزب الفضيلة»، وغيرها.

وقال فاضل موات، عضو ائتلاف «دولة القانون» الذي يتزعمه رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي، إن خوض التحالف الانتخابات بأكثر من قائمة انتخابية، «قرار نهائي جرى الاتفاق عليه بالاجتماع الأخير للتحالف»، معتبراً أنه «جزء من التكتيك الانتخابي، لضمان تقاسم الأصوات وعدم ضياعها داخل التحالفات الكبيرة، خاصة وأن قانون الانتخابات سيكون دائرة واحدة لكل محافظة».

وأقر موات بوجود «اختلافات في وجهات النظر بعدد من الملفات ما بين كتل وأحزاب التحالف، لكن هذا ليس السبب الرئيسي وراء خوض الإطار الانتخابات بقوائم متعددة، خاصة وأن التكتل، سيعاود الاجتماع مجدداً تحت خيمة واحدة بعد الانتخابات لضمان

**فاضل موات : خوض
التحالف الانتخابات
بأكثر من قائمة
انتخابية قرار نهائي
جرى الاتفاق عليه
بالاجتماع الأخير
للتحالف**

**اختلافات في
وجهات النظر بعدد
من الملفات ما
بين كتل وأحزاب
التحالف، لكن
هذا ليس السبب
الرئيسي**

تشكيل الكتلة الأكبر والمضي في عملية تشكيل الحكومة الجديدة".

من جانبه، قال محمود الحياي عضو تحالف «الفتح»، التي تمثل عملياً الجناح السياسي للكثير من الفصائل المسلحة بالعراق، إن «خوض الانتخابات بأكثر من قائمة أمر طبيعي في ظل التنافس الانتخابي لقوى الإطار، خاصة وأن دخول تلك القوى في تحالف كبير، ربما يضيع أصوات بعض الكتل والأحزاب ما بين المرشحين".

وبين الحياي أن «خوض الانتخابات بأكثر من قائمة انتخابية، سيظهر حجم وقوة كل طرف سياسي داخل الإطار التنسيقي»، مشيراً إلى أن ائتلاف (دولة القانون) بزعامة نوري المالكي سيخوض الانتخابات منفرداً وكذلك كتلة بدر وكتلة العصائب، ولفت أيضاً إلى أن باقي القوى ما زالت تخوض حوارات من أجل تشكيل التحالفات المتعددة.

وأكد عضو تحالف الفتح أن تعدد القوائم «هو تكتيك انتخابي بالدرجة الأساس، لضمان الحصول على أعلى المقاعد من تلك القوى، وكذلك بسبب التنافس الانتخابي، خاصة وأن كل كتلة داخل الإطار سوف تسعى إلى الحصول على منصب رئيس الوزراء خلال المرحلة المقبلة، وبالتالي تريد الحصول على أعلى المقاعد داخل البيت الشيعي".

لكن في المقابل، اعتبر الباحث في الشأن السياسي رياض الوحيلي، أن الخطوة تؤكد على تصاعد حدة الخلافات ما بين كتل وأحزاب الإطار التنسيقي، لافتاً إلى أن «الأونة الأخيرة شهدت انقسامات عدة ما بين قوى الإطار في الكثير من الملفات السياسية من قانون الانتخابات وكذلك دعوة الرئيس السوري وغيرها". وأكد الوحيلي أن «الأمر الذي وحد وجمع قوى الإطار التنسيقي تحت هذه المسمى هو مواجهة التيار الصدري ومنعه من تشكيل حكومة الأغلبية، ولهذا استمرار غياب الصدر عن المشهد السياسي والانتخابي، سيدفع تلك القوى إلى عدم التوحد مجدداً بسبب غياب السبب الرئيسي الذي دفعه إلى الاجتماع»، وأضاف أن «المرحلة المقبلة ربما تشهد تصاعد الخلافات السياسية والانتخابية على نحو أشد ما بين قوى الإطار".

أكد عضو تحالف الفتح أن تعدد القوائم «هو تكتيك انتخابي بالدرجة الأساس لضمان الحصول على أعلى المقاعد من تلك القوى، وكذلك بسبب التنافس الانتخابي





شهد العراق بعد الغزو الأميركي في عام 2003 خمس عمليات انتخاب تشريعية

السوداني من بعض قادة تحالف الإطار التنسيقي.

وشهد العراق بعد الغزو الأميركي في عام ٢٠٠٣، خمس عمليات انتخاب تشريعية، أولاها في عام ٢٠٠٥ (قبلها أجريت انتخابات الجمعية الوطنية التي دام عملها أقل من عام)، فيما كانت الأخيرة في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢١. وجرى اعتماد قانون الدائرة الواحدة لكل محافظة في النسخ الأربع الأولى، فيما أجريت الانتخابات الأخيرة في عام ٢٠٢١ وفق الدوائر المتعددة، بعد ضغط قوي من الشارع والتيار الصدري لإجراء هذا التعديل الذي كان يعارضه «الإطار التنسيقي». وفي مارس/آذار ٢٠٢٣، صوت البرلمان العراقي على التعديل الثالث لقانون الانتخابات، الذي أعاد اعتماد نظام الدائرة الواحدة لكل محافظة.

وأوضح الباحث في الشأن السياسي أن «قوى الإطار التنسيقي تدرك أهمية انتخابات البرلمان المقبلة، ولهذا قررت خوضها بقوائم متعددة وغالبيتها منفردة، حتى تضمن الحصول على أعلى المقاعد ما يمكنها من الحصول على رئاسة الوزراء المقبلة، رغم أن هذه الأمر لا يتعلق بعدد المقاعد، بل يعتمد على التوافقات السياسية وكذلك بعض الإرادات الخارجية».

وحددت الحكومة العراقية، في وقت سابق، الحادي عشر من نوفمبر/تشرين الثاني المقبل موعداً رسمياً لإجراء الانتخابات التشريعية العامة في البلاد، بنسختها السادسة منذ الغزو الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣، فيما أكد مراقبون أن هذه الخطوة جاءت بعد ضغوطات تعرض لها رئيس الوزراء محمد شياع

قمة بغداد تح

الفصائل ترفض ودبلوماسية الس



تستعد بغداد لاحتضان القمة العربية المقررة في السابع عشر من هذا الشهر، وسط أجواء سياسية متوترة أفرزتها خطوة رئيس الوزراء محمد شجاع السوداني بدعوة الرئيس السوري أحمد الشرع. خطوة لاقت رفضاً كبيراً من قوى الإطار التنسيقي وعدد من الفصائل المسلحة، مما ألقى بظلال من الشك على وحدة الموقف السياسي العراقي في لحظة عربية مفصلية.

فما أسباب هذا الانقسام؟ وهل كانت دعوة الشرع في هذا التوقيت خطوة محسوبة؟ وكيف ستؤثر على العلاقات العراقية-السورية، وعلى الملفات الأمنية العالقة؟ وما موقف الفصائل المسلحة من هذا التطور؟





سلة النار

سوداني في اختبار صعب أمام الانتخابات



ففي ١٦ نيسان/أبريل، أعلن السوداني توجيه دعوة رسمية للرئيس السوري لحضور قمة بغداد. وبرر ذلك بقوله إن القمة حدث مهم لتعزيز الأمن والاقتصاد العربي، مرحبًا بالرئيس السوري كضيف على بغداد.

لكن سرعان ما تفجر الجدل السياسي. اتهامات وجهت للسوداني بأنه اجتهد منفردًا دون العودة لإطار التنسيق الذي يمثل مرجعيته السياسية، خاصة أن التحركات النيابية لجمع تواقيع لمنع مشاركة الشرع جاءت سريعة وكثيفة، فيما عبّر حزب الدعوة وعصائب أهل الحق عن رفضهم القاطع للدعوة، ووصل الأمر إلى التلويح بالقبض على الشرع فور وصوله.



هذا التحليل يجد ما يعزز قانونيًا، إذ إن الخبير القانوني علي التميمي أوضح أن رئيس الوزراء يملك صلاحية رسم السياسة الخارجية وفق الدستور، وأن دعوة رؤساء الدول تخضع لمبدأ الحصانة الدولية، ولا يمكن ملاحقة رؤساء الدول الضيوف قانونيًا.

وكانت مؤسسة روي للدراسات قد حصلت خلال الأيام الماضية على وثائق تتضمن تقديم طلب موقع من ٥٨ نائباً إلى رئاسة الرئاسة البرلمان لمخاطبة وزارة الخارجية العراقية لغرض عدم دعوة الرئيس السوري أحمد الشرع للقمّة العربية.

الباحث محمود الهاشمي اعتبر أن السوداني تحرك وفق اجتهاده الشخصي، مشيرًا إلى أن القضايا الأمنية العالقة والذاكرة العراقية المثقلة بملفات الإرهاب المرتبطة بسوريا تجعل الدعوة محل استفزاز شعبي وسياسي.

لقاء السوداني بالشرع في الدوحة، والذي تم برعاية قطرية، أعطى انطباعًا برغبة جادة في إعادة ترميم العلاقات الثنائية بعد سنوات من الفتور. مصادر حكومية أكدت أن اللقاء جاء نتيجة أحداث متسارعة في المنطقة، وأن البلدين حريصان على إعادة تفعيل التعاون العربي المشترك.

التاريخ بين العراق وسوريا مليء بالتعقيدات، من ملفات الحدود، إلى تهريب السلاح، إلى الجماعات المتطرفة العابرة للبلدين. إعادة إحياء العلاقة تفرض ضرورة التفاهم حول هذه الملفات الأمنية الحساسة، والتي لم تُحسم بعد رغم الزيارات الأمنية الأخيرة المتبادلة.

بالمقابل كان موقف الفصائل المسلحة رافضًا بشكل واضح لدعوة الشرع. عصائب أهل الحق على سبيل المثال، صدّعت اللهجة إلى حد التهديد بالقبض عليه، وهو ما يعكس حجم الاحتقان داخل البيت الشيعي العراقي.

مصادر سياسية أكدت أن بعض الفصائل ترى في سوريا الجديدة بقيادة الشرع خصمًا سياسيًا وطائفيًا، خاصة مع ضغوط إيرانية لعرقلة تقارب العراق مع دمشق دون التنسيق مع طهران.

تحليل عدد من المراقبين، مثل السياسي علاء الخطيب، ذهب إلى أن السياسة تبني على المصالح لا على العداوات. الخطيب قارن الموقف مع تعامل إيران مع الولايات المتحدة رغم اغتيال قاسم سليماني، ليخلص إلى أن العراق يجب أن يتحرك وفق مصالحه الاستراتيجية لا وفق انفعالات سياسية داخلية.

لقاء السوداني بالشرع في الدوحة، والذي تم برعاية قطرية، أعطى انطباعًا برغبة جادة في إعادة ترميم العلاقات الثنائية بعد سنوات من الفتور

التاريخ بين العراق وسوريا مليء بالتعقيدات، من ملفات الحدود، إلى تهريب السلاح، إلى الجماعات المتطرفة



الشيوعية باستثناء التيار الصدري، الذي رفض منذ البداية الانخراط معها وأثر الانسحاب نهائياً من العملية السياسية. وقد مرر البرلمان هذه الحكومة ومنحها الثقة في نهاية أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٢ دون خلافات بين الأحزاب الشيوعية التي صوتت على اختياره.

وأفاد عضو في البرلمان العراقي طلب عدم الكشف عن اسمه لمؤسسة رؤى ومجلة رؤى المستقبل، بأنه تم رصد أكثر من ٢٠ هجوماً وحملة إعلامية خلال الشهر الحالي

أبرزها رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي.

الخلافات عنوانها الرئيس قرارات سياسية وأخرى أمنية للحكومة، لكن سياسيين ومراقبين يؤكدون أن مردها الأول حراك رئيس الحكومة محمد شياع السوداني الانتخابي، وتصاعد شعبيته بمدن جنوب ووسط العراق إثر حزمة من الخدمات المباشرة التي قدمتها حكومته في العامين الأخيرين، وبروزه منافساً سياسياً لا رئيس حكومة.

وتشكلت حكومة السوداني عبر تحالف «الإطار التنسيقي» الذي يضم جميع القوى السياسية العربية

وأعلن حزب الدعوة مثلاً رفضه "غير المباشر" لزيارة الشرع، إلى بغداد للمشاركة في القمة العربية، مشدداً على ضرورة التأكد من خلو السجل القضائي العراقي والدولي من كونه مطلوباً، فيما لوح الأمين العام لعصائب أهل الحق قيس الخزعلي، بالقبض على الشرع فور وصوله إلى بغداد.

لتكشف حدة الانتقادات المتصاعدة في وسائل إعلام مملوكة لقوى وكتل سياسية ضمن التحالف الحاكم (الإطار التنسيقي)، تجاه رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، عمق الخلافات بين الأخير وقيادات وازنة في التحالف،



التنسيقي، بوجود ما وصفها «اختلافات في وجهات النظر»، بين بعض أطراف الإطار التنسيقي من جهة ورئيس الوزراء محمد شياع السوداني من جهة أخرى، لكنه وصفها بأنها «أمر طبيعي، رغم أن هناك من يحاول استغلال أي حدث من أجل استهداف السوداني سياسياً وانتخابياً».

ويتابع الرديني أن «ذلك كان واضحاً من خلال سعي بعض الأطراف إلى تعديل قانون انتخابات البرلمان من أجل وضع عراقيل أمام السوداني خلال العملية الانتخابية

«الهجمات والانتقادات التي يتعرض لها السوداني ستتوقف فوراً في حال أعلن أنه لن يشارك بالانتخابات المقبلة، وهذا واضح للجميع، لذا فإن منافسيه الرئيسيين في الجنوب والوسط هم من يهاجمونه اليوم». وتابع قائلاً إن «تسخير محليين وكتاب سياسيين وحتى بعض النواب للهجوم أو لانتقاد الحكومة ورئيسها بات أسلوباً سياسياً معروفاً في العراق».

من جهته، أقر عقيل الرديني، المتحدث باسم ائتلاف «النصر»، وهو واحد من مكونات قوى الإطار

استهدفت رئيس الوزراء محمد شياع السوداني عبر وسائل الإعلام وقوى حليفة لإيران، مشيراً إلى أنها كانت تتركز على قرار الحكومة الانفتاح على الدولة السورية الجديدة ولقاء الرئيس السوري أحمد الشرع، وأخرى تتعلق بقرارات للحكومة ذات طبيعة أمنية وسياسية وأخرى خدمية ومالية ترتبط بقطاع البنوك والأعمال.

وبحسب ما ذكر عضو البرلمان، فإن الحملات والهجمات التي طاولت رئيس الوزراء «ظاهرها شيء والدافع الحقيقي من خلفها شيء آخر»، على حد تعبيره، مضيفاً أن

دعوة أحمد الشرع إلى بغداد لحضور القمة العربية، حاولت بعض الأطراف من داخل الإطار التنسيقي استغلالها من أجل استهداف السوداني سياسياً وانتخابياً



تسخير محللين وكتاب سياسيين وحتى بعض النواب للهجوم أو لانتقاد الحكومة ورئيسها بات أسلوباً سياسياً معروفاً في العراق



ومحاولة تقويضه، فهناك خشية من السوداني انتخابياً من بعض الأطراف داخل الإطار التنسيقي من أنه قد يكون منافساً لها ويحصل على أعلى المقاعد ما بين الكتل السياسية الشيعية، خاصة في ظل غياب التيار الصدري عن المشهد الانتخابي". وأكد أن «دعوة الرئيس السوري أحمد الشرع إلى بغداد لحضور القمة العربية، حاولت بعض الأطراف من داخل الإطار التنسيقي استغلالها من أجل استهداف السوداني سياسياً وانتخابياً»، مضيفاً «هذا الخلاف وتصاعده أمر طبيعي في ظل قرب



الفساد وتوسيع صلاحيات الدولة على حساب نفوذ الأحزاب، والسوداني يحاول تقديم نفسه قائداً حكومياً مستقلاً يخاطب الشارع، بينما ترى بعض قوى الإطار أنه تجاوز التفاهات التي أوصلته للسلطة".

وتابع الباحث في الشأن السياسي أن «علاقات السوداني الإقليمية، خصوصاً مع واشنطن والسعودية، تثير تحفظات داخل الإطار، ومن جهة أخرى، فإن تصاعد طموحات السوداني في البقاء لولاية ثانية دون توافق كامل مع الإطار، يعمق الشكوك والضغط، ما يهدد بتحول الخلاف السياسي إلى أزمة حادة داخل البيت الشيعي".

بدوره، يشرح الباحث في مركز

يسعى كل طرف لتعزيز موقعه الجماهيري، والخلاف مرشح للتصاعد مع اقتراب موعد الانتخابات، وإذا حاول السوداني المضي بإصلاحات تمس مصالح قوى نافذة داخل الإطار التنسيقي، لكن من غير المرجح أن يتحول إلى صدام مفتوح بوجود الضامن والحليف الإيراني، إذ لا مصلحة لأي طرف بتفجير الوضع، بل سيبقى الصراع ضمن حدود التفاوض والتجاذب السياسي، ما لم تطرأ متغيرات خارجية تؤججه".

وأكد أن «الخلافات بين السوداني والإطار التنسيقي تتعمق حول ملفات عدة، أبرزها التعيينات الإدارية والاقتصادية، وطريقة إدارة الدولة، خاصة في ما يتعلق بمحاربة

العملية الانتخابية، والتنافس ما بين كل الأطراف السياسية".

هل تصل الخلافات مع السوداني إلى صدام مفتوح؟

أما الباحث في الشأن السياسي مجاشع التميمي فعلق بدوره على الخلافات المتصاعدة بأنها ذات «طبيعة مصلحة»، مضيفاً أنه «من الطبيعي تصاعد الخلاف بين السوداني وقادة الإطار التنسيقي نتيجة تباين الرؤى بين إصراره في تعزيز هيبة الدولة وتحقيق بعض الاستقلالية، وبين مصالح بعض أطراف الإطار الساعية للحفاظ على نفوذها السياسي والاقتصادي".

وأوضح أنه «مع اقتراب الانتخابات، تزداد الحساسية بين الطرفين، حيث



مع اقتراب الانتخابات، تزداد الحساسية بين الطرفين، حيث يسعى كل طرف لتعزيز موقعه الجماهيري، والخلاف مرشح للتصاعد مع اقتراب موعد الانتخابات



وشهد العراق بعد الغزو الأميركي في عام ٢٠٠٣ خمس عمليات انتخاب تشريعية، أولها في عام ٢٠٠٥ (قبلها أجريت انتخابات الجمعية الوطنية التي دام عملها أقل من عام)، فيما كانت الأخيرة في أكتوبر ٢٠٢١، وجرى اعتماد قانون الدائرة الواحدة لكل محافظة في النسخ الأربع الأولى، والانتخابات الأخيرة في عام ٢٠٢١ أجريت وفق الدوائر المتعددة، بعد ضغط قوي من الشارع والتيار الصدري لإجراء هذا التعديل الذي كان يعارضه «الإطار التنسيقي». وفي مارس/ آذار ٢٠٢٣، صوت البرلمان العراقي على التعديل الثالث لقانون الانتخابات، الذي أعاد اعتماد نظام الدائرة الواحدة لكل محافظة.

عليه وبسهولة الدعايات الانتخابية المستهلكة، ومن سيرسم المشهد القادم هو من امتلك فلسفة البناء وتقديم الخدمات الحقيقية وليست الورقية وحيد المواقف ونأى بالبلد من المجاهل الخطرة»، وفقاً لقوله. وحددت الحكومة العراقية، في وقت سابق، الحادي عشر من نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل موعداً رسمياً لإجراء الانتخابات التشريعية العامة في البلاد، بنسختها السادسة منذ الغزو الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣، فيما أكد مراقبون أن هذه الخطوة جاءت بعد ضغوطات تعرض لها رئيس الوزراء محمد شياع السوداني من قبل بعض قادة تحالف الإطار التنسيقي.

الدراسات السياسية ببغداد نبيل العزاوي طبيعة الخلافات بالقول إنها جاءت بعد «تحول السوداني إلى رقم مهم بمعادلة القوى السياسية الشيعية، وباتت له مقبولة شعبية، لذا أصبحت تلك القوى السياسية تحاول وبمختلف الاتجاهات تحييد التصاعد بتلويحها بقانون جديد يمكن أن يكون مصداً لعلو رياح السوداني».

وأضاف العزاوي أنه «مع هذا المنسوب المتصاعد، يمكن أن تظهر خلافات أخرى وخلال الفترة القادمة، باعتبار أن القوى الكلاسيكية انتهى عمرها الافتراضي ولا ترغب بمواجهة.. هذه الحقيقة؛ فالناخب اليوم هو ليس ناخب الأمس الذي كانت تمرر

قمة بغداد

هل يعيد العراق الشرعي



بينما تستعد بغداد لاحتضان القمة العربية المرتقبة في 17 مايو/أيار، تتجه الأنظار إلى خطوة مفاجئة تتمثل بدعوة الرئيس السوري أحمد الشرع للمشاركة. هذه الدعوة التي كانت حتى وقت قريب من المحرمات السياسية في المشهد العراقي، تكشف عن تحول استراتيجي في مواقف بغداد من الملف السوري. فكيف



سداد المرتقبة

سلة للنظام السوري الجديد؟



اتخذ القرار؟ ومن يقف خلفه؟ وهل يمثل هذا التحول إرادة وطنية عراقية أم استجابة لتحالفات إقليمية ودولية؟ في هذا التحقيق الاستقصائي، نغوص في كواليس القرار، نتابع مسار اللقاءات، ونسلط الضوء على اللاعبين الأساسيين الذين ساهموا في هذا التحول.



خلف الانفتاح العراقي على سوريا يقف ملف شائك يتعلق بالأمن القومي

أولاً: القرار خلف الأبواب المغلقة كشفت تصريحات المستشار السياسي للحكومة فادي الشمري أن «الإطار التنسيقي»، التحالف الحاكم، ناقش الملف السوري وقرر الانفتاح الحذر على النظام الجديد في دمشق. القرار لم يكن وليد الحكومة فحسب، بل نُسج في اجتماعات مغلقة جمعت أطرافاً فاعلة في تحالف «إدارة الدولة»، وهو ما يعني أن الحكومة العراقية تحرّكت بناءً على تفويض سياسي واضح.

في الكواليس، ناقشت القوى الفاعلة أهمية تأمين الحدود، وضمان عدم تصدير الفوضى من الداخل السوري إلى العراق. كما طرحت مصالح دينية تتعلق بالمزارات الشيعية في سوريا، إلى جانب ملفات أمنية تتدخل فيها مصالح إيرانية وعراقية وسورية.

ثانياً: لقاء الدوحة المفاجئ اللقاء الذي جمع رئيس الوزراء

والشرعية السياسية من أبرز الإشكالات التي أثارها اللقاء والدعوة، هي المذكرة القانونية بحق الرئيس السوري أحمد الشرع. ورغم تساؤلات قوى سياسية وفصائل مسلحة عن قانونية استقباله، أكدت تصريحات عدة أن العراق ملتزم بدعوة كل أعضاء الجامعة العربية.

القيادي في تحالف الحكمة، عمار الحكيم، أشار إلى أن «العراق لا يملك حق اختيار من يدعو أو يستثني من القادة العرب»، مؤكداً أن القضية تتعلق بمصلحة وطنية عليا لا بالمواقف الشخصية. وأضاف: «دعوة سوريا

محمد شياح السوداني بالرئيس السوري أحمد الشرع في العاصمة القطرية الدوحة مثل نقطة تحول محورية. ورغم أن اللقاء لم يعلن عنه مسبقاً، إلا أن توقيتته ومكانه يكشفان عن تنسيق متعدد المستويات، يتجاوز الثنائي العراقي-السوري ليشمل أطرافاً عربية أخرى.

مصادر مطلعة أكدت أن اللقاء تناول تنسيقاً أمنياً، وإعادة فتح القنوات الدبلوماسية، مع الحديث عن «خريطة طريق» لإعادة دمج سوريا في النظام العربي الرسمي، تقودها بغداد بدعم خليجي خجول.

ثالثاً: المذكرة القانونية

انفتاح العراق على النظام السوري الجديد، بقمة بغداد يمثلان تحولاً سياسياً لافتاً

كما أن الحكومة تسعى إلى استثمار هذا الانفتاح في تقوية موقفها السياسي داخلياً، من خلال لعب دور الوسيط الإقليمي القادر على التوفيق بين أطراف متنازعة.

انفتاح العراق على النظام السوري الجديد، ومشاركة أحمد الشرع في قمة بغداد، يمثلان تحولاً سياسياً لافتاً في سياق إقليمي متوتر. وبينما تبقى دوافع القرار محاطة بالجدل، فإن هذا الانعطاف قد يؤسس لدور عراقي جديد في المنطقة، يقوم على الوساطة، والربط بين مصالح متشابكة أمنياً وسياسياً ودينيّاً.

لكن يبقى السؤال: هل تنجح بغداد في لعب هذا الدور دون أن تخسر التوازن الداخلي؟ وهل تمثل مشاركة سوريا عودة إلى الحظيرة العربية، أم مجرد محطة رمزية في طريق طويل من التفاوض والاشتباك؟



فإن الحكومة ترى أن إعادة فتح قنوات الاتصال مع دمشق قد يسهم في احتواء التهديدات.

خامساً: من يقود هذا التحول؟ الإطار التنسيقي، وبتأييد من تيار الحكمة، يظهر كقائد لهذا التحول.

وبينما كانت بعض الفصائل المسلحة، المعروفة بولائها لإيران، ترفض أي انفتاح على النظام الجديد، يبدو أن التوجه الحالي يعبر عن محاولة إعادة التموضع في المشهد الإقليمي، مستفيداً من الهدوء النسبي في العلاقة بين إيران والدول الخليجية.

ليست دعوة لشخص بل لدولة عضو في الجامعة".
رابعاً: المصالح الأمنية والحدودية

خلف الانفتاح العراقي على سوريا يقف ملف شائك يتعلق بالأمن القومي. العراق يعاني من تهديدات حدودية، وتغلغل عناصر إرهابية عبر الحدود السورية، إضافة إلى نشاط جماعات مسلحة خارجة عن السيطرة.

مصادر حكومية تحدثت عن أن أي اختلال في التوازن السوري سينعكس على الداخل العراقي، خصوصاً مع هشاشة الوضع الأمني في غرب العراق. ولهذا،

بغداد عاصمة بلا هوية هندسية تمدد عشوائى وعشوائى



في بغداد، ليست الطرق فقط هي التي تختنق يوميا، بل تختنق معها ملامح المدينة وتاريخها وهويتها. فعلى وقع قرارات مرتجلة، ومشاريع تنموية تطلق بلا رؤية، وواقع سكاني ضاغط، تغيرت خريطة العاصمة العراقية بشكل دراماتيكي خلال العقدين الماضيين، ولم يعد المواطن قادرا على تمييز معالمها، ولا فهم



سات ومشاريع بلا تخطيط



منطق توسعها. الأحياء العشوائية باتت تتكاثر على أطراف المدينة كما تتكاثر الأزمات، في ظل غياب التخطيط الحضري واحتضار البنية التحتية، فيما تغيب الدولة، أو ربما تتغاضى، عن سطوة الجماعات المسلحة والأحزاب التي اقتسمت الجغرافيا والنفوذ وحتى الهواء.



وفي مدينة تتباهى بعراقتها لكنها تعاني من انعدام الخدمات الأساسية، ارتفعت أسعار العقارات بشكل عثي، وتحولت فكرة امتلاك منزل في بغداد إلى حلم بعيد المنال. أما مشاريع فك الاختناقات المرورية، فغالباً ما تنتهي بإغلاق طرق وتكدس سيارات، بينما تعجز الدولة عن إقرار قانون لإدارة العاصمة، وتبدو الخطط الإصلاحية حبيسة الأدراج، ضائعة بين مصالح سياسية متشابكة ونفوذ متغول لجماعات لا تعترف بخطط ولا خرائط. من قلب العاصمة، ينبثق هذا التحقيق ليكشف عن مشهد عمراني مشوه، يرسمه التغول السياسي والتخطيط





في العالم، لكن إيجارات وأسعار العقارات تشهد ارتفاعاً متواصلاً، حيث بات امتلاك منزل أو استئجار شقة حلمًا للكثير من العراقيين، ما دفع الكثير منهم إلى التوجه نحو المنازل العشوائية على أطراف المدن، وأغلبيتها تعاني من غياب الخدمات الأساسية كالماء والكهرباء والصرف الصحي.

ويعاني سكان بغداد من تردي البنية التحتية، التي لم تخضع لتحديث أو تطوير يذكر منذ الغزو الأميركي في عام ٢٠٠٣، وهي تضم جملة من المشكلات تبدأ بالاختناقات المرورية إذ يقضي العراقيون ساعات طويلة على الطرق، وتشمل

الزحام، ولا يشعر سكان بغداد أن مشاريع فك الاختناقات المرورية كانت ذات جدوى، إذ لا يزالون يشكون من صعوبات يومية في التنقل.

ويؤكد مراقبون أن التغيير كان في معظمه غير خاضع لأي تنظيم أو تخطيط هندسي أو علمي، لكنه كان طبيعياً في ظل تزايد توافد العراقيين من المحافظات على العاصمة، وأزمة السكن المتفاقمة، وإهمال الدولة مشاريع قوانين تقضي بمنح المواطنين قطع أراض منظمة وعلى مسافة غير قريبة من مركز العاصمة.

المفارقة أن بغداد تصنف على مدار سنوات إحدى أسوأ المدن للعيش

والغائب، ويعيشه ملايين العراقيين في تفاصيل حياتهم اليومية، من انقطاع المياه، وانهيار المجاري، وانعدام المساحات الخضراء، إلى الإحساس المتصاعد بأن بغداد تبتلع أبنائها، ولا تمنحهم سوى الفوضى.

غيرت المشاريع التي أطلقتها الحكومة العراقية خلال السنوات الماضية شكل خريطة العاصمة بغداد، فمن ناحية، توسعت أحياء قديمة، وجرى تأسيس أخرى جديدة على أطرافها، فضلاً عن تمدد الأحياء العشوائية، ما خلق حالة من عدم الارتياح لدى سكان العاصمة، والضياع أحياناً بين الأحياء الجديدة، مع تقلص المساحات الخضراء، وزيادة

حلت العاصمة العراقية في مرتبة متدنية ضمن قائمة المدن الأكثر أمناً على مستوى العالم في عام 2024 وفق لتقييم مجلة «سي وورلد» الأميركية

والمواطن يعاني كثيراً من صعوبات الحياة اليومية، وإذا أجرينا استفتاء حقيقياً فسنجد أن كثيرين يفكرون جدياً في مغادرة العاصمة". بدوره، يقول الناشط السياسي أحمد عبد الهادي، إن «الفوضى العمرانية في بغداد تندرج ضمن مسارين، الأول هو الهجرة الكبيرة من المحافظات، كون العاصمة تضم فرص عمل أكبر، وهذا المسار خلف مشكلات في الخدمات والبنية التحتية والسكن وغيرها، والمسار الثاني هو تعمد صناعة الأزمات من أجل الانتفاع، ويحدث ذلك من قبل أحزاب وفصائل ساهمت بتشويه أطراف بغداد، وتحديد ما يتعلق بتحويل

والهدف إحداث ثورة إنمائية شاملة في بغداد». لكن مشروع القانون لم يغادر أدراج مجلس النواب. يقول النائب السابق عن بغداد حسين عرب، إن «العاصمة تشهد تجاوزات كثيرة في مجالات شتى، وتغير شكلها لا علاقة له باتجاه البناء العمراني وفق تخطيطات منطقية، بل يحدث عبر مخططات بعضها انتخابي. ما يحدث في بغداد من تشوهات سببه سوء التنظيم والتخطيط، واتساع الأحياء العشوائية زاد الضغط على الخدمات المتردية أصلاً. جهات متنفذة تقف وراء بعض التجاوزات التي تحدث يومياً، وتحديد ما يتعلق بالقرارات،

العشوائيات، والتجاوزات على الأملاك الخاصة والعامة من قبل عصابات أو جماعات على علاقة بالأحزاب والفصائل المسلحة، وانهيار منظومات الخدمات والبنية التحتية، وأبرزها الصرف الصحي، ومشكلة مياه الشرب. وفي عام ٢٠٢٢، كشف النائب السابق في البرلمان حاكم الزامل عن خطة لتشريع قانون جديد لإدارة العاصمة العراقية، مبيناً أن «أولى خطوات إصلاح أوضاع بغداد هي فتح ملفات الفساد، ومحاسبة الفاسدين لإيقاف هدر المال العام، وتقديم خطة عمل عاجلة لمعالجة مشاكل قطاع المياه والصرف الصحي، ثم الاختناقات المرورية، والنفايات، والعشوائيات،



وربما مئات الأحياء والتكتلات السكنية العشوائية، وبالتالي تغير شكل خريطة العاصمة إلى الأسوأ، ما يمكن اعتباره تشويهاً متعمداً. وفي تقييم لمجلة «سي وورلد» الأميركية، حلت العاصمة العراقية في مرتبة متدنية ضمن قائمة المدن الأكثر أمناً على مستوى العالم في عام ٢٠٢٤، وحلت بغداد في المرتبة ٢٦٤ عالمياً من أصل ٣٠٠ مدينة، وفي المرتبة العاشرة عربياً، وأرجعت المجلة ذلك إلى استمرار فشل الحكومات المتعاقبة، منذ احتلال العراق في عام ٢٠٠٣، في حفظ الأمن والحد من ارتفاع معدلات الجريمة وانتشار العصابات.

الأرض". من جانبه، يشير المهندس أيوب حارث إلى أن «أكثر ما يؤثر على شكل العاصمة بغداد هو عدم اعتماد الجانب الهندسي العلمي، بل تقسيم الكثير من الأراضي على أطراف المدن من خلال موظفين تابعين لبعض الدوائر الحكومية، أو من خلال المواطنين أنفسهم، أو أصحاب البساتين والأراضي الزراعية، ما يخلق ضرراً كبيراً في خطوط إمداد هذه المناطق بالخدمات». ويوضح حارث أن «الجماعات المسلحة كان لها دور في إفشال الخطط الهندسية والعمرائية، لأن بعض هذه الجماعات سيطرت على أراض واسعة، وقامت ببيعها للمواطنين، ما خلق عشرات

البساتين والمساحات الخضراء إلى مناطق سكنية عشوائية». يضيف عبد الهادي: «الزيادة السكانية أدت إلى تغيير خرائط كل المدن، وليس بغداد وحدها، وأعتقد أن هذا ينطبق على معظم دول العالم، لكن هناك حاجة لدعم وزارة التخطيط، وإعطائها حق تحديد الأولويات. الحكومة الحالية حاولت تصحيح الأوضاع من خلال تحويل العشوائيات إلى مناطق مخدومة ونظامية، لكنها تصطدم بحجم العشوائيات الهائل، إضافة إلى النفوذ الحزبي، وكذا سيطرة بعض الميليشيات على مناطق في بغداد، وتلك الجهات لا تقبل أي إصلاحات حال تقليصها وجودها على

نظام إقليمي جديد تحت التش



د. ناصيف حطي

سفير لبنان والمتحدث الرسمي باسم
جامعة الدول العربية
عمل رئيس بعثة جامعة الدول
العربية في فرنسا

لا يبدو الشرق الأوسط، في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخه، إلا وكأنه يقف على صفيح ساخن من التقلبات والاحتمالات المتضاربة. فبين اشتعال نزاعات قديمة وتجدد أزمت متجذرة، وبين حراك دبلوماسي حذر ومساع دولية متعثرة، تبرز ثلاثة مسارات مفصلية تشكل الركائز الأساسية في فهم طبيعة التغيير الجاري في الإقليم، وهي: القضية الفلسطينية، ومستقبل الدولة السورية، ومآلات البرنامج النووي الإيراني. مسارات ثلاث، تتقاطع عند نقطة جوهرية واحدة: صناعة النظام الإقليمي الجديد الذي لم يتبلور بعد، لكنه يتخمر ببطء

كل في الشرق الأوسط



وسط ضباب كثيف من الغموض والتحديات. هذه المسارات لا يمكن قراءتها كأزمات معزولة أو ملفات منفصلة بل كشبكة مترابطة من التأثيرات المتبادلة، تحكمها ديناميكيات جيوسياسية معقدة، وهويات عابرة للحدود، وولاءات متشابكة لا تقتصر على دولها الأصلية، بل تمتد إلى عمق النسيج السياسي والاجتماعي لعدد من البلدان في المنطقة. من هنا، فإن أي تطور في أحد هذه المسارات لا يلبث أن ينعكس بظلاله على المسارين الآخرين، سواء على مستوى الانفجار أو الانفراج، التصعيد أو التسوية، الاستقرار أو الانهيار.



ما زال من المبكر الحكم أو التنبؤ حول أي سيناريو في كل من هذه المسارات سيصبح هو الواقع الجديد

العسكرية الإسرائيلية تحت عنوان «الدفاع الاستباقي». بينما تعمل السلطات اللبنانية على بسط سيطرتها الكاملة على منطقة جنوب الليطاني. يندرج ذلك في إطار استراتيجية شاملة تهدف إلى الإمساك كلياً بقرار الحرب والسلم «ووحداية السلاح» في يد الدولة اللبنانية عبر مؤسساتها المعنية. عنصر تفجير آخر في هذا الإطار يتمثل في استمرار وتصعيد السياسة الإسرائيلية في اتخاذ إجراءات استكمال ضم الضفة الغربية، في حين ما زالت دبلوماسية

وسوريا، وإيران» تطبع بشكل أساسي تطور الأوضاع في الشرق الأوسط، وبالتالي طبيعة النظام الإقليمي الذي سيتبلور مستقبلاً. مسارات تحمل سيناريوهات مختلفة، ما زال من المبكر الحكم أو التنبؤ حول أي سيناريو في كل من هذه المسارات سيصبح هو الواقع الجديد. ومن نافل القول إن هذه المسارات تؤثر وتتأثر ببعضها بعضاً بأشكال مختلفة في تطورها؛ بسبب التأثير المتبادل في الجغرافيا السياسية في الإقليم. تزيد من ذلك خصوصية الإقليم الشرق أوسط؛ بسبب الترابط المجتمعي، الذي يعزز ويتعزز بهويات عقائدية وسياسية عابرة للدول.

أول هذه المسارات التغييرية الحرب الإسرائيلية التي بدأت في غزة ولم تنته بعد، وتوسّعت إلى لبنان. ولم يمنع الاتفاق الذي تم التوصل إليه من استمرار الأعمال

فالمسار الفلسطيني، المتجسد راهناً في العدوان الإسرائيلي على غزة، ومحاولة فرض وقائع نهائية على الأرض في الضفة الغربية، يندرج بانفجارات متكررة في غياب أي أفق سياسي حقيقي. أما المسار السوري، فرغم التحركات العربية الأخيرة لإعادة احتضان دمشق في الفضاء العربي، لا يزال هشاً ومفتوحاً على سيناريوهات الانقسام والفوضى بفعل التعقيد الداخلي والتدخل الخارجي. في حين يبقى المسار الإيراني، بمفاوضاته النووية المتعثرة وتوتراته المتصاعدة مع الغرب، ميداناً صامتاً لكنه مرشح للانفجار في أي لحظة، بما يحمله من تهديدات مباشرة وغير مباشرة على الأمن الإقليمي.

إن الحديث عن هذه المسارات ليس ترفاً تحليلياً أو تأملاً استشرافياً، بل هو ضرورة استراتيجية لفهم أين يقف الشرق الأوسط اليوم، وإلى أين يتجه غداً. فالنظام الإقليمي المقبل لن يكون نتاج صفقات دبلوماسية فحسب، بل ثمرة لصراعات محتدمة، وتوازنات دقيقة، وتفاعلات تتجاوز الدول إلى الشعوب والهويات والمصالح الكبرى. ثلاثة مسارات تغيير أساسية، عناوينها باختصار «فلسطين،

النظام الإقليمي المقبل لن يكون نتاج صفقات دبلوماسية فحسب، بل ثمرة لصراعات محتدمة، وتوازنات دقيقة

الهدن هي التي تحكم المسار التفاوضي حول غزة. فهل نبقي ضمن منطق احتواء وخفض الحرب الدائرة مع هدن مؤقتة مهما طال عمرها للعودة إلى انفجار جديد في مستقبل قريب أو أبعد. هل سنرى تبلور حراك عربي - دولي عشية القمة العربية في منتصف الشهر المقبل تحضيراً لإعادة إحياء عملية السلام عبر مسار، ليس بالسهل طبعاً، ينطلق من المؤتمر الدولي الذي سيعقد في يونيو (حزيران) المقبل في نيويورك برعاية مشتركة

سعودية - فرنسية تحت عنوان «حل الدولتين»، أم سنعود إلى الحروب المتقطعة والهدن المؤقتة؟ المسار الثاني يتعلق بمستقبل سوريا التي، بحكم موقعها، تؤثر بشكل كبير في الاستقرار الإقليمي في المشرق بشكل خاص وفي الشرق الأوسط عموماً. ما تطمئن هي المواكبة العربية الواسعة ويد المساعدة التي امتدت إلى سوريا في مرحلة دقيقة وصعبة في تاريخها. لكن تبقى المخاوف قائمة من السقوط في حالة من الفوضى أياً كانت درجة قوتها وامتدادها الجغرافي، وتفشي النزاعات والخلافات المتعددة التي تمنع أو تعرقل إعادة بناء الاستقرار على أسس جديدة: الاستقرار الذي يبقى الشرط الضروري لبناء سوريا جديدة يقوم على مشاركة فاعلة وفعلية لجميع مكوناتها السياسية والاجتماعية في النظام الجديد، وهذا أمر أكثر من ضروري، ليس فقط لسوريا بل

للاستقرار الإقليمي أيضاً. المسار الثالث يتعلق بمستقبل المفاوضات النووية الأميركية - الإيرانية، التي تتعدى النووي إلى مجالات أخرى تتعلق بسياسات إيران في المنطقة وأدوارها. أسئلة عديدة تطرح في هذا السياق: هل ترضى إيران باتفاق فيما يتعلق بنسبة تخصيب اليورانيوم أقل من الاتفاق الذي تم التوصل إليه عام ٢٠١٥ وخرج منه ترمب؟ هل سترضى بالتخلي كلياً عن أي قدرة نووية (نموذج ليبيا ٢٠٠٣)، أم سيتم التوصل إلى ضمانات مختلفة تعطى لواشنطن قد تتخطى النووي إلى السياسي والاقتصادي والأمني في مقابل موافقتها على تملك إيران «بعض النووي»، أم في حال الفشل هل ستعطي واشنطن الضوء الأخضر لإسرائيل لضرب المنشآت النووية الإيرانية مع التداعيات المختلفة لهذا السيناريو؟ كلها أسئلة مطروحة أيضاً في المسار التغيير الثالث حسب ما أشرنا إليه في البداية. أي سيناريوهات ستنتج عن هذه المسارات ستحدد بشكل كبير مستقبل التطورات في المنطقة وطبيعة النظام الإقليمي الذي سيتبلور.



التجديد الديني ومواجهة التطرّف



في زمن تزايدت فيه التحديات الفكرية والاجتماعية، أصبحت الحاجة إلى إصلاح الشأن الديني في العالم العربي والإسلامي ضرورة ملحة. فالدين، الذي يمثل جوهر الهوية والوجدان، لا بد أن تتم معالجته برؤية استراتيجية حكيمة تحفظ أصالته وتواكب متطلبات العصر. ويتطلب هذا الإصلاح إعادة هيكلة المؤسسات الدينية، وتجديد الخطاب، وتعزيز الوسطية، مع حماية الدين من الاستغلال السياسي. من خلال هذه الدراسة، نستعرض أسس هذا الإصلاح ومقومات نجاحه، مستلهمين من التجارب الرائدة في هذا المجال. إن مسألة الإصلاح الديني



د. عبد الحق عزوزي

أكاديمي متخصص في العلوم السياسية والقانون

سرف دعوة لاستراتيجية شاملة

في الوطن العربي والإسلامي تتطلب رؤية استراتيجية حكيمة، بمعنى أنها يجب أن تتوفر على نظرة موضوعية للبيئة الحالية، وتقويم مسبق لنتائج الاستمرارية والتغيير داخل هذه البيئة، بصورة تضمن حلولاً جذرية لمشاكل البلدان والعباد؛ ومن هنا ضرورة إعادة هيكلة الشأن الديني في أوطاننا، من قبيل التفكير الاستراتيجي والدقيق في كل المؤسسات المعنية بالأمر، وضرورة مواجهة بعض الدعوات كالنزعات السلفية الجهادية بمختلف أنواعها، وضرورة الحفاظ على التوازن الروحي المتفتح الذي طبع تاريخنا على مدى أزمنة عديدة.





إعادة هيكلة الحقل الديني والاعتبار للتفكير العمومي بوصفه قاطرة لتدبير قضايا التحديث بالبلدان مسألة ملحة، وذلك يتم عن طريق مراجعة العديد من القوانين والتشريعات



ونظراً لما يشكله الدين من أهمية تراثية وفكرية ووجدانية في حياة الإنسان المسلم، فإن تجديد خطابه وتأهيل الدعاة يغدوان ضرورة، لإبراز وسطيته واعتداله وإشراك فاعلين جد قد يعدون «أئمة الإنترنت»، يعملون عبر شبكات التواصل الاجتماعي، لدعم عمل الأئمة في المساجد ومن يحظون بالشرعية الدينية والمصادقية. كما يجب القيام بحملة للتوعية والتأطير الديني في الوسط السجني الذي يشكل حقلاً خصباً لانتشار الأيديولوجيات المتطرفة.

ولقد عانت بعض الدول العربية والإسلامية في العقود والسنين الماضية من موجات متكررة من الإرهاب الفاشم قادتها تنظيمات جهادية، والبعض منها ما زالت تعاني من هذا الخلل بحكم وجود أحزاب لا تؤمن بالمجال السياسي العام المفتوح، وتزج الدين في السياسة والسياسة في الدين؛ ولن تهدأ نفوس العقول النيرة في الوطن العربي والإسلامي حتى نقضي على مسببات نشأة هاته الفئات التي تتخذ من الدين الإسلامي جسراً تعبر به نحو أهدافها الشخصية، وتصمم بفكرها الضال سماعة الإسلام ومنهج القويم، وهذا يتطلب منا جميعاً أن نتكاتف لمنع ولادتها فهي ليست من الإسلام في شيء، بل ليست من الأديان السماوية كلها... وأقول هذا الكلام لأنه على المعلمين والمربين في مدارسهم أن يهيئوا أبناءهم الطلبة لخوض حياة تقبل الآخر؛ تحاوره وتناقشه وتجادله بالتي هي أحسن، فالمنهج المدرسي بيئة مناسبة لتعويد الطالب على التحاور، وتعويدته على أن الخلاف، مهما كان، يحل بالنقاش والحوار، وتدريبه على الأسس الشرعية التي دعا إليها الدين الإسلامي في تلقي الآخر.

كما أن إعادة هيكلة الحقل الديني والاعتبار للتفكير العمومي بوصفه قاطرة لتدبير قضايا التحديث بالبلدان مسألة ملحة، وذلك يتم عن طريق مراجعة العديد من القوانين والتشريعات المنظمة في هاته المجالات، لأن تحصين الشأن الديني وتدبيره يعدان من الدعامات المؤسسة للهويات الوطنية، وهو ما يلزم الدول برسم استراتيجيات

دينية وفق منظور شامل...

ولقد نجحت بعض الدول في تأسيس الشأن الديني كتأسيس معهد الأئمة والمرشدين، وتبني مشروع طموح لتأهيل مدارس التعليم العتيق، وإحداث مجلس علمي للجالية، وإحداث المجلس العلمي الأعلى والمجالس العلمية المحلية، وتمت مراعاة شرطين أساسيين في اختيار أعضاء المجالس العلمية في المغرب، وهما القرب من الناس والالتزام المذهبي الوسطي المعتدل، فتعريف العالم لم يعد يقتصر على الحاصل على شهادات عليا في تخصص الدراسات الإسلامية، وإنما يعني بالدرجة الأولى الشخص الذي يحمل علماً شريعياً وسطياً. يربط الدستور المغربي بين الطابع الإسلامي للمغرب والحرية الدينية، لدرجة أنه يعد «الإسلام دين الدولة، والدولة تضمن لكل واحد حرية ممارسة شؤونه الدينية». فهي صيغة دستورية في غاية الدقة والتسامح وقبول الآخر وبناء الأسرة الإنسانية الواحدة والبيت المجتمعي المشترك بعيداً عن التعصب... وإذا كان التسامح الديني تقليداً قديماً جداً في المملكة المغربية، وسابقاً للاستعمار وفي مصلحة الذميين، فقد تضمن مشروع دستور ١٩٠٨، أي أربع سنوات قبل بداية الحماية الفرنسية في المغرب،

عبارة مفادها أنه «تُحترم جميع الأديان المعروفة دون تمييز. وأتباعها لهم الحق في ممارسة شعائرهم الدينية بكل حرية»، ولكن بهذا الاحتياط «شريطة احترام النظام العام». وقد اختفى هذا المرجع الأخير في الدستور المغربي لسنة ٢٠١١. إن الحديث هنا عن إصلاح الشأن الديني ومعالجة الأزمات من جذورها لا من نتائجها يجعلنا نطلب تدخلاً محدوداً من الدول - خلافاً للتدخل المذموم الذي يمكن أن يتحدد في أشكاله الثلاثة: المماهة بين الدين والدولة، التدخل الإلحاقى - الاستثنائي (للدولة اتجاه الدين) والتدخل الإقصائي النابذ، وعلى الدولة أن تنهض به ضماناً للمبدأ نفسه - وهو منع استغلال الدين في السياسة والصراع السياسي، منها هي - بصفتها دولة - ومن ذلك منع القوى السياسية في المجتمع من إتيان ذلك الاستغلال تماماً كما يمكنها أن تمنع نفسها مثلاً، من انتهاك حقوق الإنسان أو العداء على الحريات العامة، ومنع قوى المجتمع من الأمر عينه. إن تدخل الدولة في الشأن الديني في هذه الحال، تدخل لصالح المجتمع ولصالح الدين وليس ضدهما، وهو ما يبرر لنا تسميته التدخل المحمود.

هل تمهد إسرائيل لانفصال درزي في جنوب سوريا؟

وثائق وتسريبات تكشف الأبعاد الخفية

في

الزوايا المعتمدة من المشهد

السوري المتصدع، تلوح مؤشرات على

إعادة رسم خرائط جديدة، ليس بأدوات الحوار أو

إرادة الشعوب، بل بمشارط خارجية تنبش الجراح وتغذي

النزاعات الهويةانية والطائفية لصناعة كيانات هشة تخدم

مشاريع الهيمنة طويلة الأمد. وبينما تنشغل العواصم العربية

بالبحث عن حلول لتفكك الدولة السورية، وبينما يتطلع الداخل

السوري الممزق إلى بارقة استقرار، تبرز في الجنوب السوري، وتحديدًا

في محافظة السويداء ومحيطها، تحركات إسرائيلية خفية لم تكن وليدة

اللحظة، بل ثمرة تراكمات أمنية واستراتيجية عمرها عقود.

لطالما نظرت إسرائيل إلى الطائفة الدرزية نظرة مزدوجة: من جهة، علاقة

معقدة داخل حدودها - حيث يجند الدروز في جيشها - ومن جهة أخرى،

أداة يمكن أن تستخدم خارج حدودها، وتحديدًا في سوريا، لتفتيت

الجغرافيا وضرب أي احتمال لعودة سوريا موحدة قوية. خلال

السنوات الأخيرة، رُصدت محاولات إسرائيلية متعددة للتواصل

مع قيادات محلية درزية في جنوب سوريا، بعضها أنجز في

غرف مغلقة على حدود الجولان المحتل، وبعضها الآخر

ظهر للعلن عبر دعوات «إنسانية» مزعومة

للمحماية والمساعدة.



ما مدى تجاوب أبناء الطائفة مع هذه المشاريع؟ وهل حقاً ثمة إجماع درزي على القطيعة مع دمشق؟

ما بين تسليح جماعات محلية بغطاء «دفاع ذاتي»، ودعم منصات إعلامية تغازل النزعة الانفصالية، وتمويل مبادرات تبدو إنمائية لكنها محملة برسائل تفكيك، تتكشف ملامح خطة إسرائيلية متكاملة لا تقف عند حدود الدعم اللوجستي، بل تتجاوزها إلى تمهيد سياسي مدروس لإنشاء كيان درزي منفصل، أو على الأقل، حكم ذاتي ذي طابع فيدرالي في جنوب سوريا، يشكل منطقة عازلة وظيفتها الأساسية منع أي تموضع لقوات معادية على حدود الجولان، وخلق «لبنان جديد مصغر»، تكون فيه إسرائيل اللاعب الرئيسي في رسم مصير المنطقة.

الخطر في هذه التحركات، أنها لا تركز فقط على تدخل أمني تقليدي، بل تأتي محاطة بغلاف ناعم: مساعدات، منح، علاقات دينية، واجتماعات مع زعامات مجتمعية تطالب بالاستقلال الثقافي، وربما السياسي لاحقاً. تقارير استخباراتية، تسريبات دبلوماسية، ومعلومات حصرية حصل عليها هذا التحقيق من مصادر ميدانية، كلها

يصعب التراجع عنه.

فمستجدات خطيرة أطلت برأسها من الجنوب السوري الذي يحد إسرائيل، حيث يقطن المجتمع الدرزي في السويداء وجرمانا والقنيطرة، بعد تشكيل المجلس العسكري. مقتل عنصر من جهاز الأمن العام، وادعاء رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو «حماية الدروز» واستعداده لضرب النظام السوري الجديد.

ترابط مشبوه للأحداث يشي بأن أيادي إسرائيلية خفية تعمل لإرساء واقع جديد في جنوب سوريا قائم على التقسيم وتشبيد الكيانات المذهبية، وبمعنى آخر، إنشاء كيان درزي منفصل

تكشف عن خريطة طريق إسرائيلية تعمل على تفكيك الجنوب السوري من الداخل، باستغلال الانهيار الاقتصادي والفراغ الأمني، وتغذية شعور الأقلية بالخوف من المستقبل.

لكن، ما مدى تجاوب أبناء الطائفة مع هذه المشاريع؟ وهل حقاً ثمة إجماع درزي على القطيعة مع دمشق؟ وما دور شخصيات لبنانية وإسرائيلية وأمريكية في ترويج هذا السيناريو؟ وهل نحن أمام مشروع حقيقي لانفصال درزي برعاية إسرائيلية، أم مجرد فقاعة إعلامية لأغراض تكتيكية؟ هذا التحقيق يحاول أن يفتح الملفات المغلقة، ويقدم الأدلة والتسريبات التي تكشف عما يحاك في الظل... قبل أن يتحول إلى أمر واقع



عن سوريا وقريب من إسرائيل، ووفق معلومات خطيرة تكشفها مصادر مطلعة، فإن «المجلس العسكري» المشكل حديثاً تلقى سلاحه من مروحيات إسرائيلية.

المصادر لا تفصل بين الأحداث، وتربطها بسياق تحليلي، فتتحدث عن حادثة مقتل عنصر الأمن العام في جرمانا وتكشف أن «الحادثة مدبرة» نفذها «مشبوهون غير معنيين بأمن المنطقة» هدفها توريط جرمانا بدم مع الإدارة السورية الجديدة، ثم تصل المصادر الخيوط ببعضها وبزعم تنبئها هو الدفاع عن الدروز مرتين في وقتين مشبوهين بعد تأسيس «المجلس العسكري» وبعد حادثة جرمانا، لتقول إن إسرائيل «تحاول تطبيق مشروع تقسيمي».

الجو الأساسي في صفوف دروز سوريا «يرفض كل المشاريع التقسيمية» لأنهم يعتبرون أنهم «مؤسسون للدولة السورية»، وهذا ما تؤكده المصادر ومعها الكاتب والباحث السوري جمال الشوفي، ولهذا السبب تظاهر أهالي السويداء ضد فكرة الحماية الإسرائيلية، لكن أصواتاً تعلو بين الحين والآخر في الجنوب السوري تدعو للانضمام إلى إسرائيل أو تشييد «الدولة الدرزية».

المصادر تقول أيضاً إن المجلس العسكري «لا يتمتع بتمثيل واسع»، ويتحدث الشوفي في السياق نفسه ليقول إن «الدعوة للانفصال موضعية وليست شاملة، ولها امتداد خارجي مشبوه»، مؤكداً أن «الجو العام والنسبة الأكبر من دروز سوريا، وغرفة العمليات العسكرية والتي تضم الفصائل الأكبر بينها حركة 'رجال الكرامة' و'لواء الجبل' وفصيلان آخران، تدعم الخيارات الوطنية».

الشبهات حول علاقة رموز الحركات الانفصالية بإسرائيل تزيد مع حديث الشوفي عن «تواصل مرجح بين أشخاص في سوريا وآخرين يؤدون أدواراً أمنية في إسرائيل»، وهذا ما تؤكده المصادر التي تشير إلى أن شخصيات دينية وسياسية وأمنية إسرائيلية تحاول التواصل مع الداخل السوري لتنفيذ «الخطط المشبوهة».

الدعاية السياسية تروج لفكرة تأييد

لمشروع انفصال «قسد» في الشمال السوري أيضاً، فيما الشوفي يربط التصعيد الحاصل بمحاولات إسرائيلية «لابتزاز السلطات السورية الجديدة وترسيم الجولان على أساس حدود ١٩٧٤». في المحصلة، فإن السباق بين الطروحات التوحيدية والانفصالية على أشده. وإن كان الانفصاليون قلة وفق الوقائع والمصادر، فإن الدعم الإسرائيلي مقلق وقد يغلب، وهذا ما استدعى تدخل النائب اللبناني السابق وليد جنبلاط الذي حذر من «المكائد الإسرائيلية»، و«القلة المأجورة التي تريد الفوضى»، لكنه استبعد أن يستجيب «أحرار جبل العرب» لعزلهم عن كل المحيط العربي والإسلامي، وبالتالي العين ستكون

الدروز لأفكار الانفصالية، لكن وقائع المشهدية تثبت العكس، وفي هذا السياق، تذكر المصادر بأن «سلطان باشا الأطرش رفض طرح الدولة الدرزية، وسكان الجولان رفضوا الجنسية الإسرائيلية وتشبثوا بالهوية السورية رغم الاحتلال، ورئيسا الطائفة في سوريا الشيخ حمود الحناوي والشيخ يوسف الجربوع رفضا المشاريع التقسيمية».

الهدف الإسرائيلي يقضي بتأسيس كيان درزي مستقل ليكون حاجز دفاع أول عن إسرائيل وفاتحة لتقسيم المنطقة إلى كيانات مذهبية وقومية متناحرة تشرع وجود إسرائيل كدولة قومية، وتضعف المحيط العربي السني. وتذكر المصادر بالدعم الإسرائيلي

أوسع تسعى إسرائيل إلى تمريره في الخفاء: مشروع تفكيك سوريا على أسس طائفية وقومية، يبدأ بجنوبها وقد لا ينتهي عند حدود الجولان المحتل.

إن ما جرى من تسليح مباشر لبعض الفصائل الدرزية، وإنشاء ما سمي بـ«مجلس عسكري»، بالتزامن مع تسريبات عن دعم مالي هائل ودعوات للحكم الذاتي، يشير إلى وجود استراتيجية مدروسة تراهن على لحظة ضعف سورية، واستنزافها بفعل الصراع المستمر منذ أكثر من عقد. لكن هذه الرهانات تصطدم بواقع ميداني أكثر تعقيداً، فالمجتمع الدرزي في سوريا أثبت، في أكثر من مناسبة، وعياً سياسياً عميقاً، ورفضاً واضحاً لأن يكون أداة لأي أجندة خارجية، بما في ذلك الأجنحة الإسرائيلية.

الموقف الشعبي في السويداء، وخطابات قادة الطائفة، وتظاهرات الآلاف التي رفعت شعار «لا للتقسيم، لا للتدخل»، هي رسائل سياسية بالغة الدقة، تؤكد أن الطائفة الدرزية، رغم خصوصيتها التاريخية والجغرافية، متمسكة بهويتها السورية الجامعة، وترى في وحدة البلاد شرطاً لبقائها الآمن والمستقر. أما إقليمياً، فإن تحذيرات قادة الدروز في لبنان، وعلى رأسهم وليد جنبلاط، تكشف عن إدراك عميق بأن ما يحاك في الجنوب السوري قد تكون له ارتدادات كارثية على كل الطوائف في المشرق العربي، وتهديداً مباشراً لفكرة التعددية والوطنية الجامعة.

ختاماً، إن كل المعطيات تشير إلى أن ما يجري ليس مجرد محاولة إسرائيلية لحماية فئة معينة من السوريين، بل هو جزء من سياسة «فرق تسد» التي طالما استخدمتها تل أبيب منذ نشأتها. غير أن صلابة البنية الاجتماعية داخل المجتمع السوري، ورفض غالبية مكوناته الانخراط في مشاريع التقسيم، تمثل حتى اللحظة صمام الأمان في وجه هذه المخططات. لكن السؤال الأهم يبقى: هل ستصمد هذه الوحدة في وجه حرب الاستنزاف الطويلة؟ أم أن المخططات التي تطبخ على نار هادئة ستنجح في نهاية المطاف بفرض واقع جديد يعيد رسم الجغرافيا والديموغرافيا في سوريا والمنطقة؟



ساعر أن بلاده «ستبقى داعمة للأقليات في المنطقة»، مضيفاً أن «هناك روابط تاريخية بين إسرائيل والدروز».

إلا أن هذه التصريحات واجهت ردود فعل متباينة، حيث يرى البعض أن إسرائيل لا تسعى لحماية الأقليات بقدر ما تهدف إلى استخدامها كورقة ضغط في الصراع السوري.

بين مشاريع التقسيم ووعي المكونات السورية

في ضوء الوثائق التي تكشف التدخل الإسرائيلي المتزايد في الجنوب السوري، وبخاصة ما يتعلق بمحاولات تجيير الحالة الدرزية لخدمة أهداف تتجاوز حدود الطائفة، تتضح ملامح مشروع

على مستقبل سوريا وأقلياتها وشكل المنطقة.

إسرائيل وتكتيك استقطاب الأقليات تشير التقارير إلى أن إسرائيل تعمل على تعزيز علاقاتها مع الأقليات في سوريا، في إطار استراتيجية أوسع تهدف إلى خلق تحالفات طائفية يمكن توظيفها لصالح مصالحها الأمنية والجيوسياسية.

فقد أعلنت الحكومة الإسرائيلية حديثاً عن إرسال آلاف الطرود الغذائية إلى المناطق الدرزية داخل سوريا، في خطوة أثارت جدلاً واسعاً حول دوافعها الحقيقية.

وأكد وزير الخارجية الإسرائيلي جدعون

تركيا وإسرائيل

في الميدان السوري!



د. جاسم الشمري

كاتب وصحفي

مرّت العلاقات التركية - الإسرائيلية بالعديد من المراحل المتنوعة، ويمكن اختصارها بعبارات: السكون، والتناحر، والتقارب، والقطيعة.

ومن ينظر إلى العلاقات التركية «الإسرائيلية»، في مدها وجزرها وسكونها، عليه أن ينظر كذلك إلى العلاقات الرسمية التركية مع المقاومة الفلسطينية «حماس»، ورفض وسمها بالإرهاب.

ويرجع تاريخ العلاقات التركية مع «إسرائيل» إلى العام 1949، ومنذ تسعينيات القرن الماضي كانت هناك زيارات رسمية رفيعة المستوى، ونمت الاتفاقيات التجارية الحرة بينهما، فضلا عن زيادة هائلة في السياحة «الإسرائيلية» إلى تركيا وغيرها من المجالات الأمنية والمدنية.



هشاشة العلاقات
بين أنقرة وتل أبيب،
والتوازن التركي في
التعامل مع القضية
الفلسطينية، لم
يكن مرحبًا به لا من
«إسرائيل» ولا من
الغرب، وبالتالي
بقيت تركيا تتعامل
مع مناصرة القضية
الفلسطينية رغم
علاقاتها الرسمية مع
«إسرائيل».





ولاحقاً، وتحديداً في العام ٢٠٠٦، فتحت تركيا الرسمية، ممثلة بالرئيس رجب طيب أردوغان، الباب لاتصالات مباشرة مع حركة حماس، واعترفت بدولة فلسطين في العام ١٩٨٨، وناصرت اتفاقيات «السلام» مع «إسرائيل».

وبعد أربع سنوات، وتحديداً في نهاية أيار/ مايو من العام ٢٠١٠، قطعت العلاقات التركية «الإسرائيلية» بعد أن حاولت أنقرة كسر الحصار المفروض على غزة عبر أسطول من عدة سفن، وقد قتلت «إسرائيل» حينها تسعة مواطنين أتراك من الحملة الجريئة، ثم أعيدت العلاقات الثنائية بشكل هش في ٢٧ حزيران/ يونيو ٢٠١٦، بعد أن قدم بنيامين نتنياهو اعتذاراً رسمياً لتركيا في آذار/ مارس ٢٠١٣!

وهشاشة العلاقات بين أنقرة وتل أبيب، والتوازن التركي في التعامل مع القضية الفلسطينية، لم يكن مرحباً به لا من «إسرائيل» ولا من الغرب، وبالتالي بقيت تركيا تتعامل مع مناصرة القضية الفلسطينية رغم علاقاتها الرسمية مع «إسرائيل».

وبعد معركة «طوفان الأقصى» بداية تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣، كان لتركيا مواقف مميزة في رفضها لقتل «إسرائيل» للمدنيين العزل في غزة، ومن هنا بدأت مرحلة جديدة من العلاقات المتشنجة مع تل أبيب! وقد أكد الرئيس أردوغان، نهاية العام ٢٠٢٤، أن «بلادهم قطعت التجارة والعلاقات مع إسرائيل، وأنها تقف مع فلسطين حتى النهاية».

ومع هذه الأجواء المتوترة والمشحونة، جاءت التطورات المذهلة في الساحة السورية نهاية العام ٢٠٢٤، التي أدت إلى سقوط نظام بشار الأسد، وهذه التطورات كانت بدعم تركي واضح في الجوانب الدبلوماسية والأمنية والميدانية، وقد أكد الرئيس أردوغان منتصف نيسان/ أبريل ٢٠٢٥، بأن «كل من يريد إثارة الفتن في

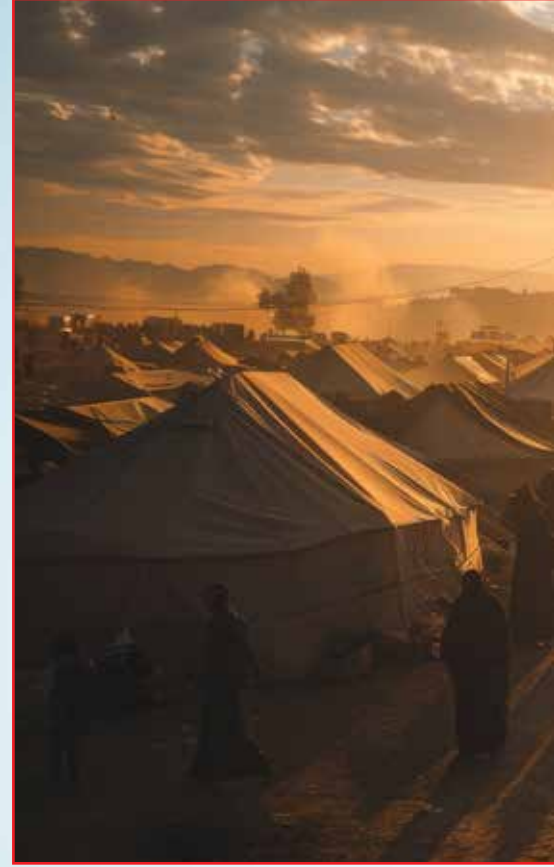
سوريا سيجد نفسه في مواجهتنا!» جغرافياً، هناك أكثر من (٧٦) كلم من الحدود بين سوريا و«إسرائيل»، وهناك المنطقة العازلة الفاصلة بين سوريا وهضبة الجولان المحتلة بموجب اتفاق «فض الاشتباك»

الموقع في العام ١٩٧٤، وهذا الاتفاق أعلنت حكومة «إسرائيل» انهياره بعد نهاية النظام السوري! حالة التشنج في العلاقات التركية «الإسرائيلية» ظهرت ثانية، ولكن في الميدان السوري، وهنا يمكننا أن نرسم بعض السيناريوهات المحتملة لمستقبل الأوضاع التركية «الإسرائيلية» في الميدان السوري، ومنها:

التفاهم المشترك والانسحاب «الإسرائيلي» من منطقة «فض الاشتباك» التي سيطروا عليها، ودليل هذا الرأي تصريح وزير الخارجية التركي هاكان فيدان، يوم ٤ نيسان/ أبريل ٢٠٢٥، وقوله: «لا نرغب في مواجهة مع إسرائيل في سوريا، لأن سوريا للسوريين، وليست تابعة لتركيا، ولا لإسرائيل، ولا نستطيع الحديث باسم السوريين».

المواجهة المحدودة، وهذه الفرضية قد تنمو بمرور الزمن، وقد تقع،

حاولت أنقرة كسر الحصار المفروض على غزة عبر أسطول من عدة سفن، وقد قتلت «إسرائيل» حينها تسعة مواطنين أتراك من الحملة الجريئة



فسيؤدي ذلك إلى تقويض حرية عمل إسرائيل. وهذا تهديد محتمل نعارضه»!

وتكثف تركيا، بداية نيسان/ أبريل ٢٠٢٥، الاستعدادات لإقامة قاعدة جوية في مدينة تدمر في شرق حمص، بعد أن أعلنت وزارة دفاعها أنها «تدرس طلباً من الإدارة السورية في دمشق بشأن إقامة قاعدة لأغراض التدريب».

وهنا أظن أننا سنكون أمام مواجهة شديدة، وهذا ما لا يتفق مع المصالح الأمريكية، خصوصاً وأن القوة التركية قادرة على كسر إرادة «إسرائيل» في أي مواجهة محتملة! هذه الخيارات وغيرها هي الأبرز حتى اللحظة، وربما سنكون في مواجهة تطورات ميدانية جديدة ومبتكرة، وخصوصاً من الجانب «الإسرائيلي» الذي لا توقفه أي قوانين واتفاقيات، إلا القوة الفائقة، وأظنها متوفرة في الدولة التركية الصلبة!

واستعداداتها لصراع مستقبلي محتمل مع تركيا، وخاصة على الساحة السورية».

وسبق لـ «إسرائيل» أن استنفرت قواتها، وأكدت أنه «إذا تم إنشاء قاعدة جوية تركية في سوريا،

حالة التشنج في العلاقات التركية الإسرائيلية ظهرت ثانية، ولكن في الميدان السوري، وهنا يمكننا أن نرسم بعض السيناريوهات المحتملة

خصوصاً بعد زيارة الرئيس السوري أحمد الشرع لأنقرة يوم ٢٣ شباط/ فبراير ٢٠٢٥، التي شملت، وفقاً لوكالة رويترز نقلاً عن أربعة مصادر مطلعة، اتفاقاً دفاعياً مشتركاً، يتيح إنشاء قواعد جوية تركية في وسط سوريا، وأن تلك القواعد الجوية المزمع إنشاؤها قد تكون مسؤولة عن حماية المجال الجوي السوري في حال وقوع أي هجوم خارجي.

وقد أكد وزير الدفاع التركي، يشار غولر، منتصف نيسان/ أبريل ٢٠٢٥، «استمرار دعم بلاده لبناء القدرات الأمنية والدفاعية في سوريا، وأنها ستواصل حربها ضد المنظمات الإرهابية».

ضربة «إسرائيلية» شاملة للقواعد التركية في سوريا:

وهذا الاحتمال ضعيف جداً، لكنه وارد وداخل ضمن الاحتمالات، وقد أطلق المتحدث باسم الجيش «الإسرائيلي» صفحة جديدة باللغة التركية، تشير إلى «نوايا إسرائيل

الوجه المظلم للـ



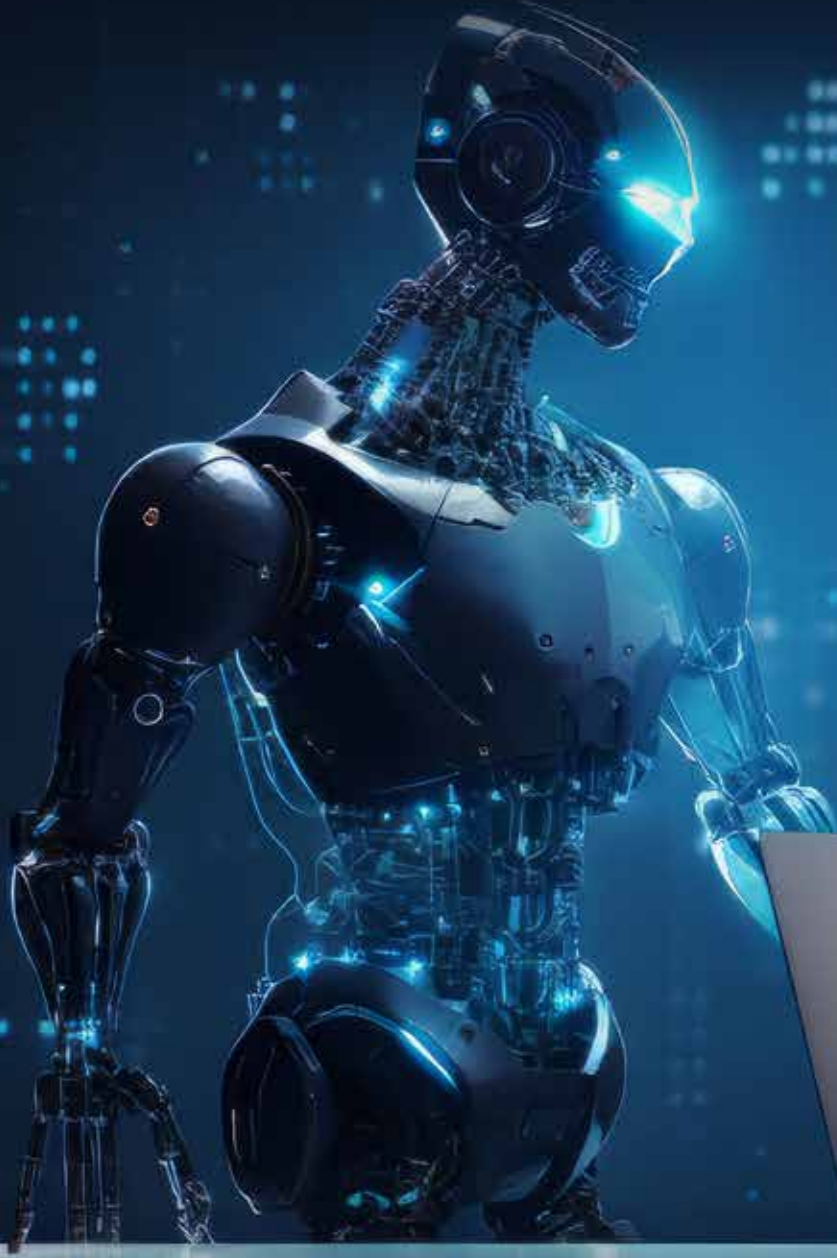
محمد الرميحي

رئيس تحرير مجلة «العربي» سابقاً،
شغل منصب الأمين العام لـ«المجلس
الوطني للثقافة» في الكويت

أتحدث عن الوجه المظلم للذكاء الاصطناعي، خصوصاً في إنشاء النصوص، وليس الحديث حول الذكاء الاصطناعي في المجالات الأخرى العلمية، فقد حقق نجاحاً في المجال الأخير، وما نحن إلا في العتبة الأولى منه. ما يقلق أن إنشاء النصوص يحتاج



ذكاء الاصطناعي



إلى قراءات مكثفة وحصيلة معرفية، ومع الذكاء الاصطناعي تنتفي تلك الشروط، ويصبح من له حصيلة معرفية من خلال القراءة الواسعة، ومن ليست له حصيلة معرفية، متساويين في إنتاج النصوص من خلال الذكاء الاصطناعي.



ذلك المتوسط- مع اقتراب بعض دولنا إلى محو الأمية مثل السعودية والكويت والإمارات، وفي بعضها الآخر زادت الصورة قتامة بسبب الحروب والنزاعات. وفي التفاصيل نجد أن بعض البلدان العربية مثل السعودية والإمارات ومصر والكويت ولبنان، مقارنة بقراءة العرب المتوسطة هي الأعلى في نسبة القراءة.

وتأخذنا هذه الحقائق إلى القول بأن استخدام الذكاء الاصطناعي في إنشاء النصوص يقلل إلى حد كبير

العربي إذا قارنا ذلك بمعدل القراءة لبعض الدول الأخرى، إذ سوف نجد أن متوسط القراءة السنوية للمواطن الهندي ٨,٧ ساعة أسبوعياً، ومتوسط القراءة لدى المواطن الصيني ٨ ساعات أسبوعياً. تتبين الفجوة المعرفية من جهة بين مجتمعات ربما متماثلة في التاريخ الاجتماعي، وتأخذنا تلك الحقيقة إلى القول بأنه في الأساس المواطن العربي هو من أقل المواطنين في العالم قراءة، ولا بد من التذكير بأن نسبة الأمية تقارب ٢٥ في المائة لدى العرب

على مقلب آخر، فإنه مقارنة بين قراءة العرب في السنة الواحدة بالدقيقة والمجتمعات الأخرى، فقد ذكرت تقارير مختلفة أن ما يقرأه المواطن العربي في المتوسط هو ست دقائق سنوياً فقط، أو نحو ربع صفحة في السنة، وهو رقم مثير للقلق، مقارنة مع الأوروبي؛ حيث يقرأ ما بين ١٠ و١٢ كتاباً سنوياً، كما تقول لنا المصادر المتاحة. بعض الأرقام متضارب حسب اختلاف القياس والقراءة الحرة، إلا أنها في المجمل متدنية لدى المواطن

استخدام الذكاء الاصطناعي في إنشاء النصوص يقلل إلى حد كبير الإقبال على القراءة، وهي مدخل المعرفة والطريق إلى الوعي، ما يزيد من الفجوة المعرفية

المستحق، ونحن اليوم نقف على أعتاب مرحلة جديدة مليئة بفرص أكبر، وطموحات أعلى، وأنا واثق بأنكم ستكونون كما عهدناكم دائماً على قدر المسؤولية والتحدي». ذلك ما كتب الذكاء الاصطناعي، وهو نص مؤثر يحفز العاملين. أما حين سألته أن يكتب نصاً عن مخاطر التلوث البيئي في حوض الخليج، فكتب يقول: «يعد حوض الخليج العربي من أكثر المناطق البحرية حساسية بيئية على مستوى العالم؛ نظراً

والاعتزاز بما حققناه من نجاح كبير خلال الفترة الماضية، لقد أثمرت جهودكم المتواصلة والتزامكم وحرصكم الدائم على الجودة والتميز، نتائج استثنائية نفتخر بها جميعاً، إن ما وصلنا إليه من إنجازات لم يكن ليتحقق لولا العمل الجماعي والتعاون الصادق بينكم، والإيمان المشترك برؤية ورسالة الشركة، لقد أثبتتم أن روح الفريق الواحد هي سر النجاح الحقيقي في أي عمل. أتقدم إليكم جميعاً بالشكر والتقدير، وأهنئكم على هذا الإنجاز

الإقبال على القراءة، وهي مدخل المعرفة والطريق إلى الوعي، ما يزيد من الفجوة المعرفية. عندما نأتي إلى إنشاء النصوص فإنني سأضرب مثلاً، كيف يمكن لشخص عادي جداً أن ينشئ نصاً كأنه كتب من كاتب متخصص: سألته أنشئ لي نصاً عن مدير شركة يهنئ فيها زملاءه على النجاح الكبير الذي حققته الشركة، فكتب يقول: «الزملاء والزميلات الأعزاء، يسعدني أن أشارككم مشاعر الفخر





**نحن إذن أمام عصر
تزييف النصوص،
خاصة القضايا التي
لها علاقة بالتعليم
وتنمية المعرفة،
فكم مفوهاً سوف
نسمعه يتحدث
بطلاقة، وبمصطلحات
هو شخصياً قد لا
يفهمها**

الصحي غير المعالج من النفايات،
والحزم البلاستيكية والصلبة، ما
يقود إلى تدهور الحياة البحرية،
فينقرض عدد من أنواع الأسماك،
وتتضرر الشعاب المرجانية، ما
يهدد الصحة العامة، كما يمكن أن
يسبب ذلك خسائر اقتصادية كبيرة،
خاصة في قطاعات السياحة والصيد
البحري. ولمواجهة هذا التحدي، لا
بد من تعزيز التعاون البيئي بين
دول الخليج، وتبني استراتيجيات
مشتركة لحماية البيئة البحرية».

لطبيعتها الجغرافية المنغلقة،
وارتفاع درجات الحرارة، وقلة
التبادل المائي مع البحار المفتوحة،
ومع التوسع الصناعي والعمراني
الكبير الذي شهدته دول الخليج
خلال العقود الأخيرة؛ حيث أصبحت
قضية التلوث البيئي في هذا الحوض
تمثل تحدياً حقيقياً يتطلب تضافر
الجهود الإقليمية والدولية، ومن أبرز
أضرار مصادر التلوث، تسرب النفط،
والمخلفات الصناعية والكيميائية
التي تصرف إلى البحر من الصرف

ماذا سوف يحدث في مدارسنا وكياناتنا وجامعاتنا وصحفنا وأخبارنا إذا توفرت هذه الوسيلة بشكل أدق وأكثر احترافية، فما مستقبل التعليم في وقت الذكاء الاصطناعي؟ كيف يمكن أن تعالج تلك الظاهرة؟

في مدارسنا وكياناتنا وجامعاتنا وصحفنا وأخبارنا إذا توفرت هذه الوسيلة بشكل أدق وأكثر احترافية، فما مستقبل التعليم في وقت الذكاء الاصطناعي؟ كيف يمكن أن تعالج تلك الظاهرة؟ ذلك سؤال مطروح للقيادات الثقافية والعلمية العربية، وهو سؤال يستحق عناء الإجابة.

آخر الكلام: من جديد تبرز قضية جودة التعليم في مجتمعاتنا، التي يبدو أنها تُعالج بمناهج قديمة.

أنشئت سوف يتأثر عاطفياً بشكل عميق، والخطر الثالث زيادة الفجوة المعرفية لدى طلابنا.

نحن إذن أمام عصر تزييف النصوص، خاصة القضايا التي لها علاقة بالتعليم وتنمية المعرفة، فكم مفوهاً سوف نسمعه يتحدث بطلاقة، وبمصطلحات هو شخصياً قد لا يفهمها، ولكنه يعطي انطباعاً الآخرين بأن هذا من عبقرية فهمه وعمق قراءاته! إذن بعدها ماذا سوف يحدث

النصوص السابقة مختصرة، ولم يبذل فيها جهد غير طلب من سطر واحد، ثم تأتي الإجابة عن السؤال مسهبة، ذلك هو الذكاء الاصطناعي في إنشاء النصوص، وهو يشكل ثلاثة مخاطر على الأقل، الخطر الأول هو عدم الاعتماد على القراءة من أجل المعرفة، فإذا كانت القراءة سطحية في مجتمعاتنا العربية، فسوف تصبح أكثر تسطيحاً، والخطر الثاني هو اللعب بالعواطف، فمن يستمع إلى تلك النصوص ولا يعرف كيف



التجارة الرقم

تتوسع بلا ضوابط وتك

يشهد العراق تناميا غير مسبوق في أنشطة البيع عبر الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي، لتشمل مختلف أنواع السلع والخدمات، بما في ذلك المنتجات الحساسة التي تمس صحة الإنسان، مثل الأدوية ومستحضرات التجميل والأجهزة الطبية.



سيرة في العراق

كشف تحديات تنظيمية



هذه الطفرة -التي تتزامن مع غياب واضح للرقابة الفعالة وغياب أدوات حماية المستهلك من عمليات الغش- تثير تساؤلات جوهرية بشأن مدى جاهزية الدولة لضبط هذا القطاع المتسارع وتطويعه ضمن الإطار القانوني الرسمي.

حجم التجارة الإلكترونية في العراق لا يمكن حصره بدقة حاليا، نظرا لكونها تمارس خارج الأطر الرسمية



تمارس خارج الأطر الرسمية»، مشيرا إلى أن النظام الجديد سيتيح إنشاء وحدات متخصصة داخل الوزارة لمتابعة ومراقبة هذا النشاط المتنامي بفعالية.

ويتميز مجلس شورى الدولة بالشخصية المعنوية ويرتبط بوزارة العدل، وهي الجهة المعنية بوضع الصيغ القانونية والشرعية للضوابط والقوانين التي تشترعها السلطة التنفيذية، ويتم التصويت عليها لاحقا داخل مجلس الوزراء.

وبحسب حنون، سيتعين على العاملين في قطاع التجارة الإلكترونية الحصول على إجازات رسمية عبر منصة إلكترونية خصصتها الوزارة لهذا الغرض.

كما يلزم النظام الجديد التجار بتقديم معلومات دقيقة وشفافة عن منتجاتهم وخدماتهم، إضافة إلى حماية بيانات العملاء والإبلاغ

خطوة تنظيمية أولى في ٢٨ يناير/كانون الثاني من العام الجاري وافق مجلس الوزراء العراقي على مشروع نظام تنظيم التجارة الإلكترونية في البلاد، في محاولة لتطوير هذا القطاع وتبسيط إجراءاته من خلال ضبط عمليات البيع والشراء عبر الإنترنت على مستوى العراق.

وصرح المتحدث الرسمي لوزارة التجارة محمد حنون بأن هذا النظام الجديد يمثل خطوة حاسمة طال انتظارها، إذ وضع من قبل الوزارة بالتنسيق مع مجلسي الوزراء وشورى الدولة بهدف إخضاع التجارة الإلكترونية لقواعد واضحة وإدارتها ضمن بنية رسمية ومنظمة.

ويؤكد حنون أن «حجم التجارة الإلكترونية في العراق لا يمكن حصره بدقة حاليا، نظرا لكونها



النظام يمنح وزارة التجارة صلاحيات رقابية وتطبيق العقوبات على المخالفين

والخارجية، وتسهم في خلق فرص عمل جديدة لعشرات الآلاف من الشباب، ولا سيما في مجالات الشحن والنقل والتخزين وافتتاح المكاتب والمخازن الخاصة بالبيع الرقمي.

غياب التنظيم يعمق التحديات بدوره، يرى عبد الله غسان الخبير المتخصص في التجارة الإلكترونية أن العراق يفتقر إلى قوانين حديثة وشاملة تضبط هذا القطاع، مشدداً على ضرورة التمييز بين المتاجر الإلكترونية البحتة وتلك التابعة لمؤسسات تجارية قائمة على أرض الواقع.

ويشير غسان إلى أن «الرقابة الرسمية موجودة على المتاجر التقليدية، في حين تفتقر إليها المتاجر التي تنشط فقط على الإنترنت، مما يؤدي إلى تدخل الجهات المعنية بشكل متأخر،

الفوري عن أي خرق أمني. ويضيف حنون «النظام يمنح وزارة التجارة صلاحيات رقابية وتطبيق العقوبات على المخالفين، كما يكلف الهيئة العامة للضرائب والهيئة العامة للجمارك بوضع آليات خاصة لتطبيق الضرائب والرسوم الجمركية على الأنشطة الإلكترونية».

ويؤكد أن النظام يعد «الحجر الأساس في دمج التجارة الإلكترونية في الاقتصاد الرسمي، بما يعود بالنفع على المستهلكين والتجار والموازنات العامة للدولة».

تسارع النمو بعد الجائحة لا شك أن جائحة كورونا لعبت دوراً كبيراً في تسريع تبني العراقيين التجارة الإلكترونية، فقد توسعت هذه الممارسات بشكل ملحوظ في مختلف المحافظات، لتصبح مكوناً مؤثراً في حركة التجارة الداخلية





بعض أصحاب المتاجر الإلكترونية تلجأ إلى أساليب تسويقية مضللة لبناء ثقة غير واقعية لدى المستهلك، مستغلة ضعف الثقة العامة بسلامة المنتجات المعروضة عبر الإنترنت

المعاملات على تقديم الشكاوى وانتظار تحرك الجهات الأمنية أو الصحية.

وأشار إلى أن بعض أصحاب المتاجر الإلكترونية تلجأ إلى أساليب تسويقية مضللة لبناء ثقة غير واقعية لدى المستهلك، مستغلة ضعف الثقة العامة بسلامة المنتجات المعروضة عبر الإنترنت.

وقدّم غسان سلسلة من التوصيات، أبرزها:

إصدار تشريعات خاصة بالتجارة الإلكترونية وتفعيلها عبر مديريات متخصصة تضم خبراء في المجال الرقمي.

تسجيل المتاجر الإلكترونية برسوم رمزية لضمان إدماجها في

أن عمليات الشراء عبر الإنترنت -ولا سيما للمنتجات الحساسة مثل الأدوية ومستحضرات التجميل- «تشكل مخاطرة يومية للمستهلك»، نظرا لعدم وجود آلية قانونية واضحة لحمايته، إذ تعتمد

إصدار تشريعات خاصة بالتجارة الإلكترونية وتفعيلها عبر مديريات متخصصة

غالبا بعد وقوع الضرر أو ورود شكاوى من المواطنين».

كما حذر من الأثر الاقتصادي السلبي لهذا الخل، مؤكدا أن «إعفاء هذه المتاجر من الضرائب والإيجارات يضع المتاجر التقليدية في موقف تنافسي ضعيف، وقد يؤدي إلى فقدان مزيد من فرص العمل». وأضاف غسان أن القوانين الحالية لحماية المستهلك قديمة ولا تستجيب للتطورات الرقمية، مشيرا إلى أن أغلب التدخلات لمحاربة الاحتيال تستند إلى إجراءات أمنية غير كافية، وغالبا ما تكون بيروقراطية ومحدودة الأثر.

مجازفة الشراء الرقمي وفي ظل هذا الواقع يعتبر غسان

حذر المتحدث الرسمي باسم نقابة الصيادلة العراقية محمد شيخان من الانتشار الواسع لاستخدام منتجات دوائية غير مرخصة تسوق عبر الإنترنت، مستندة إلى إعلانات مضللة



المرخصة وتحت إشراف صيدلي متخصص، محذرا من الصفحات الوهمية التي تنتحل صفة صيدليات إلكترونية، والتي قد تعرض المواطنين لأضرار صحية جسيمة نتيجة منتجات رديئة وغير مفعولة.

ويبقى طريق تنظيم التجارة الإلكترونية في العراق طويلا ومعقدا، فنجاح هذه المنظومة لا يتوقف على إصدار القوانين فقط، بل على تفعيلها ومتابعة تنفيذها، ورفع مستوى الوعي لدى المواطن، وبناء ثقة متبادلة بين البائع والمستهلك ضمن إطار قانوني ورقابي قوي يواكب عصر الاقتصاد الرقمي ويضع مصلحة المجتمع في الصدارة.

منتج صيدلاني»، داعيا المشاهير إلى الامتناع عن الترويج لمثل هذه المنتجات حماية لصحة الجمهور وتفاديا للمساءلة القانونية. وشدد على ضرورة أن تقتصر عمليات الشراء على الصيدليات

ضرورة أن تقتصر عمليات الشراء على الصيدليات المرخصة وتحت إشراف صيدلي متخصص

الإطار الرسمي. فرض ملصقات فحص إلزامية على المنتجات المستوردة المعروضة للبيع الإلكتروني تصدرها جهات مختصة كوزارة الصحة. إطلاق حملات توعية لحث المواطنين على التحقق من ملصقات الفحص قبل شراء المنتجات الحساسة.

من جانبه، حذر المتحدث الرسمي باسم نقابة الصيادلة العراقية محمد شيخان من الانتشار الواسع لاستخدام منتجات دوائية غير مرخصة تسوق عبر الإنترنت، مستندة إلى إعلانات مضللة غالبا ما يشارك فيها مشاهير وفنانون. وقال شيخان إن «الترخيص الرسمي من وزارة الصحة هو الضمان الوحيد لرصانة وسلامة أي

العملات الرقمية في إقليم كردستان

بين غياب التنظيم وخطر السوق السوداء



يونس عبد الخالق هموندي

كاتب في الشأن الاقتصادي



شهد العالم خلال العقدين الماضيين تحولات جذرية في مجال التكنولوجيا المالية، وكان من أبرز هذه التحولات صعود العملات الرقمية كواحدة من الأدوات الاقتصادية الجديدة التي أعادت تشكيل مفهوم التداول والاستثمار. ومع الانتشار السريع لهذه العملات عبر مختلف الدول، بدأت الحكومات تتكيف تدريجياً مع هذا الواقع الجديد، فبينما سارعت بعض الدول إلى تقنين تداول العملات الرقمية وتنظيمها، اختارت أخرى سياسة التقييد والحظر، مما دفع المتعاملين بها إلى الالتفاف عبر قنوات غير رسمية، وفتح الباب واسعاً أمام ظاهرة السوق السوداء.



في إقليم كردستان، الذي يُعرف بطموحه للتماشي مع المعايير العالمية والانفتاح الاقتصادي، يبرز ملف العملات الرقمية كأحد التحديات الكبرى التي تتطلب رؤية إستراتيجية واضحة. فرغم الوعي المتزايد لدى الشباب والمستثمرين الكورد بأهمية هذه العملات كجزء من الاقتصاد الرقمي العالمي، إلا أن غياب الأطر التنظيمية الرسمية وانتشار قرارات إغلاق أماكن تداول العملات الرقمية، قد أوجد فراغاً خطيراً دفع كثيرين إلى الاعتماد على أسواق سوداء تفتقر إلى أبسط مقومات الأمان والشفافية.

الأخطر من ذلك، هو أن هذا الفراغ استغل من قبل جهات وأفراد متهمين باختلاس المال العام، عبر أنشطة غير مشروعة مرتبطة بالفوريكس (Forex) والعملات الرقمية، مما شوه سمعة هذه الأدوات الاقتصادية الحديثة وزاد من مخاوف الجهات الحكومية، بدلاً من تشجيعها على وضع ضوابط وتنظيمات فعالة.

إن المرحلة الحالية تتطلب من حكومة إقليم كردستان تبني سياسة أكثر حكمة، توازن بين حماية الاقتصاد المحلي من الجرائم المالية، وبين توفير بيئة تداول منظمة وآمنة للعملات الرقمية.

ومن هذا المنطلق، تبرز ضرورة إنشاء ثلاثة مراكز حكومية مرخصة لتداول العملات الرقمية في كل من أربيل، دهوك، والسليمانية، كمبادرة استراتيجية لتعزيز الاستقرار المالي، ولتمكين الإقليم من اللحاق بركب الدول المتقدمة التي اعترفت بأن العملات الرقمية لم تعد خياراً بل أصبحت ضرورة في ظل الاقتصاد الرقمي العالمي الجديد.

وفيما يلي تحليل تفصيلي للوضع الراهن، ولأهمية هذه الخطوة الإصلاحية، وللمخاطر الناجمة عن غياب التنظيم:

واقع العملات الرقمية في إقليم كردستان:

رغم الانتشار الكبير للتقنيات الحديثة، إلا أن العملات الرقمية في إقليم كردستان لا تزال تعيش حالة من الغموض القانوني، فلا توجد قوانين واضحة تنظم عمليات تداولها، ولا توجد جهات رسمية معتمدة تراقب نشاطاتها. هذا الوضع جعل السوق عرضة للمضاربة غير المنظمة، ولظهور شبكات تداول سرية، وغرف استثمار مشبوهة، خاصة مع تزايد الإقبال من قبل الشباب الباحث عن الربح السريع أو الاستقلال المالي.

العديد من المشاريع التجارية والشبابية التي دخلت مجال العملات الرقمية اصطدمت بقرارات الإغلاق، أو تعرضت لملاحقات غير واضحة بسبب تداخل المفاهيم بين التداول المشروع والنشاطات الاحتيالية. هذا الخلط جعل البيئة الاستثمارية في هذا القطاع مليئة بالمخاطر والعراقيل. مخاطر إغلاق أماكن تداول العملات الرقمية:

عندما يتم إغلاق أماكن التداول الرسمية أو شبه الرسمية دون توفير بدائل قانونية منظمة، فإن النتائج تكون كارثية:

لكي يحافظ إقليم كردستان على طموحه بالتقدم واللاحق بركب الدول المتقدمة، يجب إنشاء مراكز تداول مرخصة حكومياً

فتح أبواب السوق السوداء: يؤدي المنع الكامل إلى ظهور منصات تداول غير مرخصة، تعمل بسرية تامة، مما يزيد من معدلات الغش والاحتيال، ويصعب على السلطات ملاحقتها.

خروج رؤوس الأموال إلى الخارج: يلجأ المستثمرون إلى التعامل مع منصات أجنبية غير خاضعة لرقابة إقليم كردستان، مما يعني أن الأموال تخرج من الدورة الاقتصادية المحلية دون أي استفادة.

زيادة الجرائم المالية: مع غياب الرقابة الرسمية، تزداد حالات غسل الأموال، النصب والاحتيال، وتمويل النشاطات غير المشروعة عبر العملات الرقمية. ضرب سمعة الإقليم الاقتصادية:

التعامل مع الإقليم كمكان غير آمن للتكنولوجيا المالية قد يضر بجذب الاستثمارات العالمية، ويحد من فرص تطوير قطاع التكنولوجيا المالية (FinTech) في كردستان. ضرورة إنشاء ثلاثة مراكز مرخصة حكومياً:

لكي يحافظ إقليم كردستان على طموحه بالتقدم واللاحق بركب الدول المتقدمة، يجب إنشاء مراكز تداول مرخصة حكومياً في: أربيل (بصفتها العاصمة الاقتصادية والسياسية).

دهوك (بصفتها بوابة الغرب ومركز استثماري صاعد). السليمانية (بصفتها قلب الاقتصاد والثقافة في الإقليم). هذه المراكز يجب أن تعمل وفق

معايير عالمية تشمل: الترخيص والرقابة الحكومية المباشرة. تسجيل كل عمليات التداول بشكل شفاف. الالتزام بإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. حماية حقوق المستثمرين الصغار والمتعاملين البسطاء. تقديم تدريب وثقافة مالي للشباب بشأن مخاطر العملات الرقمية وأصول التعامل معها. وجود هذه المراكز سيكون له فوائد هائلة، منها: ضبط السوق والسيطرة على المخاطر. توفير فرص عمل جديدة في قطاع التكنولوجيا المالية.

يؤدي المنع الكامل إلى ظهور منصات تداول غير مرخصة، تعمل بسرية، مما يزيد من معدلات الغش، ويصعب على السلطات ملاحقتها

بل فرصة اقتصادية واستثمارية كبرى إذا تم التعامل معها بحكمة. وبدلاً من سياسة المنع والإغلاق التي تفتح أبواب السوق السوداء وتضر بالصالح العام، يجب على حكومة إقليم كردستان أن تبادر بإنشاء مراكز تداول حكومية مرخصة، لضمان بيئة آمنة ومستقرة وقادرة على الاستفادة من الثورة الرقمية المالية.

لقد آن الأوان لكوردستان أن تأخذ موقعها الريادي في العالم الرقمي، مثلما أخذت مكانها كواحة للأمان والتنمية في الشرق الأوسط، وليتحقق ذلك، لا بد من الاعتراف أن العملات الرقمية جزء لا يتجزأ من المستقبل، ومن يتهيأ لها اليوم، سيقود اقتصاد الغد.

تعتمد على:
الشفافية.

المسؤولية القانونية.
الرقابة الصارمة.

مقارنة مع العالم المتقدم:
الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة، سويسرا، سنغافورة، وحتى الإمارات العربية المتحدة، لم تمنع تداول العملات الرقمية بل وضعت له أطراً قانونية صارمة نظمت به السوق وحققت من خلاله مكاسب اقتصادية ضخمة.

كوردستان بحاجة أن تسير في هذا الطريق لا أن تقف عند التخوفات، خاصة أن الشباب الكوردي اليوم يملك طموحات رقمية عالمية، ولا يجب كبها بسبب قلة التنظيم. إن العملات الرقمية ليست عدواً،

خلق بيئة آمنة للاستثمار في العملات الرقمية.

تعزيز ثقة المواطنين والمستثمرين المحليين والدوليين في اقتصاد كردستان.

استغلال العملات الرقمية من قبل جهات مشبوهة:

لقد استغل بعض المتهمين باختلاس المال العام في الإقليم غياب التنظيم للدخول إلى عالم الفوريكس والعملات الرقمية، وارتكاب مخالفات مالية خطيرة.

فبدلاً من محاربة الظاهرة بمنع العملات الرقمية بشكل كامل، يجب محاصرة الفساد من خلال أدوات قانونية منظمة تميز بين التداول المشروع وبين النشاطات الاحتيالية، وبناء بيئة مالية رقمية

جهود حكومة إقليم كردستان تنظيم الوضع الاجتماعي على مستـ



د. كاوه ياسين سليم

تخصص القانون الإداري والدستوري

منذ انبثاق أول دورة برلمانية في إقليم كردستان/ العراق عام 1992، وتشكيل أول حكومة للإقليم، شرعت سلطات الإقليم في تبني مسار إصلاح متكامل، هدفه تعزيز السلم الاجتماعي، وتحقيق الأمن الذاتي والرفاهية الفردية. وقد



سوى السلطتين التشريعية والتنفيذية



تركزت هذه الجهود على إجراء إصلاحات تشريعية وتنفيذية كفيلة بتطوير الطاقات البشرية، وتكوين مجتمع حضاري متمدن، قادر على تجاوز التحديات التي واجهته في مراحل التأسيس والنهوض.



أولاً: جهود السلطة التنفيذية في تنظيم الوضع الاجتماعي
سعت السلطة التنفيذية في حكومة إقليم كردستان إلى بناء هياكل مؤسساتية وتنفيذ مبادرات مباشرة استهدفت دعم الفئات الاجتماعية الأكثر احتياجاً، وحماية حقوق المرأة، والنهوض بالعدالة الاجتماعية، عبر الآليات التالية:

1. إنشاء المديريات العامة لمكافحة العنف ضد المرأة
جرى تأسيس ست مديريات عامة و28 مكتباً موزعة في مختلف المحافظات والأقضية، لتوفير حماية قانونية ونفسية للنساء المعنفات. وقد تطورت هذه الجهود بتأسيس المديرية العامة لمكافحة العنف ضد الأسرة عام 2010، بعد أن كانت تركز فقط على قضايا العنف ضد المرأة. وقد سجلت هذه المديريات آلاف الشكاوى خلال الفترة (2014-2017)، منها حوالي 28,543 شكوى، مما يعكس أهمية هذا الجهاز التنفيذي.

2. إنشاء دور إيواء النساء
تم إنشاء دور إيواء متخصصة لتقديم الحماية الاجتماعية والنفسية للنساء اللواتي يواجهن تهديدات، وتوفير بيئة آمنة تمكنهن من تجاوز أزمتهن الأسرية والاجتماعية.

3. تأسيس مجلس شؤون المرأة
أنشئ المجلس عام 2011 لرسم السياسات العامة لقضايا المرأة، ويتكون من ستة أعضاء وأمين عام، إلى جانب ممثلي وزارات رئيسية كالتربية، والعدل، والعمل، والصحة.

جرى تأسيس ست مديريات عامة و28 مكتباً موزعة في مختلف المحافظات والأقضية، لتوفير حماية قانونية ونفسية للنساء المعنفات

4. تأسيس هيئة المساواة
أنشئت عام 2005 كأول هيئة رسمية تهدف إلى ترسيخ مبدأ المساواة بين الجنسين في مختلف مناحي الحياة الاجتماعية والسياسية.

5. المكتب الإقليمي لشؤون المرأة
عمل هذا المكتب كوزارة مصغرة ثعنى بشؤون المرأة، وإن كانت تجربته قصيرة إلا أنه شكل نواة مهمة للعمل المؤسسي في هذا المجال.

6. المديرية العامة للإصلاح الاجتماعي
تأسست سنة 2004 لمتابعة

الوزراء، وكانت تعقد اجتماعات دورية لمراجعة خطط العمل ومتابعة البيانات المتعلقة بالعنف ضد المرأة.

9. الحملة السنوية لمناهضة العنف ضد المرأة

تنظم الحكومة حملة سنوية مكثفة، تمتد لستة عشر يوماً كل نوفمبر، لتوعية المجتمع بخطورة العنف ضد المرأة بمشاركة واسعة من المؤسسات الحكومية والدينية والمدنية.

10. إنشاء المفوضية العليا لحقوق الإنسان

تعنى هذه المفوضية بمراقبة وتوثيق أوضاع حقوق الإنسان في الإقليم، وإصدار تقارير دورية حول الانتهاكات والحالات الخاصة.

11. إنشاء قوات بيشمركة نسائية في إطار تعزيز دور المرأة في المجال العسكري، تم تأسيس كتائب نسائية في قوات البيشمركة، بما في ذلك وحدات نسائية أيزيدية وزيرفانية.

12. دعم المرأة في السلك العسكري والأمني

تم افتتاح دورات تدريبية للنساء في الكليات العسكرية منذ 2003، دعماً لمشاركتهم في القطاعات الأمنية.

13. خطة العمل الوطنية لتنفيذ القرار الأممي 1325

اعتمدت حكومة الإقليم عام 2014 خطة وطنية لترسيخ مشاركة المرأة في مسارات السلام والأمن ضمن المعايير الدولية.



أوضاع النساء والفتيات والأحداث داخل مراكز الإصلاح والسجون، وهي تابعة لوزارة العمل والضمان الاجتماعي.

7. مركز كوردستان لإصلاح الجندر جاء افتتاح المركز بشراكة مع وزارة التعليم العالي ومنظمات دولية (UN Women، UNDP)، ليعمل على تعزيز فهم مفاهيم النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان ضمن مسار علمي أكاديمي.

8. الهيئة العليا لمناهضة العنف ضد المرأة تأسست عام 2008 برئاسة رئيس

**أنشئت عام 2005
كأول هيئة رسمية
تهدف إلى ترسيخ
مبدأ المساواة
بين الجنسين في
مختلف مناحي
الحياة الاجتماعية
والسياسية**



الاجتماعية، ولخصوصية المجتمع الكوردستاني الذي عانى عقوداً من التهميش والصراعات. لقد جاءت الجهود الحكومية، سواء على صعيد السلطة التشريعية أو التنفيذية، استجابة لحاجات المجتمع وتطلعاته نحو حياة كريمة آمنة، حيث تم تأسيس مديريات متخصصة، وإطلاق حملات توعية، وسنّ قوانين تحمي المرأة والأسرة، وتضمن التوازن في الحقوق والواجبات بين مختلف فئات المجتمع. ولم تقتصر هذه الإصلاحات على معالجة القضايا الطارئة، بل سعت إلى بناء ثقافة جديدة قوامها احترام الكرامة الإنسانية،

**أدركت سلطات
الإقليم مبكراً أن
الأمن والاستقرار
لا يمكن تحقيقهما
بالقوة وحدها، بل
يحتاجان إلى بنية
تشريعية رصينة**

ثانياً: جهود السلطة التشريعية أدرك برلمان كوردستان مبكراً أهمية تعديل النصوص القانونية لضمان التوازن الاجتماعي وحماية حقوق المرأة، ومن أبرز إنجازاته:

1. تعديل قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969

في عام 2001، ألغي التمييز في المادة 377 المتعلقة بجريمة الزنا، حيث تم مساواة العقوبة بين الزوج والزوجة.

2. تعديل قانون الأحوال الشخصية العراقي رقم 188 لسنة 1959 من خلال التعديلات الصادرة سنة 2008، تم تعزيز حقوق المرأة، وأبرز هذه التعديلات:

تنظيم شروط تعدد الزوجات، مع إلزام الزوج بالحصول على إذن الزوجة الأولى وموافقة المحكمة.

مساواة شهادة المرأة بالرجل في إثبات عقود الزواج.

منح المرأة حق الطلاق التعاقدي. حماية حقوق المرأة الاقتصادية بعد الطلاق، مع إلزام الزوج بدفع تعويض مالي مناسب.

الاعتراف بحق الأم كولي على أطفالها في ظروف معينة.

فرض عقوبات صارمة على الزواج خارج المحكمة.

إن قراءة المشهد الاجتماعي في إقليم كوردستان/ العراق بعد عام 1992 تكشف عن تجربة فريدة في مجال بناء مؤسسات اجتماعية وقانونية تسعى إلى تمكين الفئات الضعيفة وتعزيز مبادئ العدالة والمساواة. فقد أدركت سلطات الإقليم مبكراً أن الأمن والاستقرار لا يمكن تحقيقهما بالقوة وحدها، بل يحتاجان إلى بنية تشريعية رصينة وإجراءات تنفيذية عملية تنبع من فهم عميق للتحويلات

ورغم النجاحات المهمة التي تحققت، فإن التحديات لا تزال قائمة. إذ أن التغيير الاجتماعي الحقيقي يتطلب استمرار العمل بوتيرة عالية، وتوسيع دائرة الإصلاح لتشمل مزيداً من المجالات الحيوية مثل التعليم، والإعلام، والعدالة الاقتصادية، من أجل ترسيخ قيم المساواة والمواطنة الفاعلة. كما يتعين على حكومة الإقليم أن تواصل تعزيز الشراكات مع المنظمات الدولية، ومؤسسات المجتمع المدني، لضمان استدامة المكاسب المتحققة، ومواكبة التطورات العالمية في مجال حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية.

إن تجربة إقليم كردستان في هذا المضمار تقدم نموذجاً ملهماً لبقية مناطق العراق، بل وللمنطقة بأسرها، في كيفية بناء مجتمع متوازن يقوم على سيادة القانون، واحترام التعددية، وصون كرامة الإنسان. وقد أثبتت هذه التجربة أن الإصلاح الاجتماعي ليس ترفاً مؤجلاً، بل هو ضرورة حيوية لأي مشروع نهضوي يطمح إلى الاستقرار السياسي والاقتصادي على المدى الطويل.

وعليه، فإن المضي قدماً يتطلب من سلطات الإقليم تبني رؤية استراتيجية أكثر شمولاً وطموحاً، تقوم على مراجعة دورية للتشريعات، وتطوير خطط العمل التنفيذية، مع التركيز على بناء منظومة ثقافية واجتماعية تدعم المساواة الحقيقية، وتحمي الإنجازات من الارتداد أو الانتكاس. بذلك فقط يمكن لإقليم كردستان أن يستمر في تقديم تجربة مضيئة، تستحق أن تحتذى، في مسيرة بناء الدولة العصرية القائمة على الحقوق والحريات والكرامة الإنسانية.



**المضي قدماً يتطلب
من السلطات تبني
رؤية استراتيجية
أكثر شمولاً وطموحاً،
تقوم على مراجعة
دورية للتشريعات،
وتطوير خطط العمل**

وتمكن المرأة كشريك فاعل في الحياة العامة. وفي مقابل العمل التنفيذي على الأرض، تحرك برلمان كردستان نحو مراجعة التشريعات السارية وتحديثها بما ينسجم مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، من خلال تعديل القوانين القديمة التي كانت تكرس التمييز أو تسكت عن الممارسات الضارة بالحقوق الفردية. وقد كان لهذا التداخل بين التشريع والتنفيذ أثر بالغ في إحداث تغييرات ملموسة في بنية المجتمع، إذ لم تعد قضايا المرأة والأسرة محصورة في إطار تقليدي ضيق، بل أصبحت جزءاً من السياسات العامة للدولة.

مهرجان أربيل الدولي للمسرح يطلق فعاليات وسط حضور ع



هيوا سعاد

في مبادرة ثقافية
داعمة للعلاقات
الفنية والثقافية
بين الشعوب،
استقبلت مؤسسة
رؤى في أربيل وفدًا
مصريًا

في لوحة ثقافية فريدة، أشرقت مدينة أربيل، عاصمة التنوع والجمال، بأنوار الإبداع المسرحي، مع انطلاق فعاليات مهرجان أربيل الدولي الثامن للمسرح، الذي أقيم برعاية مديرية الفنون المسرحية التابعة للمديرية العامة للثقافة والفنون في وزارة



أربيل ودولي لافت

تواصل أربيل تأكيد
مكانتها كمحبر
مفتوح للإبداع
والتواصل الثقافي
الإنساني، محففة
بالفن بوصفه لغة
العالم المشتركة



الثقافة والشباب في إقليم كردستان العراق، وبمشاركة واسعة
لفرق مسرحية عربية ودولية وعراقية. وقد تحولت أربيل إلى
ملتقى عالمي للمسرحيين، واحتضنت على خشباتها عروضاً غنية
بالرؤى والتقنيات الإبداعية.



أحمد بدير

المصري الكبير أحمد بدير، ومدير دائرة السينما والمسرح السابق في بغداد أحمد حسن موسى، والمؤلفة والمغنية والمخرجة الإيرانية تريفيا كالميان، والممثل والمخرج الكردي المعروف صباح عبد الرحمن. وتم منح في ختام المهرجان خمس جوائز لأفضل ممثل، أفضل ممثلة، أفضل إخراج، أفضل سينوغرافيا، وأفضل عرض مسرحي متكامل.

وفد مصري رفيع المستوى يزور مؤسسة رؤى في أربيل

وفي سياق متصل، وفي مبادرة ثقافية داعمة للعلاقات الفنية والثقافية بين الشعوب، استقبلت مؤسسة رؤى للتوثيق والدراسات الاستراتيجية والمستقبلية في مقرها بمدينة أربيل وفداً مصرياً رفيع المستوى ضم كوكبة من رموز الفن والإعلام المصري.

ترأس الوفد الفنان القدير أحمد بدير، بمرافقة الممثلة المصرية المعروفة شيرين، ومدير تحرير جريدة الأهرام الأستاذ سيد محمود، ووكيل وزارة الإعلام المصري الدكتور عبد الحكيم التونسي، والمخرج الكبير عمر عبد العزيز، إلى جانب المنتج

الفرق للمشاركة وإيمانها بقيمة المهرجان. وأوضح أن العروض المسرحية تم تحديد مدتها بما لا يقل عن نصف ساعة ولا تتجاوز الساعتين، لضمان تقديم محتوى مكثف ومؤثر، كما يشمل برنامج المهرجان جلسات نقدية ونقاشية معمقة حول العروض المسرحية. وقد تشكلت لجنة التحكيم لهذا العام برئاسة المؤلف الموسيقي الألماني أوجا إبرهارد، وعضوية الفنان



عبد الحكيم التونسي

جاء تنظيم هذه الدورة بالتعاون مع مؤسسة رؤى للتوثيق والدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، التي حرصت عبر جهودها الإعلامية والثقافية المتواصلة على دعم الفعاليات الفكرية والفنية الكبرى في الإقليم، بما يعزز مكانة أربيل كواحدة من أهم المدن العربية الرائدة في احتضان الفنون بمختلف أشكالها.

شارك في هذه الدورة عشرة فرق مسرحية عربية وأجنبية تمثل (تونس، ليبيا، مصر، تركيا، إيران، ألمانيا)، بالإضافة إلى فرق مسرحية عراقية من مختلف محافظات العراق ومن إقليم كردستان. وقد شهد المهرجان حضور نخبة من أبرز الفنانين والمخرجين والكتاب والمؤلفين الموسيقيين من مختلف دول العالم، في أجواء تفاعلية غنية بالنقاشات والحوارات الفنية.

في حديثه خلال حفل الافتتاح، أكد مدير مديرية الفنون المسرحية في أربيل، السيد هيوا سعاد، أن ما يميز هذه الدورة هو أن الفرق المسرحية جاءت بمبادرة ذاتية وعلى نفقتها الخاصة، دون تحميل إدارة المهرجان أي أعباء مالية، مما يعكس حماس



شيرين

يتم إنتاج أعمال درامية وسينمائية مصرية في أربيل، قائلاً: "لدينا طموح كبير لتوسيع نشاطنا الفني إلى هنا. أربيل بيئة مثالية للإبداع، ومن شأن التعاون الفني المشترك أن ينتج أعمالاً تحمل رسائل إنسانية وثقافية عالمية". وفي السياق نفسه، أشاد المخرج المصري عمر عبد العزيز بالتطور العمراني والثقافي في أربيل، قائلاً: "منذ زيارتي الأولى وحتى اليوم، أرى أن أربيل تتغير نحو الأفضل بوتيرة مذهلة. الأجواء الثقافية هنا ملهمة لأي فنان أو مبدع". تعكس هذه الفعاليات والمبادرات المشتركة، التي ترعاها وتدعمها مؤسسات رائدة مثل مؤسسة رؤى للتوثيق والدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، رؤية عميقة لأهمية الثقافة والفن في بناء الجسور بين الشعوب، وتعزيز التفاهم الإنساني عبر الفنون. وفي ظل هذا الحراك النشط، تواصل أربيل تأكيد مكانتها كمركز مفتوح للإبداع والتواصل الثقافي الإنساني، محتفية بالفن بوصفه لغة العالم المشتركة التي لا تحتاج إلى ترجمة.

البارزاني، مؤكداً أن الصحافة الكردية شهدت تطوراً لافتاً، معززاً بمهنية عالية وجودة طباعة مشهودة، وقال: "تفاجأت بمستوى التطور الإعلامي في أربيل، سواء على صعيد الصحافة أو الإذاعة والتلفزيون. الكوادر الإعلامية هنا على مستوى عالٍ من الاحترافية". أما الأمين العام لنقابة المهن السينمائية في مصر، عبد الحكيم التونسي، فقد عبر عن أمنيته بأن

الفني الدكتور إبراهيم حطب. خلال الزيارة، أجرى الوفد جولة ميدانية شاملة في أروقة مؤسسة رؤى، حيث اطلعوا على سير العمل البحثي والإعلامي، وعلى الجهود المبذولة لدعم الثقافة والاستراتيجية الفكرية في الإقليم. وعبر الضيوف عن إعجابهم الشديد بالمستوى الاحترافي للمؤسسة، ودورها الحيوي في تعزيز الحوار الثقافي وتوثيق التجارب الفكرية والفنية.



د إبراهيم حطب

في تصريحاتهم خلال الزيارة: الممثلة المصرية شيرين أعربت عن سعادتها البالغة بوجودها للمرة الثانية في أربيل، مشيرة إلى أنها تعتبر أربيل مدينتها الثانية، وقالت: "أشعر أنني بين أهلي وناسي. أربيل مدينة جميلة ومتطورة، وشعبها مضياف بشكل يفوق الوصف. المسرح الكردي لغة عالمية تفهم حتى دون ترجمة، والحركة المسرحية هنا تبشر بمستقبل فني مزدهر". مدير تحرير جريدة الأهرام، سيد محمود، أشار إلى عمق العلاقات التاريخية التي تجمع الشعبين الكردي والمصري، منذ أيام الزعيمين جمال عبد الناصر والملا مصطفى

نشاطات مؤسسة رؤى خلال شهر ابريل

ابريل 8

المستجدات السياسية على الساحة السورية



عقدت مؤسسة رؤى ندوة ثقافية تحليلية بعنوان «المستجدات السياسية على الساحة السورية: القضية الكوردية إنموذجاً»، قدمها الباحث في الشأن السياسي الكوردي السوري، محمد إسماعيل. تناولت الندوة التطورات السياسية الراهنة في سوريا، مع التركيز على القضية الكوردية كنموذج للدراسة والتحليل. قدم محمد إسماعيل، المعروف بصفته سكرتير الحزب الديمقراطي الكوردستاني - سوريا، رؤى معمقة حول التحديات والفرص التي تواجه الكورد في سوريا في ظل المستجدات السياسية. حضر الندوة عدد من الباحثين والمهتمين بالشأن السياسي، حيث أتيحت لهم الفرصة للمشاركة في نقاشات مستفيضة حول الموضوع المطروح. تأتي هذه الندوة في إطار سلسلة من السيمينارات التي تنظمها مؤسسة رؤى بهدف تعزيز الحوار الثقافي والسياسي في المنطقة.



أبريل 2025

أبريل 12

مؤسسة «رؤى» و«مسارات الأردنية» توقعان اتفاقية تعاون لتعزيز الشراكة الأكاديمية والبحثية



بين العراق والأردن، كما تعهدا بالحفاظ على سرية المعلومات والبيانات المتبادلة خلال فترة تنفيذ الاتفاقية.

التدريبية والبحثية ذات الصلة بالتنمية وصناعة القرار.

أبرز بنود الاتفاقية:

عن مؤسسة رؤى:
تعد مؤسسة رؤى من أبرز المراكز البحثية في العراق، وتُعنى بالتوثيق والدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، وتضم مجموعة من الباحثين والخبراء في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية.

التعاون في مجالات الحوار الفكري والنقدي وإعداد تقارير استراتيجية وأوراق بحثية مشتركة. تنظيم الورش التدريبية، والندوات، والفعاليات التي تدعم الحوار البناء بين الباحثين وصناع القرار. تبادل الزيارات الأكاديمية بين الجانبين، وتدريب الأكاديميات من الجامعات على المشاركة السياسية.

عن مؤسسة مسارات:
مؤسسة أردنية تهتم بالتنمية والتطوير المجتمعي، وتعمل على تمكين الأكاديميين والمؤسسات المدنية في الأردن والمنطقة، عبر مشاريع بحثية وبرامج تدريبية متقدمة.

تمويل ودعم الأنشطة المشتركة وفق ملاحق تنظيمية يتم الاتفاق عليها لاحقاً. وأكد الجانبان على أهمية هذه الخطوة في تعزيز التفاهم الأكاديمي وتطوير أدوات البحث العلمي بما يخدم المصالح المشتركة

في خطوة استراتيجية تهدف إلى تعزيز التعاون العلمي والبحثي بين العراق والأردن، وقعت مؤسسة رؤى للتوثيق والدراسات الاستراتيجية والمستقبلية واتفاقية تعاون مشترك مع مؤسسة مسارات الأردنية للتنمية والتطوير، وذلك في مقر مؤسسة رؤى بمدينة أربيل. وقع الاتفاقية عن مؤسسة رؤى الدكتور سعد الهومودي، ممثلاً عنه الدكتور هاوزين عمر، فيما مثل مؤسسة مسارات الأستاذ طلال الغني، بحضور ممثلين عن المؤسسات وعدد من الأكاديميين والباحثين. تهدف الاتفاقية إلى ترسيخ التعاون المشترك في مجالات الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، وتبادل الخبرات الأكاديمية، وتنظيم المؤتمرات والفعاليات العلمية المشتركة، إلى جانب تطوير البرامج



نشاطات مؤسسة رؤى خلال شهر ابريل

ابريل 15

تنظيم ندوة متخصصة حول سلاسل التوريد والرسوم الجمركية والتجارة



العالمية في ظل الأزمات الجيوسياسية. مشاركة فاعلة وتوصيات مهمة شهدت الندوة تفاعلاً لافتاً من قبل الحاضرين الذين طرحوا أسئلة متنوعة تتعلق بواقع العراق في خريطة التجارة العالمية، وكيف يمكن للقطاعين العام والخاص تطوير بنى تحتية لوجستية تواكب التحديات. كما ناقش بعض الحضور أثر القرارات الحكومية والبيروقراطية الجمركية على استقرار الأسواق وسرعة تداول البضائع.

وفي ختام الندوة، أكد السيد ويل هولدن على أهمية الاستثمار في التعليم اللوجستي، وبناء شراكات دولية من شأنها رفع كفاءة الكوادر المحلية في إدارة سلاسل الإمداد. فيما أشار منظمو الفعالية إلى نيتهم إطلاق سلسلة ورش عمل مكتملة خلال الأشهر المقبلة، في إطار استراتيجية المؤسسة لدعم التحول الاقتصادي والتجاري في إقليم كوردستان العراق.

باللغة العربية الدكتور فرهاد كاكائي، الذي ساهم بتوضيح العديد من المفاهيم التقنية وربطها بالواقع العراقي والإقليمي، مما أضفى بعداً عملياً على النقاش. محاور الندوة:

مقدمة نظرية حول مفهوم Supply Chains وكيفية إدارتها في الأسواق العالمية.

استعراض لتأثير الرسوم الجمركية (Tariffs) في هيكل سلاسل التوريد وتكاليف الإنتاج.

دراسة حالات حية من الاقتصاد العالمي، من بينها الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين وتأثيرها على خطوط الإمداد.

تحديات اللوجستيات في الدول النامية، والعراق كنموذج.

أهمية التحول الرقمي في تحسين الكفاءة اللوجستية وتخفيف الكلف الجمركية.

نقاش تفاعلي حول مستقبل التجارة

ضمن نشاطات قسم السيمينارات في مؤسسة رؤى للتوثيق والدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، نظمت يوم أمس ندوة تخصصية بعنوان:

“سلاسل التوريد، الرسوم الجمركية والتجارة Introduction to Supply Chains, - Tariffs & Trade”

وذلك بحضور عدد من الأكاديميين والمختصين في مجالات الاقتصاد والنقل والتجارة الدولية، فضلاً عن جمهور مهتم من رجال الأعمال والطلبة والباحثين.

الندوة قدمها السيد ويل هولدن، وهو عضو معتمد في معهد النقل والخدمات اللوجستية (CMILT)، حيث تناول من خلالها المفاهيم الأساسية لسلاسل التوريد العالمية، وتأثير الرسوم الجمركية على حركة التجارة، بالإضافة إلى استعراض أبرز التحديات التي تواجه الدول النامية في بناء بنى تحتية لوجستية فعالة ومستدامة.

وقد أدار الترجمة والتفاعل مع الحضور

ريل 2025

ابـ 22 ريل

ندوة علمية حول «كوردستان الجنوبية خلال الأعوام 1920-2020»

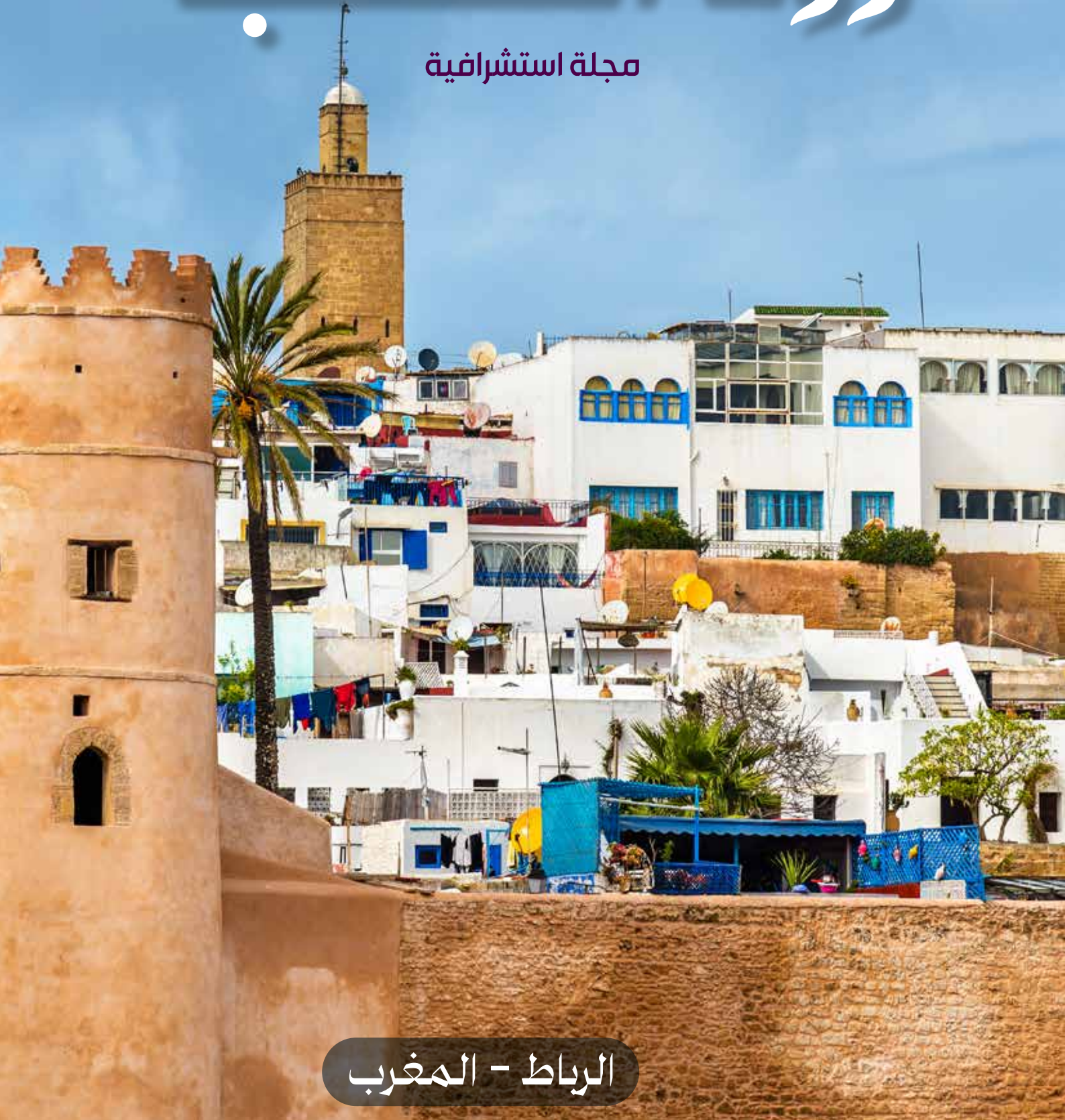
أقامت مؤسسة رؤى للتوثيق والدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، ندوة فكرية بعنوان «كوردستان الجنوبية خلال الأعوام (1920-2020)»، قدّمها الأستاذ حسين محمد عزيز، أستاذ التاريخ المعاصر، وذلك ضمن سلسلة الندوات الدورية التي تعقدها المؤسسة في مقرها بأربيل، بمشاركة نخبة من الباحثين والأكاديميين والمهتمين بالشأن الكوردي والعراقي.

وسلّط الأستاذ حسين محمد عزيز، في محاضرته، الضوء على المراحل التاريخية المفصلية التي مرت بها كوردستان الجنوبية، منذ تفكك الدولة العثمانية وحتى مرحلة ما بعد سقوط النظام العراقي السابق، مروراً بالثورات الكوردية، واتفاقية الجزائر، والحصار، والانتفاضة، وصولاً إلى مرحلة الاستقلال الإداري بعد عام 2005. وشرح حسين أهمية فهم السياقات الدولية والإقليمية التي أحاطت بالقضية الكوردية، منوهاً إلى دور القوى العظمى في رسم حدود النفوذ بعد الحربين العالميتين، وتأثير ذلك على تقسيم كوردستان الكبرى إلى أربع مناطق. كما تطرق إلى التحولات السياسية في العراق، والفرص التي استثمرها الكورد لتثبيت هويتهم القومية ضمن النظام الفيدرالي الحالي. وتخللت الندوة مداخلات غنية من الحضور، تناولت قضايا متعددة من أبرزها: علاقة كوردستان بالحكومات العراقية المتعاقبة، وتطور الهوية الكوردية في ظل الصراعات والحروب، ومستقبل الإقليم في ظل التحديات الاقتصادية والسياسية الإقليمية. من جانبه، أكدت مسؤولية قسم السيمينارات في مؤسسة رؤى أن هذه الندوة تأتي في سياق الجهود المستمرة التي تبذلها المؤسسة لتوثيق المحطات المهمة من التاريخ العراقي والكوردي، وتحفيز الحوار العلمي حولها، مشيرة إلى أهمية بناء سردية متوازنة تُنصف جميع مكونات المجتمع العراقي.



رؤك المستقبل

مجلة استشرافية



الرباط - المغرب

لمواكبة الرؤى التنموية الطموحة في العراق ومنطقة الشرق الأوسط، ودعم السياسات العامة واستشراف المستقبل في ظل التطورات المتسارعة من أجل التنبؤ السليم لمستقبل أفضل

www.ruaafoundation.com